ما شرحَه ابنُ الخبَّازِ من كتابِ (الإيضاحِ) لأبي عليٍّ الفارسيِّ: جمعًا ودراسةً

د. عبد العزيز بن صالح العُمري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ما شرحَه ابنُ الخبَّازِ من كتابِ (الإيضاحِ) لأبي عليٍّ الفارسيِّ: جمعًا ودراسةً

د. عبد العزيز بن صالح العُمري
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ٢/ ٦/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ١٦/ ٧/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

لكتاب (الإيضاح) أهمية كبرى في الدرس النحوي؛ لذا عُني العلماء بشرحه وشرح شواهده، ومن الكتب التي لم تصل إلينا من شروحه (شرح الإيضاح) لابن الخبَّاز؛ فكانت فكرة البحث جمع كل ما يتعلق بما شرحه ابن الخبَّاز في كتبه من (الإيضاح)، وكان عنوانه: (ما شرحه ابن الخبَّاز من كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي: جمعًا ودراسةً).

بدأ البحث أولاً ببيان مظاهر عناية ابن الخباز بـ(الإيضاح)، ثم انتقل إلى مواضع الشرح، فبدأ بجمع المأثور من شرحه المفقود ودراسته، ثم استخرج ما في كتبه الأخرى التي شرح فيها نصوص (الإيضاح)، وهي: (النهاية) و(توجيه اللُّمَع) و(الغُرَّة المَخْفِيَّة) و(الفريدة في شرح القصيدة). وقارنَ بين كتب ابن الخباز للموضع المدروس، وعرض لما ذكره شرّاح (الإيضاح) في الموضع نفسه في كل موضع.

الكلمات المفتاحية: أبو علي الفارسي، ابن الخباز، شرح الإيضاح، النهاية.

Ma Sharahau ibn Al Khabbaz Min Ketab Al Idah Li Abi Ali Al Farisi: Jama'a wa Derasa

Dr. abdulaziz ibn Saleh Alomary
Department Arabic Literature – Faculty Arabic Language
Al-Imam Mohammed ibn Saud Islamic university

Abstract:

The book of (Al Idah) has vital importance in the Arabic grammar lesson, so scientists were interested in explaining it and its evidence. One of the books of its explanations which we cannot obtain is (Sharh Al Idah) of Bin Al Khabbaz. Therefore, the research idea is to collect the matters related to Bin Al Khabbaz's explanation in his books of (Al Idah), and is entitled (Ma Sharahau ibn Al Khabbaz Min Ketab Al Idah Li Abi Ali Al Farisi: Jama'a wa Derasa).

Firstly, the research starts to clarify Bin Al Khabbaz's caring of (Al Idah) book, then moved to the explanation points, as it started to collect and study his ancestral missing explanation. Then, the research dealt with matters in his other books in which he explained (Al Idah) texts, i.e., books of (Al Nihaia), (Tawjeeh Alluma'a), (Al Ghorra Al Makhfiia), and (Al Faridah fi Sharh Al Kasidah. The research makes a comparison between Bin Al Khabbaz's books on the studied matter and deals with matters explained by (Al Idah)'s explainers in the same matter at each point.

key words: Abu Ali Al Farisi, Bin Al Khabbaz, Sharh Al Idah, Al Nihaia.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي من الكتب التي أثرت حركة التأليف في النحو؛ إذ استمرت نحو ثلاثة قرون، وممن أولى هذا الكتاب عناية خاصة ابن الخباز الذي ألّف كتابًا في شرحه لم يصلنا منه إلا نزر يسير في آثار اللاحقين، وخيرُ من يدلنا على عناية العالم بكتابٍ ما هو العالم نفسه من خلال كتبه الأخرى، لا سيما إذا كان العالم مكثرًا من التأليف، فإن الأثر يظهر فيها، فعقدت العزم على تتبع المواضع التي نقل فيها ابن الخباز نصوص (الإيضاح) من كتب ابن الخباز نفسه، فجمعت مادة كبيرة صدق معها ما ظننته ابتداءً، فكان هذا البحث الذي جعلت عنوانه (**ما شرحَه ابنُ الخبَّازِ من كتابِ (الإيضاحِ) لأبي عليٍّ الفارسيّ: جمعًا ودراسةً**)، وتعدّ المواضع المجموعة في المباحث: الثاني، والثالث، والرابع، من هذا البحث رافدًا مهمًا في إلقاء الضوء عن (شرح الإيضاح) المفقود.

بدأت البحث بتمهيد موجز جدًا عن: ابن الخباز، وكتاب (الإيضاح)؛ وذلك لكثرة ما كتب عنهما ووفائه بالمطلوب. وجعلت البحث في أربعة مباحث:

المبحث الأول: مظاهر عناية ابن الخباز بكتاب (الإيضاح)، ووضعت المظاهر في قسمين: مظاهر عامة تُعلم من سيرته ومؤلفاته، ومظاهر خاصة

ظهرت من خلال مسائل البحث.

المبحث الثاني: المأثور من (شرح الإيضاح) لابن الخباز، وبدأت به لأنه أقرب ما يدل على عنايته بكتاب (الإيضاح)، وأيّدت مواضعه بما وقفت عليه من كتب ابن الخباز الأخرى التي تناول فيها المسألة نفسها، توثيقًا للرأي.

المبحث الثالث: نصوص (الإيضاح) في كتابه (النهاية)، وخصصته بمبحث لكثرة نصوص (الإيضاح) في هذا الكتاب، مع شرحها، وتفسير غامضها، وبلغت مواضعه خمسة وثلاثين موضعًا.

المبحث الرابع: نصوص (الإيضاح) في كتب ابن الخباز الأخرى، وهي: (توجيه اللمع) و(الغرة المخفية) و(الفريدة في شرح القصيدة)، وبلغت مواضعه أحد عشر موضعًا.

وقد رتَّبت المواضع في كل مبحث على ترتيب كتاب (الإيضاح)؛ ليظهر تسلسلها، ودرست المواضع بوضع عنوان للموضع ليسهل الرجوع إليه، وبدأت بتوضيح المسألة المدروسة، ونقل نص (الإيضاح) من كلام ابن الخباز نفسه، ونقل شرح ابن الخباز له، ثم عرّجت على من وقفت عليه من شرَّاح الإيضاح لتبيين آرائهم في المسألة، وإذا تضمَّنت المسألة شاهدًا وثّقته من كلام شراح شواهد (الإيضاح)، وبيان آرائهم إن كان لهم كلام فيه.

ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي وصلت إليها، ثم بثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للمحتويات.

والحمد لله أولاً وآخرًا على تيسيره ومعونته، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد.

التمهيد

أولاً: ترجمة ابن الخبَّاز بإيجاز[1]

هو أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي الضرير، شمس الدين المعروف بـ(ابن الخبَّاز)، وُلد في الموصل سنة ٥٨٩ هـ.

انصرف إلى العلم صغيرا، وكان سريع الحفظ، ومما حفظه الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي، والمفصل للزمخشري، والكافي في العروض للتبريزي، ومجمل اللغة لابن فارس، وحفظ أشعار العرب في الجاهلية والإسلام والمولدين.

من أشهر شيوخه أبو حفص الضرير المتوفى سنة ٦٣١هـ، لازمه ملازمة طويلة، وأكثر من سؤاله ونقل آرائه في كتبه، ومن أشهر تلاميذه أحمد بن الشعَّار الموصلي المتوفى سنة ٦٥٤هـ، وقد ترجم له في (عقود الجمان) ترجمة وافية كاشفة عن حياته وأخباره وأشعاره.

وله من المؤلفات: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، والنهاية في شرح الكفاية، والفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب، وتوجيه اللمع، وشرح الباب الثالث من كتاب اللغات من المحصول. وكلها مطبوعة.

---

(١) أفاض في ترجمة (ابن الخباز: حياته، ومؤلفاته) محققا كتابيه، وأفدت منهما. يراجع: مقدمة تحقيق الفريدة في شرح القصيدة ٣-٣٠، ومقدمة تحقيق توجيه اللمع ٩-٣٢. وننظر ترجمته في: عقود الجمان ٢٥٣/١-٢٦٥، وإشارة التعيين ٢٩، والعبر في خبر من غبر ١٥٩/٥، والوافي بالوفيات ٢٢٣/٦، ونكت الهميان ٩٦، والبداية والنهاية ٢٣٣/١٥، والبلغة ٥٥، والنجوم الزاهرة ٣٠٢/٦ وبغية الوعاة ٣٠٤/١، وتحفة الأريب ٢٨٨/١-٢٩٠، ومرآة الجنان ٧٩/٤، وشذرات الذهب ٣٥٠/٧، وابن الخباز الإربلي الضرير: حياته وآراؤه النحوية، رسالة ماجستير لمالك محمود.

وله أيضًا: شرح الإيضاح، والإفصاح في الجمع بين المفصل والإيضاح، والإلماع في شرح اللمع، وقواعد العربية، وشرح الأسماء الستة، ونظم الفريد في شرح التقييد وهو شرح المقدمة الجزولية، وشرح ألفية ابن معط، والجوهرة في مخارج الحروف. وهي مفقودة.

وتوفي ابن الخباز – رحمه الله – بالموصل سنة ٦٣٩هـ على الراجح.

ثانيًا: (الإيضاح) لأبي علي بإيجاز[١]

يعد كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي من الكتب الرائدة في التأليف النحوي، وهو أشهر مؤلفات أبي علي، اتصف بشموله للأبواب النحوية، ووضوح عبارته، واختصارها.

وكان له أثر كبير في حركة التأليف من بعده، استمرت قرابة ثلاثة قرون؛ إذ ألّفت كتب في شرحه وشرح شواهده، تجاوزت ستين مؤلفًا، وأشهر الكتب

---

(١) أفاض كثير من الباحثين في الحديث عن (الإيضاح)، وقيمته، وروايته، والمؤلفات التي شرحته وشرحت شواهده، وتتميم (التكملة) له، وفصّلوا القول فيه كله. انظر:

- كتاب (الإيضاح): مكانته وخصائصه للدكتور يحيى مير علم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الثامن والستون، الجزء الثاني، ص٣٠٣-٣١٦.
- جهود الأقدمين في خدمة كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي للدكتور يحيى مير علم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الحادي والسبعون، الجزء الثالث، ص٥٦٨-٦٠٢.
- مقدمة محقق (التكملة) د.كاظم المرجان، ٢٥-٣٧، ٦١-٦٧.
- مقدمة محقق الكافي لابن أبي الربيع ١٧-٦٤.
- مقدمة محقق شرح التكملة للعكبري ١/٢٢-٢٦. ١/٧٧-٨٤.
- مقدمة محقق المفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور ١/١٢-٢٠.

الشارحة المطبوعة: المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، وشرح الإيضاح لابن البناء، وشرح الإيضاح للعكبري، وشرح الإيضاح لابن عصفور، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي.

ومما ألّف في شرح شواهده: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، والمفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور.

ويأتي (التكملة) في الأبواب التصريفية مكملاً له، وهو الجزء الثاني من الكتاب لا كتاب آخر كما أشار إلى هذا من تطرق إلى بيان قصة تأليف الكتاب.

المبحث الأول: مظاهر عناية ابن الخباز بكتاب (الإيضاح)

لكتاب (الإيضاح) عند ابن الخباز مكانة عالية، لا تخفى على المتمعن في كتبه وما بثه فيها من أقوال وآراء، ولم تنل كتب أبي علي[1] الأخرى هذه المكانة عنده؛ إذ إن النقل عنها قليل[2]، ولا يقارن بما نقله عن كتاب (الإيضاح) كما سيظهر.

وقد تجلّت مكانة كتاب (الإيضاح) عند ابن الخباز في مظاهر عدة، يمكن تقسيمها قسمين:

القسم الأول: مظاهر عامة

وهي التي ظهرت من خلال سيرته وطلبه العلم، ويمكن إجمالها في الآتي:

أولاً – وضْعُ ابن الخباز مؤلفًا خاصًّا عن كتاب (الإيضاح) يجلي فيه عبارة أبي علي ويشرح غامضها، وأسماه (شرح الإيضاح)، وهو أعلى هذه المظاهر؛ لذا سأفرد الحديث عنه في المبحث الثاني.

ثانيًا – الإكثار من إيراد نصوص (الإيضاح) والتعليق عليها في كتبه الأخرى: (النهاية) و(توجيه اللمع) و(الغرة المخفية) و(الفريدة). وسيفصل الحديث عنها في المبحثين الثالث والرابع.

---

(١) آثرت إطلاق الكنية (أبي علي) في البحث كله على (الفارسي) مع أن (الفارسي) أشهر منها؛ مجاراةً لابن الخباز الذي غلب عليه هذا الإطلاق؛ حتى لا تختلف تسميته في الموضع الواحد.

(٢) انظر: إحالته إلى كتاب (الشعر) في: النهاية ٥٦٨/٢، ١١٤٨/٤، ١٣٩٨/٥. وإلى كتاب (الحجة) في: النهاية ٧٧١/٣.

ثالثًا – ما ثبت عنه من أنه حفِظ (الإيضاح والتكملة)[١]؛ لذا هو يستظهره في كثير مما يكتب؛ ولشديد عنايته به وبكتاب (المفصل) الذي حفظه أيضًا ألّف كتابًا يجمع بينهما، اسمه (الإفصاح في الجمع بين المفصل والإيضاح)، وذُكِرَ أنه لم يتمه[٢].

رابعًا – الاهتمام بكتاب (المقتصد في شرح الإيضاح) لعبد القاهر الجرجاني، وكثرة النقل عنه بالتصريح باسمه تارة[٣]، وباسمه واسم الكتاب تارة أخرى[٤].

خامسًا – الإفادة من شروح (الإيضاح) والإشارة إليها، ومن ذلك أن ابن الخباز ذكر للتنوين عشرة أقسام[٥]، ثم قال: "وقد رأيت في بعض شروح (الإيضاح) ثمانية أقسام، وقد زدت عليها قسمين"[٦].

القسم الثاني: مظاهر خاصة

وهي ظهرت بتتبع كتبه، وما أودعه فيها، لا سيما كتابه (النهاية) الذي أطال فيه إطالة بالغة وصحِب فيه (الإيضاح) ذاكرًا نصه ومفسرًا له ومناقشًا، ويمكن إجمالها في الآتي:

---

(١) انظر: عقود الجمان ٢٥٤/١، وإشارة التعيين ٢٩، والبداية والنهاية ٢٣٣/١٥، والبلغة ٥٥.

(٢) انظر: عقود الجمان ٢٥٥/١.

(٣) انظر مثلاً: النهاية ٣٨٦/٢، ٦٦٠/٣، ٦٧٥/٣، ١١٨٢/٤، ١٢٢٤/٥، ١٦٠٦/٦، ١٧٢١/٦.

(٤) انظر مثلاً: توجيه اللمع ٢٦٣، والنهاية ٧٩/١، ١٠٣، ١٢٤، ٤٢٤/٢، ٦٠٤/٢، ١١٥٥/٤، ١٥٩٩/٦، ١٦٧٨.

(٥) انظر: النهاية ٧٨/١-٨٤.

(٦) النهاية ٨٥/١.

أولاً – مدارسة ابن الخباز كتاب (الإيضاح) مع شيخه أبي حفص عمر بن أحمد بن مِهران، وتُعلم مكانة الكتاب في نفسه من مكانة شيخه الذي أكثر ابن الخباز من الإشارة إليه وإلى سؤالاته إياه إكثارًا بالغًا[١]، وأثنى عليه في بعض مؤلفاته[٢]. وهذا طرف منها:

١/ قراءة نص (الإيضاح) على شيخه: نص ابن الخباز على هذه المدارسة في كتابه (النهاية)، قال في باب ما لم يسم فاعله: "وهذا الفصل الذي أذكره الآن ذكره لنا الشيخ لما قرأت عليه باب الفعل المبني للمفعول به في كتاب (الإيضاح)"[٣].

٢/ طلب الشرح من شيخه: ومثله لما عرض ابن الخباز مسألة كتاب سيبويه (أول ما أقول إني أحمد الله) ذكر فيها جواز كسر همزة (إنّ) وفتحها، وعللهما، وأعقبه بتفسير الوجهين، ثم قال: "ولما استشرحت شيخنا هذه المسألة من كتاب (الإيضاح) حكي لي أن لعضد الدولة الذي ألف (الإيضاح) له قولاً آخر في كسرة (إنّ)"[٤].

---

(١) انظر مثلاً: النهاية ١/١٥٣، ٢٣٢، ٢٥٤، ٢٩٠، ٢/١٠٤، ٥٤٢، ٦٣٣، ٣/٦٧٩، ٦٨٣، ٦٨٨، ٧٤٥، ٧٦٩، ٧٧٤، ٨٠٩، ٤/ ٧٩١، ٩٨٩، ٩٩٩، ١١٥١، ١١٩٧، ٥/١٢٩٨، ١٣٣٩، ١٣٩٤، ١٥٥٢، ٦/١٥٨٧، ١٦١٨، ١٦٢٤، ١٧١٧، والغرة المخفية ١/١٤٨، وتوجيه اللمع: ص٧٦٥ أثبت المحقق في فهرس الأعلام (٣٠) نقلاً عن شيخه.

(٢) انظر: توجيه اللمع ٧٢٦-٧٢٧. وانظر أيضًا: مقدمة تحقيق الفريدة: ص١٠.

(٣) النهاية ٤/٩٣٥. وانظر أيضًا: الموضع الرابع عشر من المبحث الثالث.

(٤) النهاية ٥/١٤٣٩.

٣/ عرض نسخته التي شرح فيها الإيضاح بنسخة شيخه: ومثالها أن ابن الخباز ذكر أن في قول: "زيد هند المكرمته" أربعة أوجه محتملة، ولما فرغ من تعدادها ذكر أنه عرض في نسخته من شرح هذا القول من باب الإخبار بـ(الذي) من كتاب أبي علي على شيخه، فذكر له المثال مغايرًا عما هو عنده، ونصه: "فتأمل هذه المسألة بعين الفكر الصادقة؛ فإني لما فرغت من استشراح الجزء الأول من كتاب (الإيضاح) وكانت نهايته في نسختي[١] باب الإخبار بـ(الذي) والألف واللام ذكر لي[٢] الشيخ هذه المسألة بغير هذا اللفظ، وهي قوله: (زيدٌ عمرٌو الضاربه)، فتفهّمتها أربعة أيام لإشكالها، ولم أفهمها إلا في اليوم الرابع ..."[٣].

وفي هذا النص تتجلى أمور:

- عنايته بعرض ما شرحه من نسخته من (الإيضاح) على شيخه ورصد الاختلاف بينهما.
- أنه يؤلِّف الكتب، ويتعلّم من شيخه، كل ذلك في زمن واحد.
- جلَدُه في طلب العلم ومراجعته وتأمل ما استغلق عليه حتى يُفتح عليه فيه.

---

(١) سقطت كلمة "نسختي" من المطبوع، ولما قابلت النص بالمخطوط زيادةً في التوثق من صحته – على استقامته – وقفت عليها. انظر: المخطوط ٥٥/أ.

(٢) في المطبوع: "ذكّرني" بدلاً من "ذكر لي". والتصويب من المخطوط: ٥٥/أ.

(٣) النهاية ٨٠٨/٣.

ثانيًا – التصريح بألفاظ التفسير لكلام أبي علي وبيان معناه: وهذا ظاهر في أكثر المواضع المدروسة، ومثالها ذكره أن في إعراب (لا أبا لك) ثلاثة أقوال، ولما انتهى من القول الثاني قال: "والثالث: – وفيه التنظير والتنقير – أن يكون كما قال أبو علي: إن الأب منصوب بـ(لا)، واللام مقحمة غير معتد بها من أجل ثبات الألف في (الأب)، ومن أجل تهيئة الاسم لعمل (لا) فيه معتد بها. وهذا كلام يفتقر إلى بيان، وأنا أكشفه بعون الله"(١).

ثالثًا – مماثلة ترتيب (الإيضاح): وذلك في البدء بالمبتدأ قبل الفاعل في ذكر المرفوعات في كتابه (النهاية)، ونص على ذلك بقوله: "فإن قلت: فقد زعمت أن الفاعل أصل، ودللت عليه، فلماذا بدأت بالمبتدأ؟ قلت: تقيّلت في ذلك أبا بكر بن السراج، فإنه أول من رتّب النحو، ولم يبدأ من المرفوعات إلا بالمبتدأ، وتقيّلت في ذلك أبا علي الفارسي؛ فإنه بدأ بالمبتدأ في كتاب (الإيضاح)"(٢).

رابعًا – التفريع على كلام أبي علي في المسألة: ومثاله أن أبا علي يرى أن الوجه الصحيح في نحو: (لا أبا لك) هو أن اللام مقحمة للفصل بين المضاف (أبا) والمضاف إليه الكاف؛ ليبقى المضاف نكرةً، وعليه تقول: لا غلامين لك ظريفين، تجعل (ظريفين) صفة (غلامين)، ففرّع ابن الخباز على

---

(١) النهاية ١٥٢٥/٥. وانظر: الموضع السابع والعشرين من المبحث الثالث.

(٢) النهاية ٦٤٣/٣.

رأي أبي علي بأنه لو اضطر شاعر إلى حذف اللام لوجب أن يصف المضاف بالنكرة أيضًا؛ لأن اللام ثابتة منوية ولو حذفت للضرورة[١].

خامسًا – عزو الرأي إلى أبي علي مع علمه بسبق غيره إليه: ومثاله عزوه قسمة المنصوبات إلى أبي علي، مع علمه بأن ابن السراج سبقه إليه، قال: "وقسَّم أبو علي المنصوبات قسمة غريبة، فقال في (الإيضاح) في باب الأسماء المنصوبة: الأسماء المنصوبة على ضربين: أحدهما: ما يجيء بعد تمام الكلام. والآخر: ما يجيء منتصبًا عن تمام الاسم"، ثم بعد شرح المسألة قال: "وليست هذه قسمة أبي علي، وإنما هي قسم أبي بكر في (الأصول)"[٢].

سادسًا – إيراد المسألة من موضعين مختلفين من (الإيضاح): ومثاله ما جاء في مسألة علة ظهور علامات الإعراب في نحو (ظبْي) بخلاف المنقوص؛ إذ أورد رأي أبي علي من (التكملة)، ثم أورد تتمة للمسألة من (الإيضاح). ونصَّ ابن الخباز في الموضعين على ذكر اسم الكتاب، وهذا يدل على استحضاره للكتاب كاملاً، وأنه يجمع النظير إلى نظيره[٣].

هذه هي المظاهر التي وقفت عليها، وهي تجلّي عناية ابن الخباز بكتاب (الإيضاح).

---

(١) انظر: الموضع السابع والعشرين من المبحث الثالث.

(٢) النهاية ١٦٦٢/٦، ١٦٦٣. وانظر: الموضع الثالث والعشرين من المبحث الثالث.

(٣) انظر: الموضع الخامس والثلاثين من المبحث الثالث.

المبحث الثاني: المأثور من (شرح الإيضاح) لابن الخباز

ذكرت المصادر أن لابن الخباز كتابًا في شرح الإيضاح، واشتهر باسم (شرح الإيضاح)، ولم نقف عليه، وفي الكتب نقول يسيرة عنه مقتضبة، لا تعطي تصورًا عن حجم الكتاب وتوسعه فيه.

والذي يغلب على ظني أنه كتاب كبير؛ فابن الخباز مؤلف مكثر متوسع في مؤلفاته، ولكتاب (الإيضاح) مكانة كبيرة عنده، ونقاشه له مستفيض في كتابه (النهاية) كما سيأتي، فإذا كانت هذه الإطالة في كتاب لم يؤلف ابتداء لشرح (الإيضاح) فإن الأولى أن يكون التوسع والاستفاضة في الكتاب المخصص لشرحه. ويدل لهذا ما سيرد في الموضع الأول من هذا المبحث من أنه ذكر خمسة عشر وجهًا في بناء الفعل الماضي على الفتح في هذا الكتاب.

وقد وقفت على عشرة مواضع من (شرح الإيضاح)، واحد منها ذكره ابن الخباز نفسه، وستة مواضع ذُكرت في (مغني اللبيب) و(حواشي التسهيل) لابن هشام، وثلاثة مواضع ذكرها الزركشي في (البحر المحيط) و(البرهان) و(تشنيف المسامع) وشاركه أحدها البرماوي في (الفوائد السنية). وقد رتّبت المواضع على ترتيب (الإيضاح)، وقارنت ما أُثِر عنه في (شرح الإيضاح) برأيه في المسألة من كتبه الأخرى، ثم ذكرت ما وقفت عليه من رأي شراح الإيضاح في الموضع نفسه. وهذه المواضع:

الموضع الأول: علة بناء الفعل الماضي على الفتح

ذكر ابن الخباز في (الغرة المخفية) وجهين لفتح الفعل الماضي: أولهما: أن حقه السكون، وقد فات، فعُدل عنه إلى أقرب الحركات إليه، وهو الفتحة. وثانيهما: أن الأفعال الماضية كثيرة الاستعمال في الكلام، وعادتهم تخفيف ما كثر.

ثم أعقبه بقول: "وقد ذكرت في فتحه خمسة عشر وجهًا في (شرح الإيضاح)"[(١)]. وذكر الإربلي أن ابن الخباز ذكر في (شرح الإيضاح) لبناء الماضي ستة عشر وجهًا[(٢)]، ولعله وهم منه.

ولم أقف على هذه الوجوه فيما راجعته من كتب ابن الخباز في مظانها[(٣)]، أما شرَّاح الإيضاح فكان تعليلهم على النحو الآتي:

ذكر عبد القاهر وجهين: الأول: أنهم بنوه على الحركة للدلالة على التمكن الذي فاق به فعل الأمر؛ إذ إن الماضي يقع موقع الاسم نحو: مررت برجل ضرَبَ زيدًا، ويقع موقع الفعل المضارع نحو: إن فعلتَ فعلتُ، وفعل الأمر ليس له هذا التمكن، فاختير للماضي أقوى الحركتين وهي الفتحة، وأعطي الأمر السكون. والثاني: أن الجر لما لم يكن في إعراب الفعل لم يكن الكسر في بنائه. وضعّف الوجه الثاني، ورأى أن الأول أمتن وأذهب في التحقيق[(٤)].

---

(١) الغرة المخفية ١٤٩/١.

(٢) انظر: جواهر الأدب ١١٧.

(٣) انظر: توجيه اللمع ٣٩٩، والنهاية ٦٠٩/٢.

(٤) انظر: المقتصد ١٣٦/١-١٣٨.

وخصّه ابن البناء بوجه مشابهته الفعل المضارع[1]، وهو الوجه الأول من الوجهين المذكورين.

وذكر العكبري وجهين أيضًا: الأول: أن أمثلة الماضي كثيرة، والكسرة والضمة ثقيلتان، فصِير إلى الأخفِّ، وهذا نص عليه ابن الخباز كما مر. والثاني: أن الفعل لم يعرب بالجر مع أنه غير لازم، فعدَمُ بنائه على الكسر أولى[2]، وهو الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما عبد القاهر.

واكتفى ابن أبي الربيع بذكر الوجه الذي رجّحه عبد القاهر وهو أن الماضي يقع موقع الاسم المعرب ويقع موقع الفعل المعرب[3].

الموضع الثاني: جواز أن يقع الفعل المضارع بعد ضمير الفصل

اشترط العلماء في الواقع بعد ضمير الفصل أن يكون خبرًا لمبتدأ في الحال أو الأصل، وأن يكون اسمًا معرفةً أو كالمعرفة، نحو: محمد هو القائم، كان محمد هو القائم، كان زيد هو خير منك أو أفضل منك أو مثلك[4].

وخالف عبد القاهر الجرجاني في اشتراط اسمية الخبر الواقع بعد ضمير الفصل، فأجاز أن يكون فعلاً مضارعًا، نحو: كان زيدٌ هو يقوم، فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ ﴾[5]، وخرّجه

---

(١) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٢٣.

(٢) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ١٣٨/١.

(٣) انظر: الكافي ١٨٧/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣٩٥/٢، والأصول ١٢٥/٢، والتسهيل ٢٩، والتذييل والتكميل ٢٨٥/٢، وتمهيد القواعد ٥٦٥/١، وشرح التسهيل للمرادي ١٧٢-١٧٣.

(٥) البروج: ١٣. انظر: المقتصد ٤١٤/١-٤١٦.

غيره على أن (هو) توكيد أو مبتدأ[١].

وتبع الجرجانِيَّ العكبريُّ وابن الخباز، قال ابن هشام: "وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء، فأجاز الفصل في: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[٢]، وابن الخبازُ فقال في (شرح الإيضاح): لا فرق بين كون امتناع (أل) لعارض كـ(أفعل من)، والمضاف كـ(مثلك وغلام زيدٍ)، أو لذاته كالفعل المضارع. انتهى"[٣].

أما كلام ابن الخباز في (توجيه اللمع) فقد قصره بأن الضمير يكون فصلاً بين المبتدأ والخبر، ولم يذكر أن يكون الواقع بعده فعلاً مضارعًا[٤].

ورأي أبي البقاء العكبري المذكور هو في (التبيان)، والغريب أنه ردَّه عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾[٥]، ذاكرًا أن ضمير الفصل لا يدخل في الخبر الفعلي[٦]، ووافق الجمهور في (شرح الإيضاح) [٧].

الموضع الثالث: علة فتح همزة (كأنَّ)

أكثر العلماء على أن (كأنَّ) مركبة لا بسيطة، ومما ذكروه في بيان أصل الجملة في نحو: كأنَّ زيدًا أسدٌ: إنّ زيدًا كأسد، ثم اختلفوا في سبب فتح همزة (إنّ) على أقوال:

---

(١) انظر: مغني اللبيب ٥٦١/٥، وروح المعاني ٣٢/١٤.

(٢) فاطر: من الآية ١٠. انظر: التبيان ١٠٧٣/٢-١٠٧٤.

(٣) مغني اللبيب ٥٦١/٥.

(٤) انظر: توجيه اللمع ٣٣٨.

(٥) الحجر: من الآية ٢٣.

(٦) انظر: التبيان ٧٨٠/٢، والدر المصون ١٥٤/٧-١٥٥، وروح المعاني ٣٢/١٤.

(٧) انظر: التبيان ١٠٧٣/٢-١٠٧٤، وشرح الإيضاح ٥٣٩/٢.

الأول: أنه قُدِّم حرف التشبيه اهتماما به، ففتحت همزة (إنّ)؛ لدخول الجار عليه.

الثاني: أنه لا موضع لـ(أنّ) وما بعدها؛ لأن الكاف و(أنَّ) صارا بالتركيب كلمة واحدة.

الثالث: أنه لطول الحرف بالتركيب[١].

واختار ابن الخباز القول الثالث، وردَّ الأولَ بأنه يلزم عليه بأن الكلام غير تام. قال ابن هشام: "وفي (شرح الإيضاح) لابن الخباز: ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح، وإلا لكان الكلام غير تام، والإجماع على أنه تام. انتهى"[٢].

واختار ابن الخباز القول بطول الحرف بالتركيب في كتابيه (النهاية) و(توجيه اللمع) أيضًا، ونصه في (النهاية): "فُتحت طلبًا للتخفيف، وذلك لأنهم ركَّبوا الكاف و(أنّ)، فصارتا كالكلمة الواحدة، والفتح يتبع التركيب كثيرًا، ألا ترى أنهم قالوا: خمسةَ عشرَ، وحيصَ بيصَ، فبنوا الاسمين على الفتح"[٣].

واختار عبد القاهر والعكبري التعليل الأول، وهو أن علةَ الفتح دخولُ حرف الجر عليه، وأنه مثل: أخبرت بأنَّ زيدًا منطلق[٤]. أما ابن أبي الربيع فقد أجازه وأجاز التعليل الثاني أيضًا، قال: "وكلاهما عندي وجه"[٥]. واكتفى ابن

---

(١) انظر: رصف المباني ٢٨٤-٢٨٥، والجنى الداني ٥٦٨-٥٦٩، ومغني اللبيب ٣/٧٤-٧٥.

(٢) مغني اللبيب ٣/٧٤-٧٥.

(٣) النهاية ٥/١٣٤٥. وانظر: توجيه اللمع ١٣٠.

(٤) انظر: المقتصد ١/٤٤٥، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٥٨٨.

(٥) الكافي لابن أبي الربيع ٣/٨٤١.

البناء بأن الكلمة مركبة وأن الكاف مزيدة على (أنَّ) للتشبيه[١].

الموضع الرابع: تضعيف القول باسمية (ما) الكافة

تدخل (ما) على (إن) وأخواتها، فتكفها عن العمل، كقوله تعالى:﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٢]، وهو رأي الجمهور، وجعلها ابن درستويه وبعض الكوفيين اسمًا مبهمًا بمنزلة ضمير الشأن، والجملة بعده خبر عنه[٣].

وردّ ابن الخباز رأي ابن درستويه بامتناع أن يقال: إنما أين زيد؟ مع جواز أن يفسر ضمير الشأن بجملة الاستفهام، قال ابن هشام ناقلاً رأيه في (مغني اللبيب): "وردَّه ابن الخباز في (شرح الإيضاح) بامتناع: إنما أين زيد؟؛ مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام"[٤].

وزاده ابن هشام إيضاحًا في (حواشي التسهيل)؛ إذ ذكر رأي ابن الخباز وتغليطه إياه، قال: "غلط في هذه المسألة ابن الخباز في (شرح الإيضاح)، فقال في باب (إنّ): زعم قوم أن (ما) المتصلة بـ(إن) وأخواتها في نحو: (إنما أنت منذر) بمنزلة ضمير الشأن، وأن الجملة بعدها تفسير لها وخبر عنها، وإذا قلت: إنما أنت قائم؛ فكأنك قلت: إنه أنت قائم، وهذا فاسد؛ لأنها لو كانت بمنزلة ضمير الشأن لجاز أن يفسَّر بجملة الاستفهام، فتقول: إنما أين زيد، كما تقول: إنه أين زيد؟. وقال في مكان آخر من الكتاب: ومن حكم الجملة المفسرة

---

(١) انظر: شرح الإيضاح ٣٠٩.

(٢) النساء: من الآية ١٧١.

(٣) انظر: الكتاب ٢٢١/٤، والمقتضب ٥٤/٢، ٣٦٣، والأصول ٢٣٢/١، والإيضاح ١٢٦-١٢٧، وارتشاف الضرب ١٢٨٤/٣.

(٤) مغني اللبيب ٧٣/٤.

لضمير الشأن أنه يجوز كونها خبرية وغير خبرية؛ لأن ذلك كله يصح أن يفسر الضمير من حيث إنه شأنٌ وقصةٌ"[1].

ويظهر أن ابن هشام لم يرتضِ رد ابن الخباز – مع أنه يوافق الجمهور – ذاكرًا أن هذا سهو من ابن الخباز، وعلَّل ذلك بأن ضمير الشأن لا يفسّر بالجمل غير الخبرية، إلا مع موضع ظني الدلالة، وهو ورودها مع (أنْ) المخففة من الثقيلة، فإنه قد يفسّر بالدعاء، وذلك نحو: "أما أنْ جزاك الله خيرًا"، وقراءة: ﴿ والخامسة أنْ غَضِبَ اللهُ عليها ﴾[2]، وهذان الموضعان غير قطعيي الدلالة؛ فإن اسم (أنْ) المخففة في هذين المثالين لا يتعين أن يكون ضمير الشأن، بل يحتمل أن يقدر في المثال ضمير المخاطب، وأن يقدر في القراءة ضمير الغائبة[3].

ونصَّ الشراح على أن (ما) كافة دون التعرض لرأي ابن درستويه[4].

الموضع الخامس: امتناع دخول لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب (إن)

اتفق العلماء على دخول لام الابتداء في موضعين: أحدهما المبتدأ، والثاني بعد (إنّ)، وتدخل في باب (إنَّ) باتفاق على: الاسم، والمضارع لشبهه بالاسم، والظرف.

واختلفوا في دخولها في غير باب (إنَّ) على خبر المبتدأ المتقدم نحو: (لقائمٌ

---

(١) حواشي التسهيل ٤٩/١ ب.

(٢) النور: من الآية ٩. وهي قراءة نافع. انظر: السبعة ٤٥٣، والنشر ٣٣٠/٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٧٣/٤-٧٤.

(٤) انظر: المقتصد ٤٦٨/١، وشرح الإيضاح لابن البناء ٣٠٥-٣٠٦، وشرح الإيضاح للعكبري ٦٣٢/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٩١٠/٣.

زيدٌ)، وعلى الفعل نحو: (لَيقوم زيدٌ)[١].

وكان ابن الخباز ممن منع دخولها على الفعل، قال ابن هشام: "ونصَّ جماعة على منع ذلك كله، قال ابن الخباز في (شرح الإيضاح): لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا في باب (إنّ). انتهى"[٢].

ونص الفارسي وابن الخباز في (توجيه اللمع) و(الغرة المخفية) على دخولها على المواضع الثلاثة في باب (إنَّ) دون غيرها[٣]، وبمثله قال شراح (الإيضاح) أيضًا[٤].

الموضع السادس: توجيه قراءة: ﴿ وَلَا تحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ﴾

في قول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ ﴾[٥] قرئ بالتاء: ﴿ وَلَا تحْسَبَنَّ ﴾[٦]، فاختلف العلماء في توجيهها، وحكم عليها بعض العلماء باللحن، وذكر السمين أنه لا يلتفت إليه لتواترها[٧]. وفي تخريجها

---

(١) انظر: المفصل ٣٣٤، ورصف المباني٣٠٦، والجنى الداني ١٢٤-١٢٧، ومغني اللبيب ٢٤١/٣-٢٤٤.

(٢) مغني اللبيب ٢٤٥/٣.

(٣) انظر: الإيضاح ١٢٤، وتوجيه اللمع ١٣٣-١٣٤، والغرة المخفية ٤٤٢/٢-٤٤٣.

(٤) انظر: المقتصد ٤٥٤/١-٤٥٥، وشرح الإيضاح لابن البناء ٢٩١-٢٩٢، وشرح الإيضاح للعكبري ٦١٤/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨٧٨/٣-٨٧٩.

(٥) آل عمران: جزء من الآية ١٧٨.

(٦) قرأها بالياء السبعة إلا حمزة؛ فإنه قرأها بالتاء. انظر: السبعة ٢١٩-٢٢٠، والنشر ٢٤٤/٢.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٢١/١، والدر المصون ٤٩٧/٣.

وجوه[1]:

الأول: الفاعل ضمير مستتر، تقديره (أنت) يعود إلى النبي ﷺ، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أول، و﴿أَنَّمَانُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ﴾ مفعول ثان.

ويلزم عليه تقدير حذف مضاف؛ لأن المفعول الثاني مصدر، ولا يصدق عليه المفعول الأول، ويكون الحذف إما من المفعول الأول، وتقديره: شأن الذين، وإما من المفعول الثاني، وتقديره: أصحابَ أنَّ إملاءنا خير.

وذكر ابن هشام أن ابن الخباز اختار حذف المضاف، قال: "قال ابن الخباز في (شرح الإيضاح): ويُقرأ: ﴿ وَلَا تحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ ﴾ بالتاء، وهو على حذف مضاف؛ أي: شأن الذين كفروا، كقوله:

.... وما حسبتك أن تحينا[2]

---

(١) انظر هذه الوجوه في: معاني القرآن للفراء ٢٤٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٩١/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢١/١-٤٢٢، والحجة للقراء السبعة ١٠٧/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٥٠/٣-٣٥١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٢/١، والكشاف ٦٦٣/١-٦٦٤، والمحرر الوجيز ٥٤٥/١، والتبيان ٣١٢/١-٣١٣، والبحر المحيط ١٢٧/٣-١٢٩، والدر المصون ٤٩٦/٣-٥٠٠.

(٢) من الوافر، غير معروف القائل، والبيت بتمامه يروى بعدة أوجه، منها:

لسان السوء يهديها إلينا وجبت وما حسبتك أن تحينا

ويروى: "وجبت وما حسبتك أن تجينا"، وذكر عبد القادر أنها مصحفة. انظر: مغني اللبيب ٢٩/٣، والجنى الداني ٩٤، وشرح أبيات المغني للبغدادي ١٤٦/٤-١٤٨. وورد لشاهد آخر في: المفتاح في شرح أبيات الإيضاح ٣٩٠/٢.

أي: وما حسبت شأنك الحين"[1].

والظاهر من الشاهدين أن ابن الخباز يرى حذف المضاف من المفعول الأول.

الثاني: الفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت) يعود إلى النبي ﷺ، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أول، و﴿أَنَّمَانُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٌ﴾ بدل من المفعول الأول، وحذف المفعول الثاني جائز مفهوم من السياق، وتقدير الكلام: ولا تحسبن الذين كفروا خيرية إملائنا لهم ثابتةً.

الثالث: الفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت) يعود إلى النبي ﷺ، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أول، و﴿أَنَّمَانُمۡلِي لَهُمۡ﴾ بدل من المفعول الأول، و﴿خَيۡرٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو خير، وجملة (هو خير) في محل نصب مفعول ثان.

الرابع: التاء في ﴿تحۡسَبَنَّ﴾ للتأنيث، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ وصف (القوم) التي يجوز فيها التأنيث، وهو الفاعل، ووصف السمين هذ التوجيه بالغرابة، وذكر أنها تتحد مع قراءة الغيبة: ﴿يَحۡسَبَنَّ﴾ بهذا التوجيه. ورُدَ بأنه لا يجوز تأنيث ﴿ٱلَّذِينَ﴾؛ لجريانه مجرى جمع المذكر السالم.

الخامس: الفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت) يعود إلى النبي ﷺ، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أول، و﴿إِنَّمَانُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمَا﴾ مفعول ثان. واعتُرض بـ: ﴿أَنَّمَانُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٌ﴾ بين مفعولي (حسب).

ولم أقف على تخريج هذه القراءة عند الشراح.

---

(١) حواشي التسهيل لابن هشام ١٢٩/١ ب. ونقله الدماميني بالرواية الأخرى للبيت. انظر: شرح الدماميني ٥٩/١-٦٠.

الموضع السابع: التفصيل في إفادة (مِنْ) الزائدة العموم

فرَّق النحويون بين (ما جاءني رجلٌ) و(ما جاءني مِنْ رجل) بأن زيادة (مِنْ) تفيد التنصيص على العموم؛ لأنه قبل دخول (مِنْ) كان يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولذا يصح أن يقال: ما جاءني رجلٌ بل رجلان، ولا يصح: ما جاءني مِنْ رجلٍ بل رجلان.

أما إذا وقعت (مِنْ) قبل كلمة (أحد) فهي مؤكدة للعموم فقط؛ لأن العموم مستفاد من كلمة (أحد)[1].

وكان ابن الخباز ممن نص على التفريق بين أن يكون المنفي بها كلمة (أحد) أو غيرها من النكرات، ونقل الزركشي رأيه فيها، قال: "ونقله ابن الخباز في (شرح الإيضاح) عن النحويين، فقال: فرَّق النحويون بين قولنا: (ما جاءني رجلٌ، وما جاءني مِنْ رجلٍ) أن الأول يحتمل نفي واحد من الجنس، فلو جاء اثنان أو ثلاثة كان صادقا، والثاني لا يحتمل إلا نفي جميع الجنس قليله وكثيره، فلو قلت: (بل رجلان) كان كذبا. وكذا قال أبو البقاء إلا أنه فرَّق بين دخول (مِنْ) على أداة عموم كـ(أحد)، فجعلها مؤكدة للعموم، وبين دخولها على غيره كـ(رجل)، فجعلها مفيدة له، وهذا هو الصواب"[2].

وفي هذا النص يؤكد ابن الخباز ما تقرر عند النحويين، وذكره أيضًا بهذا

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٨٩/١، وحروف المعاني والصفات ٥٧، وعلل النحو ٢٠٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٢٨/١، ٣٥٥، والجنى الداني ٣١٦-٣١٧، ومغني اللبيب ١٦٣/٤-١٦٤.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ١١٢/٣.

التفصيل في كتابه (توجيه اللمع)، وزاد فيه بيان خطأ الفقهاء في تعميم قولهم: "النكرة في سياق النفي تعم"، قال: "وتقول الفقهاء: النكرة في سياق النفي تعمُّ، ويُطلقون هذا القول، والصواب ما ذكرته لك من التفصيل، ولو كان كما قالوا لامتنع أن تقول: ما جاءني رجلٌ بل رجلان؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه متناقضان، فلما صحَّ ذلك دلَّ على أن قولهم لا يُؤخذ به على الظاهر"[(١)].

وورد في نص الزركشي الإشارة إلى رأي العكبري، ونصه مذكور مفصَّل في (شرح الإيضاح)[(٢)].

أما الفارسي فإنه عرض في باب الأسماء المجرورة من (الإيضاح) لزيادة (مِنْ) في نحو: ما جاءني من أحدٍ، ولم يزد عليه[(٣)]، وصنع كصنيعه عبد القاهر[(٤)].

الموضع الثامن: دلالة (لن) على تأكيد النفي

يرى الزمخشري أن (لن) تفيد تأكيد النفي، قال: "و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد"[(٥)]، وردّه ابن عصفور بأنه دعوى بلا دليل، وقد يكون النفي بـ(لا) آكد من النفي بـ(لن)؛ لأن المنفي بـ(لا) قد يكون جوابًا

---

(١) توجيه اللمع ٢٣٥.

(٢) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٣/١٢٥٠-١٢٥١.

(٣) الإيضاح ١٩٩.

(٤) انظر: المقتصد ٢/٨٢٤.

(٥) الأنموذج ٣٢. وذكر شارحه الأردبيلي أن في بعض النسخ (للتأبيد) بدلاً من (للتأكيد). وعلى كلٍ فالرأيان مشهورة نسبتهما إلى الزمخشري عند العلماء. انظر: شرح الأنموذج ٢٢٣، وشرح التسهيل ٤/١٤، وارتشاف الضرب ٤/١٦٤٣-١٦٤٤.

للقسم، والمنفي بـ(لن) لا يكون جوابًا له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد[١].

ووافق ابن الخباز الزمخشري فيما ذهب إليه في (شرح الإيضاح)، نقله عنه الزركشي، قال: "ووافق الزمخشري في الأول[٢] جماعة، منهم ابن الخباز في (شرح الإيضاح)، فقال: (لن) لنفي المضارع على جهة التأكيد، ونفيه أبلغ من (لا)، ألا ترى أنه يستعمل في المواضع التي يستمر عدم الاتصال فيها، كقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[٣]؛ [أي: إلى آخر الدنيا][٤]، وقوله: ﴿وَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾[٥]؛ لأن خلف الوعد على الله محال"[٦].

ونقلَ نصَّ ابن الخباز السابق أيضًا البرماوي في (الفوائد السنية في شرح الألفية)[٧].

واختاره أيضًا ابن الخباز في (توجيه اللمع)، قال: "وأما (لن) فلتوكيد النفي، تقول: لا أكرمك، فإذا أردت التوكيد قلت: لن أكرمك، وفي التنزيل: ﴿لَن

---

(١) انظر: الجنى الداني ٢٧٠، والمساعد ٦٦/٣.

(٢) يقصد تأكيد النفي. أما الثاني – وهو تأبيد النفي – فلم يتعرض له ابن الخباز.

(٣) الأعراف: من الآية ١٤٣.

(٤) في نسخ (تشنيف المسامع) المطبوعة روايتان لا يظهر لي استقامة النصب بهما: الأولى: "ليس لا يراه في الدنيا"، والثانية: "لأن لا يراه في الدنيا". وتصويب النص المثبت أفدته من (الفوائد السنية) ص١١١١. انظر: تشنيف المسامع بتحقيق أ.د.سيد و د.ربيع ٥٠٥/١، وبتحقيق د.داغستاني ٣٥٥/٢ ح٢، وبتحقيق أبي عمرو الحسيني ٢٨٤/١.

(٥) الحج: من الآية ٤٧.

(٦) تشنيف المسامع ٥٠٥/١.

(٧) ص١١١٠-١١١١.

تَرَىٰنِي﴾ ﴿وَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾"[1].

وكذلك في (الغرة المخفية)، قال: "وأما (لن) فمعناها: النفي المؤكد، تقول: لا أبرحُ مكاني، فإذا بالغْتَ قلت: لن أبرح، وفي التنزيل: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾؛ لأنه لم يره"[2].

ولم يتطرق عبد القاهر ولا العكبري لتأكيد النفي عند الحديث عن نصب المضارع بـ(لن)[3].

الموضع التاسع: رافع خبر (إنَّ)

في رافع خبر المبتدأ خلاف بين العلماء على أقوال: أنه يرتفع بالابتداء وحده، وأنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وأنه يرتفع بالمبتدأ وحده[4].

وفي رافع خبر (إنّ) خلاف أيضًا على قولين: أن رافعه (إنَّ) وهو قول البصريين[5]، وأنه مرفوع على ما كان عليه قبل دخول (إنّ) وهو قول الكوفيين[6].

---

(١) توجيه اللمع ٤١١.

(٢) الغرة المخفية ١/١٦٠-١٦١.

(٣) انظر: المقتصد ٢/١٠٥٠-١٠٥١، وشرح الإيضاح للعكبري ٤/١٦٣٣-١٦٣٦.

(٤) انظر: الكتاب ٢/١٢٦-١٢٧، والمقتضب ٤/١٢٦، والأصول ١/٥٨، والخصائص ٢/٣٨٥، المفصل ٤٧-٤٨، والإنصاف ١/٤٤-٥١، والتبيين ٢٢٤-٢٣٢، وتوجيه اللمع ٧٠، وشرح التسهيل ١/٢٧٠، والتذييل والتكميل ٣/٢٥٧.

(٥) انظر: الكتاب ٢/١٣١، والمقتضب ٤/١٠٩، والأصول ١/٢٣٠، والإيضاح في علل النحو ١٣٥، والإنصاف ١/١٧٦، ٣٧٠، والتبيين ٣٣٣، واللباب ١/٢١٠، وشرح التسهيل ٢/٨.

(٦) انظر: مجالس العلماء ١٠٣، ومعاني القرآن للفراء ١/٣١٠-٣١١، ونتائج الفكر ٣٤٢، والإنصاف ١/١٧٦.

وقد قرن ابن الخباز في (شرح الإيضاح) في رافع خبر (إنَّ) بين المسألتين الموضحتين أعلاه، وبنى القول في المسألة الثانية على المسألة الأولى، ونقل كلامه ابن هشام في (حواشي التسهيل)، قال: "ابن الخباز في (شرح الإيضاح): قولُ كلٍّ من الفريقين في الخبر هنا مبنيٌّ على قوله في خبر المبتدأ؛ فمن قال: الابتداء رافع الخبرين فقد زال سواءٌ أفُسّر بالتجريد والإسناد أو بكون الاسم أولا مقتضيًا رأسًا. ومن قال: الابتداء والمبتدأ رفعا الخبر فقد زال المبتدأ. ومن قال: الخبر مرفوع بالمخبر عنه وبالعكس – وهم الكوفيون – فالمخبر عنه باقٍ لم يزل فوجب"(١).

وقد اختار ابن الخباز رأي البصريين، وهو أن رافع الخبر هو (إنَّ)، واكتفى ببيان هذا الحكم في كتابيه (النهاية) و(الغرة المخفية)(٢).

أما في كتابه (توجيه اللمع) فقد ذكر اختياره هذا، وذكر مبنى المسألة على نحو ما نقله ابن هشام في (حواشي التسهيل)، قال: "وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع باسم (إنَّ)، وبنوه على مسألة؛ وذلك أنهم قالوا في قولنا: (زيدٌ قائمٌ): إن قائمًا مرفوع بزيدٍ، وزيدًا مرفوع بقائمٍ، فإذا قلنا: (إن زيدًا قائمٌ) فرافع قائم باقٍ"(٣). وزاد فيه الردّ على الكوفيين وإبطال حجتهم، قال: "وإبطالُ هذا الاحتجاج بأنا نلزمهم رفع (زيد) لوجود (قائم)، ونمنع جواز دخول (إن)؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل". وكلامه متوجه في هذا الإبطال.

---

(١) حواشي التسهيل ١/١٢٥ أ.

(٢) انظر: النهاية ٥/١٣٣٢-١٣٣٢، والغرة المخفية ٢/٤٤١.

(٣) توجيه اللمع ١٢٩.

واختار الشرّاحُ رأي البصريين[١].

الموضع العاشر: وقوع خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) اسمًا مشتقًّا

(لو) الامتناعية تقتضي فعلاً بعدها، وجاز أن يباشرها (أنَّ)، وذكر الزمخشري أنه إذا وقع بعدها (أنّ) وجب أن يكون خبرها فعلاً؛ ليعوَّض به عن الفعل المحذوف، وردّه ابن الحاجب وأبو حيان بقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾[٢]، وقُيّد بالخبر إذا كان مشتقا لا جامدًا[٣].

وردّ ابن هشام بأنه وجد آية وقع فيها الخبر اسمًا مشتقًّا ولم يتنبَّه لها الزمخشري، وهي قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ ﴾[٤]، ووجد آيةً الخبرُ فيها ظرف، وهي قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[٥]. وردّه الدماميني بأن (لو) في الآية ليست شرطية[٦].

ونقل الزركشي رأي الزمخشري وما قيل فيه، وردّه متعجبًا بأن (لو) في الآية

---

(١) انظر: المقتصد ٤٤٣/١، ٤٤٥، وشرح الإيضاح لابن البنا ٢٨٦، وشرح الإيضاح للعكبري ٥٨٤/٢، ٥٨٩-٥٩٠، والكافي لابن أبي الربيع ٨٤٤/٣.

(٢) لقمان: من الآية ٢٧.

(٣) انظر: المفصل ٣٢٨-٣٢٩، والإيضاح في شرح المفصل ٢٥٣/٢، وارتشاف الضرب ١٩٠١/٤. وانظر أيضًا: البرهان ٣٦٩/٤، والجنى الداني ٢٨١-٢٨٢، ومغني اللبيب ٤١٦/٣، ٤٢٥، ٤٢٨-٤٢٩، والإتقان ٢٣٧/٢-٢٣٨، ومعترك الأقران ٢٩٥/٢-٢٩٦.

(٤) الأحزاب: من الآية ٢٠.

(٥) الصافات: ١٦٨. انظر: مغني اللبيب ٤٣١/٣-٤٣٣.

(٦) شرح الدماميني ٦٢/٢.

الأولى للتمني، والكلام في الامتناعية، وأعجب منه عنده أن هذا المسألة المنقولة عن الزمخشري سبقه إليها السيرافي، وأن ابن الخباز نقلها في (شرح الإيضاح)، قال الزركشي: "قلت: وهذا عجيب؛ فإن (لو) في الآية للتمني، والكلام في الامتناعية، بل أعجب من ذلك كله أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السيرافي، وهذا الاستدراك وما استدرك به منقول قديما في (شرح الإيضاح) لابن الخباز، لكن في غير مظنته، فقال في باب (إنّ) وأخواتها: قال السيرافي: تقول: لو أنَّ زيدًا أقام لأكرمته، ولا يجوز: لو أنَّ زيدًا حاضر لأكرمته؛ لأنك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل. هذا كلامهم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾؛ فأوقع خبرها صفة، ولهم أن يفرّقوا بأن هذه للتمني، فأجريت مجرى (ليت)، كما تقول: ليتهم بادون. انتهى كلامه"[1].

وفي هذا النص يظهر أن الخلاف قديم، وأن ابن الخباز نقل في كتابه (شرح الإيضاح) رأي السيرافي المماثل له رأي الزمخشري، وذكر الاستدراك عليه الذي ماثله استدراك ابن هشام. وحق للزركشي أن يعجب.

بقي موضع في (حواشي التسهيل) لابن هشام، عزاه إلى "أحمد في شرح إيضاح أبي علي"، رجّحت إثباته هنا توثيقًا له، ولم أطمئن إلى أن المقصود فيه هو ابن الخباز؛ إذ أورد ابن هشام نص ابن مالك في جواز دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ واقعًا موقع (مَنْ) أو (ما) الشرطيتين كالاسم الموصول، ثم قال: "قال أحمد في شرح إيضاح أبي علي: بشرط تقدم المبتدأ، فلو قلت: (له

(١) البرهان ٣٧٠/٤. وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٤٠/٣، ٣٥٨، ٣٩٥، وارتشاف الضرب ١٩٠١/٤، والجنى الداني ٢٨١-٢٨٢، ومعترك الأقران ٢٩٦/٢.

درهمٌ الذي يأتيني) لم تدخل الفاء؛ لأن الجواب الصريح لا تدخل عليه الفاء إلا إذا تأخر. وقد مضى للمصنف في هذا الباب وجوب تأخر الخبر إذا قرن بالفاء"[١].

والذي يضعّف أن يكون المقصود هو ابن الخباز ما يأتي:

أولاً – أن ابن هشام أورد في ثلاثة مواضع في (حواشي التسهيل) قوله: "ابن الخباز" و"شرح الإيضاح"[٢] وفي أربعة مواضع في (مغني اللبيب)[٣]، وهذه مخالفة للصيغة السالفة: "أحمد في شرح إيضاح أبي علي".

ثانيًا – أن ابن هشام في (حواشي التسهيل) أورد كنيته التي اشتهر بها (ابن الخباز) مقرونة باسم كتابه المنقول عنه دون اسمه الصريح (أحمد) في أربعة مواضع عن شرح الدرة (الغرة المخفية)، وفي موضعين عن (النهاية)، ونصّ على (ابن الخباز) غير مقرون بكتاب في موضع واحد[٤]، ولم يذكر مرة واحدة فيها اسمه الصريح.

ثالثًا – اهتمام ابن هشام بشرح الإيضاح لغير ابن الخباز وارد في (حواشي التسهيل)[٥]، وقد تكون إشارته إلى كتاب آخر لم أقف عليه. وعلى كل حال فقد أثبتُّ هذا النص توثيقًا له.

---

(١) حواشي التسهيل ١٠١/١ ب. وانظر: التسهيل ٥١.

(٢) انظر: المواضع الآتية من هذا المبحث: الرابع، والسادس، والتاسع.

(٣) انظر: المواضع الآتية من هذا المبحث: الثاني، والثالث، والرابع، والخامس.

(٤) انظر على الترتيب: نقله عن (الغرة المخفية) في: ١٠/١أ، ١٤٠/١أ، ٣٥٢/١ أ، ٢٨/٢ ب. ونقله عن (النهاية) في: ٢٢٩/١ب، ٣٢٧/١ب. ونقله كنيته غير مقرونة بكتاب في: ٣٤٩/١أ.

(٥) انظر نقله عن (شرح أبيات الإيضاح) لابن عصفور في: ١٩٦/١أ، ٣١٦/١ب، ١٩٢/٢ب، ٢٥٣/٢أ، (وشرح الإيضاح) له في: ٦/٢أ، و(شرح أبيات الإيضاح) للقيسي في: ٢٣٤/٢ ب.

المبحث الثالث: نصوص (الإيضاح) في (النهاية)

لكتاب (الإيضاح) وروودٌ كبيرٌ في كتاب (النهاية)؛ إذ اعتمد عليه ابن الخباز اعتمادًا كبيرًا، وكان من أهم مصادره فيه، وسأذكر في هذا المبحث نقوله عن هذا الكتاب، وجعلتها في مواضع متتابعة على ترتيب (الإيضاح)، وهي:

الموضع الأول: تقدم حكم الرفع على النصب والجر

ذكر ابن الخباز في باب (إعراب الأسماء) تبعًا لأبي عليّ أن الرفع مقدم على النصب والجر؛ لأمرين: لاستغنائه عنهما، ولأن النصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع، نحو: قام زيد قيامًا، وعمرٌ منطلقٌ اليومَ[(١)]. وفي هذه الموضع مسألتان:

الأولى: الاعتراض على مثال أبي علي لوجه تقدم الرفع على النصب والجر

ذكر ابن الخباز أن من أدلة تقديم الرفع على الجر أن النصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع، وأشار إلى أنه يردُ على هذا نحوُ: إنَّ[(٢)] زيدًا ذاهبٌ؛ إذ تقدم النصب على الرفع، فأورد جواب أبي علي عنه، ونصه: "والجواب فيما ذكره أبو علي أن هذا مُشبَّه بالمفعول به المقدم، نحو: ضرب زيدًا عمرٌو[(٣)]"[(٤)].

وذكر العكبري أن أبا علي أجاب عن ذلك بأن هذه الأشياء فروع أدى

---

(١) انظر: النهاية ٦٣٣/٢. وانظر: الإيضاح ٨٤-٨٥.

(٢) ذكر المحقق أن "أنّ" ساقطة من المخطوط وأنه زادها من (الإيضاح). والصواب أنها مثبتة في المخطوط: ٤٢ ب.

(٣) ادّعى المحقق الخلاف بين المخطوط وما أثبته هو من الصواب في المثال. والحق أنهما متماثلان. انظر: المخطوط ٤٢ ب.

(٤) النهاية ٦٣٣/٢. وانظر: الإيضاح ٨٤-٨٥، والكافي لابن أبي الربيع ٢٩٠/٢-٢٩١.

إلى مخالفتها الأصولَ دليلٌ أوجب ذلك[١].

ثم ذكر ابن الخباز اعتراض شيخه أبي حفص على تمثيل أبي علي بهذا المثال مبينًا المثال الأجود، قال: "وقال شيخنا – رحمه الله –: لو شبهه بقوله: (ضرب زيدًا غلامُه) لكان أجود؛ لأن المفعول في هذا المثال يجب تقديمه، وليس كذلك مثاله، فإنه يجوز تأخير المفعول وتقديمه، كقولنا: ضرب زيدًا عمرٌو، وضرب عمرٌو زيدًا، ولا نقول: ضرب غلامُه زيدًا"[٢].

وهذا الاعتراض أورده عبد القاهر على أبي علي قبل إيراد ابن الخباز إياه[٣]، والاعتراض متوجّه فيما يظهر لي؛ حتى يطابق حال المشبه.

الثانية: وجه تقدم الرفع على النصب والجر

أورد ابن الخباز نص أبي علي في وجه تقديم الرفع على النصب والجر، عاطفًا عليه شرح عبد القاهر الجرجاني له، ثم أورد ابن الخباز تفسيرًا أسهل لكلام أبي علي، وإليك التفصيل:

أما نص أبي علي فهو في قول ابن الخباز: "قال أبو علي: (وإذا كان الرفع في الرتبة قبلهما وجب أن يتقدم عليهما في الذكر) قبلهما؛ أي: قبل النصب والجر"[٤].

وأما شرحُ عبد القاهر وتفسير ابن الخباز له فهو في قول ابن الخباز: "وقوله:

---

(١) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٢٣٨/١. وانظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٧٥.

(٢) النهاية ٦٣٣/٢.

(٣) انظر: المقتصد ٢١١/١.

(٤) النهاية ٦٣٣/٢. وانظر: الإيضاح ٨٥.

(وجب أن يقدم عليهما في الذكر) فيما شرحه عبد القاهر = يعني به أن يقال: إنه قبل النصب والجر في المرتبة؛ لأن تقدمه عليهما في اللفظ هو الدليل؛ لأن الشيء لا يستدل به على نفسه، إنما يستدل به على غيره"[١].

وفسّر ابن الخباز هذا بقوله: "ومعنى هذا الكلام أنك لا تجعل قوله: (وجب أن يتقدم عليهما في الذكر) مفسرًا بأنه يقال: ضرب زيدٌ[٢] عمرًا، فتقدم الرفع على النصب؛ لأنك بهذا تستدل على تقدمه، فلو جعلته نفس الحكم لكان هذا الحكم والدليل".

ثم ذكر ابن الخباز ادّعاءً سائغًا في تفسير كلام أبي علي، قال: "وإذا ادّعيت أن معنى قوله: (وجب أن يتقدَّم عليهما في الذكر) إن قال: إنه قبلهما في الرتبة، واستدللت بتقدمه عليهما في تأليف الكلام، ساغ لك ذلك؛ لأن الدليل غير الدعوى"[٣].

وقرّر ابن البناء كلام أبي علي، وبيّن بعده أنه إذا أخر المرفوع وقدم المنصوب عليه فيحمل على التجوز[٤].

ثم ختم ابن الخباز المسألة بذكر تفسير أسهل لكلام أبي علي، قال: "وأسهل من هذا في تفسير كلام أبي علي أن يقال: إن المعني بقوله: (وجب أن يتقدم عليهما في الذكر): وجوب ذكره في ترتيب الكتاب قبل ذكر النصب والجر،

---

(١) النهاية ٦٣٣/٢. وانظر: المقتصد ٢١٢/١.

(٢) في المطبوع: "زيدًا"، والصواب ما أثبتُّ. انظر: المخطوط ٤٣ أ.

(٣) النهاية ٦٣٣/٢-٦٣٤.

(٤) انظر: شرح الإيضاح ٧٥-٧٦.

وكذلك عَمِل؛ فإنه ذكر المرفوعات قبل المنصوبات والمجرورات"[١].

ويظهر بهذا أن ابن الخباز نحا بالمسألة نحوًا صوريًّا، مبتعدًا عن مسألة التقديم في الرتبة.

الموضع الثاني: حذف العائد من الخبر الجملة

نقل ابن الخباز إجازة أبي علي أن يحذف العائد من الخبر الجملة، ومنه قولهم: "السَّمنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ"؛ أي: منه، ونقل استدلال أبي علي لحذف العائد بقوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[٢]؛ أي: إنَّ ذلك منه[٣].

وفي إعراب الآية وجهان ذكرهما ابن الخباز، وهما:

الأول: تقدير أبي علي، وهو أن تكون اللام للابتداء، و(مَنْ) اسم موصول مبتدأ، صلته: ﴿صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ ، و(ذلك) إشارة إلى الصبر. ثم يكون الخبر جملة: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾.

الثاني: أن تكون اللام موطئة للقسم، و(مَنْ) اسم شرط، وجملة: ﴿صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾ في محل جزم، وجواب القسم: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ ، وحذف جواب الشرط للدلالة عليه[٤].

وذُكر في الرابط قولان: أحدهما ما ذكره أبو علي، والثاني أنه اسم الإشارة

---

(١) النهاية ٦٣٤/٢.

(٢) الشورى: ٤٣.

(٣) انظر: الإيضاح ٩٣، والنهاية ٧٠٤/٣-٧٠٧. وانظر أيضًا: إعراب القرآن للنحاس ٩٠/٤، والكشاف ٤١٨/٥، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٠/٢.

(٤) انظر: النهاية ٧٠٦/٣-٧٠٧. وانظر: المحرر الوجيز ٥٢٥/٧، والتبيان ١١٣٥/٢، والبحر المحيط ٥٠٠/٧، والدر المصون ٥٦٣/٩.

(ذلك) إذا أريد به المبتدأ؛ أي: الصابر، ويكون حينئذ على حذف مضاف تقديره: إن ذلك لمن ذوي عزم الأمور(١).

ثم ذكر ابن الخباز قول أبي علي في وجه تسويغ ذلك، وهو أن حذف العائد أسهل من حذف الجملة، وقد جاز حذف الجملة في الكلام، قال ابن الخباز: "وسهَّل أبو علي حذف العائد من قولهم: السَّمنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ؛ بأن قال: وإذا جاز حذف الجملة أو بعضها(٢) كان حذفُ شيء منها أسهل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ ﴾(٣)، والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفت الجملة التي هي خبر المبتدأ الثاني؛ لدلالة ما تقدم عليه، كما يحذف المفرد لذلك في نحو قولهم: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو. هذا كلامه"(٤).

ويظهر مما سبق أن أبا علي قدّر الخبر المحذوف بالجملة، وقد استحسن بعض العلماء تقدير المحذوف مفردًا لا جملة، فيكون التقدير: مثلُ أولئك، أو كذلك(٥).

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥٠٠/٧، والدر المصون ٥٦٣/٩.

(٢) "أو بعضها": كذا في المطبوع، وفي المخطوط ٤٨/أ. أما في (الإيضاح) فهو: "كلها". انظر: ص٩٤.

(٣) الطلاق: من الآية ٤.

(٤) النهاية ٧٠٧/٣-٧٠٨. وصوبت فيه "عليها" إلى "عليه"، و"كذلك" إلى "لذلك". وانظر: الإيضاح ٩٤.

(٥) انظر الحديث عن إعراب الآية في: معاني القرآن وإعرابه ١٨٥/٥-١٨٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤٥٢/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٤٤/٢، والكشاف ١٤٦/٦، والتبيان ١٢٢٧/٢، والنهاية ٧٠٨/٣-٧١٠، والبحر المحيط ٢٨٠/٨، والدر المصون ٣٥٤/١٠-٣٥٥.

وقد وافق عبد القاهر وابن البنا أبا علي في كل ما سبق من تقدير العائد في قولهم: "السمن منوان بدرهم"، وفي إعراب الآيتين وتقدير العائد فيهما(١).

أما العكبري فقد وافق أبا علي في تقدير العائد في قولهم: "السمن منوان بدرهم"، وأجاز الوجهين المذكورين في إعراب آية الشورى، ووافقه كذلك في إعراب آية الطلاق مع استحسانه أن يكون المقدر مفردًا لا جملة كما سبق بيانه(٢).

أما ابن أبي الربيع فقد أجاز ما ذكره أبو علي في تقدير العائد في القول، وزاد في بيان رابط الخبر في آية الشورى رأي ابن طاهر، وهو أن يجعل (ذلك) إشارة إلى الصبر المقيد بصاحبه، فأغنى عن الضمير؛ كأن الأصل: إن صبره لمن عزم الأمور، ثم جعل مكان (صبره) (ذلك)، ثم ردّ ابن أبي الربيع هذا الرأي بعد التمحيص إلى أنه من قبيل حذف الضمير للعلم به، ووافق أبا علي في آية تقدير المحذوف في آية الطلاق(٣).

وما اختاره أبو علي في القول والآيتين ظاهر موافق لسياق الكلام، والمصير إليه سائغ.

الموضع الثالث: منع قول: "علمي بزيدٍ كان ذا مال"

أورد ابن الخبّاز منعَ أبي علي قول: علمي بزيد كان ذا مال، وتعليلَه لمنعه،

---

(١) انظر: المقتصد ٢٨١/١-٢٨٤، وشرح الإيضاح لابن البنا ١١٨-١٢٠.

(٢) انظر: شرح الإيضاح ٣٢٢/١-٣٢٦. وللمزيد ينظر: أبو طالب العبدي: حياته وآراؤه النحوية ٤٠-٤١.

(٣) انظر: الكافي ٤١٦/٢، ٤١٩-٤٢١، ٤٢٦.

قال: "منع أبو علي أن يقال: (علمي بزيد كان ذا مالٍ)، وقال معللا ذلك: إن (علمي) يرتفع بالابتداء، وقولك: (بزيد) في موضع نصب بالمصدر، وكان في موضع خبر المبتدأ، فيجب من أجل ذلك أن يكون في (كان) ضمير يعود على المبتدأ، وذلك الضمير هو (عِلْمي) في المعنى، و(ذا مال) خبر (كان)، فاستحالت المسألة من حيث لم يكن قولك: (ذا مال) هو (علمي) في المعنى. هذا كلامه"(١).

ثم فرّع أبو علي على هذه المسألة، ونقل ابن الخباز كلامه، قال:" وقال أيضًا بعد هذا: ولو قلت: (عِلمي بزيد كان يوم الجمعة) كان مستقيمًا؛ لأن (يوم الجمعة) يكون خبرًا عن (علمي)؛ لأني أقول: (كان علمي بزيد يوم الجمعة)، ويكون ظرف الزمان خبرًا عن الحدث الذي هو (علمي)، ولا أقول: (كان علمي ذا مال)".

ثم بيَّن ابن الخباز مردّ منع أبي علي، وأصّله بقوله: "واعلم أن حاصل ما ذكره أبو علي يرجع إلى تساوي المضمر والمظهر في أمر ما، فإذا امتنع الإخبار عن المظهر بشيء امتنع الإخبار به عن المضمر العائد على ذلك المظهر".

وضرب ابن الخباز له مثالاً مقيسًا عليه، عارضه بمثال المسألة، قال:" فكما لا يجوز أن تقول: (حملْت الجبل وشربت ماء البحر)؛ لأنه كذب= لا يحسن أن تقول: (الجبلُ حملته، وماء البحر شربته)؛ لأن الفعل وقع على المضمر وقوعَه على المظهر، فكان الكلامان مستويين في الكذب. فكما لا تقول: (كان علمي بزيد ذا مال)، فتخبر بـ(ذا مال) عن (علمي)، لا تقول: (علمي بزيد

(١) النهاية ٣/٨١٠. وانظر: الإيضاح ٩٧.

كان ذا مال)، وكما تقول: (كان علمي بزيد يوم الجمعة)، فتجعل (يوم الجمعة) خبرًا عن (علمي) يجوز أن تقول: (علمي زيد كان يوم الجمعة)"[1].

ثم ذكر رأي شيخه في المسألة، وهو إجازة هذا القول، وتوجيهه إياه من وجهين، مخالفًا رأي أبي علي، قال: "وأجاز شيخنا: (علمي بزيد كان ذا مال) من وجهين:

أحدهما: أن يكون (علمي) مبتدأ، و(بزيد) في موضع نصب به، و(كان ذا مال) في موضع الحال، وقد سدت مسد خبر المبتدأ، والضمير في (كان) لـ(زيد)، لا لـ(علمي)"، وألزم عليه ابن الخباز أن تقدر فيه (قد)، ثم أورد الوجه الثاني، قال:

"الثاني: أن تكون المسألة على النظم الذي ذكره أبو علي، ويكون قد جعل العلم ذا مال جعلاً مجازيًا؛ لإفضائه إلى تحصيل المال، وقد استعملت العرب ما هو أبعد من هذا"[2].

ثم مال ابن الخباز إلى الجواز مرجّحًا رأي شيخه على رأي أبي علي بالوجه الثاني قائلاً: "والمجاز في مسألتنا أقرب إلى الحقيقة؛ لأنه طالما أفضى العلم إلى تحصيل المال"[3].

أما الشراح فقد اتفقوا على جواز الصورة الثانية (علمي بزيد كان يوم الجمعة)، واختلفوا في جواز الصورة الأولى (علمي بزيد كان ذا مال) على النحو

---

(١) النهاية ٣/٨١٠-٨١١.

(٢) النهاية ٣/٨١١.

(٣) النهاية ٣/٨١٢.

الآتي:

أولاً – وافق عبد القاهر وابن البناء أبا علي فيما ذهب إليه[1].

ثانيًا – بدأ العكبري بتأصيل منع أبي علي، ثم أجاز وجهين ووصفهما بالحسن: أولهما: أن ابن برهان أجاز المسألة على أن يكون خبر (علمي) محذوفًا دل عليه الكلام، نحو: ليت شعري؛ أي: حقٌّ. وثانيها: أن الخبر (بزيد)، فهو في محل رفع، وليس بمعمول للمصدر. وعليه (كان) قيل فيها: زائدة، وغير زائدة[2].

ثالثًا – وافق ابن عصفور أبا علي في منعه وتعليله، وذكر إجازة بعض النحويين إياه على ثلاثة تخريجات، ومنعَها جميعًا، وهي على النحو الآتي:

- ذكر إجازة قوم على أن تكون (كان) زائدة و(ذا) مال حال سدت مسد الخبر كأنه قال: علمي بزيد كان ذا مال؛ أي: إذا كان ذا مال، فتكون نحو: أكثر شربي السويق ملتوتًا. وذكر أن الأستاذ أبا علي الشلوبين جعله محتملاً، ولم يقبله ابن عصفور معللا المنع بأنه إذا اعتزموا على الإتيان بـ(كان) فإثبات المحذوفة التي هي أصل تركيب الكلام أولى من ذلك، فيقال إذ ذاك: علمي زيدٍ إذ كان ذا مال.
- ذكر إجازة قوم على أن يكون أصل الكلام: علمي بزيد إذ كان ذا مالٍ، ثم حذفت (إذ) دون الفعل، وذكر أن أبا علي الشلوبين ضعّفه؛ لأن هذا النوع اطرد فيه حذف الظرف والفعل معًا، ومنعه ابن عصفور

---

(١) انظر: المقتصد ٢٩٦/١-٢٩٨، وشرح الإيضاح لابن البناء ١٣٣-١٣٤.

(٢) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٣٤١/١-٣٤٢.

ولم يرتض تضعيفه فقط.

- ذكر إجازة قوم على أن تكون (كان) ناقصة، واسمها ضمير عائد على العلم، و(ذا مال) حال سادة مسد خبرها، وساغ ذلك؛ لأن ضمير المصدر محكوم له بحكم المصدر في وقوع الحال سادة مسد خبره. ومنعه ابن عصفور(١).

رابعًا – وافق ابن أبي الربيع أبا علي في منعه وتعليله، وذكر ثلاث صور مصححة للمثال، وهي: (علمي بزيد ذا مال، وعلمي بزيد إذ كان ذا مال، وكان علمي بزيد ذا مال). وشرحها جميعًا.

ثم عرض لاحتمال وجه تصحيحٍ للكلام، وهو أن يكون (ذا مال) بمعنى: سببه مال، كما تقول: (معرفتي بك كانت سبب الغنى). فذكر أن الأستاذ أبا علي الشلوبين كان يجيز هذا على جهة المسامحة والاتساع على بُعدٍ، وقال ابن الربيع بعدها: "وإنه لبعيد، وإنما تكلم أبو علي على منعها على ظاهر اللفظ، وظاهره الملك، والعلم لا يملك المال. والله أعلم"(٢).

وهذا الرأي الأخير هو ما أجازه شيخ ابن الخباز في وجهه الثاني وتابعه ابن الخباز فيه.

الموضع الرابع: جواز تقدم خبر المبتدأ في نحو: ضربته عمرٌو

ذكر ابن الخباز أن لمثل قولنا: "عمرو ضربته" سبع صور من الكلام، إحداها: "ضربته عمرٌو"؛ برفع (عمرو) بالابتداء، و(ضربته) خبر مقدم، والمعنى:

---

(١) انظر: شرح الإيضاح لابن عصفور ٦٧ ب –٦٨ ب.

(٢) انظر: الكافي لابن أبي الربيع ٢/٤٥٣–٤٥٧.

عمرٌو ضربته. ثم أورد استدلال أبي علي لجواز تقديم خبر المبتدأ عليه، وذكر وجه استدلاله، قال: "واستدل أبو علي في (الإيضاح) على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه بقول الشماخ وهو أول القصيدة:

كلا يومَي طُوَالةَ وصلُ أروى ظَنونٌ آنَ مُطَّرَحِ الظَّنونِ[1]

ووجه الاستدلال في هذا البيت: أن (وصل) مبتدأ، و(ظنون) خبره، و(كلا يومي طُوالة) ظرف معمول لـ(ظنون)، وقد قُدِّم على (وصل) الذي هو المبتدأ، والمعمول لا يقع إلا بحيث يقع العامل، والعامل ههنا خبر المبتدأ، وقد وقع معموله قبل المبتدأ، والعامل أقوى من المعمول في التقديم، فلو لم يجز[2] تقديم العامل الذي هو خبر المبتدأ عليه لم يجز تقديم معموله على المبتدأ. وهذه قاعدة مطردة في العربية"[3]. ووافق الشراح ما قاله أبو علي في هذه المسألة[4].

الموضع الخامس: الإسناد ليس هو رافع الفاعل

أورد ابن الخباز الخلاف في رافع الفاعل، فذكر أن رأي الأكثرين أن رافعه ما أسند إليه من فعل أو شبهه بدليل الاقتضاء، وأن رأي بعضهم أن رافعه الفاعلية، ومعنى هذا: أنك لو قلت: قام زيد، فزيد ارتفع لأنه فاعل، لا بـ(قام)،

---

(١) من الوافر. انظر: ديوان الشماخ ص٣١٩، والإنصاف ٦٧/١، وشرح شواهد الإيضاح ٧٩-٨٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٩٠/١-٩٥، والمصباح لابن يسعون ١٨٩-٢٠٤. وطُوالة: موضع، والظَنون: البئر القليلة الماء.

(٢) أثبت المحقق: "أجيز" بدلاً من "لم يجز"، وهو خطأ. انظر: المخطوط ٥٣/ب.

(٣) النهاية ٧٨١/٣-٧٨٢.وانظر: الإيضاح ٩٨.

(٤) انظر: المقتصد ٣٠٢/١-٣٠٣، وشرح الإيضاح لابن البناء ١٣٧، وشرح الإيضاح للعكبري ٣٤٧/١-٣٤٨، والكافي لابن أبي الربيع ٤٧٨/٢-٤٧٩.

وذكر فساده من وجوه عدة[١].

ثم أشار إلى أن الرافع للفاعل لا بد من أن يوجد معه الإسناد، وأن هذا الذي جرأ ابن جني على أن يقول: "وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه"[٢]، وليس يعني أن نفس الإسناد هو الرافع، ولكن الرافع لما لم يكن له بد من الإسناد نسب إليه. وذكر بعده قول أبي علي في ذلك، قال: "وقال أبو علي -رحمه الله- في ذكر الفاعل: فبهذا المعنى الذي ذكرت يرتفع الفاعل، لا بأنه أحدث شيئًا على الحقيقة[٣]. وعذره ما أريتك"[٤]. وعبارة أبي علي أدق من عبارة ابن جني؛ إذ قال قبل النص الذي نقله ابن الخباز: "اعلم أن الفاعل رفع، وصفته أن يُسند الفعل إليه مقدمًا عليه".

ثم وضّح ابن الخباز المسألة ببعض الأمثلة، وهي:

(قام زيد): فهذا فاعل من جهة اللغة ومن جهة العربية، أما اللغة فلأنه قد أوجد القيام، وأما العربية فلأنه أسند إليه فعل، وحُدّث به عنه.

و(لم يقم زيد)، و(يقوم زيدٌ) في الإخبار، و(لا يقم زيدٌ) في النهي، و(ليقمْ عبد الله) في الأمر: فهذا فاعل من جهة العربية؛ لأنه أسند إليه فعل.

وبيّن أنه لا منافاة بين أنه مسند إليه وهو نفي؛ لأن المعني بالإسناد تعليق

---

(١) انظر: النهاية ٨٤٣/٣-٨٤٤، وتوجيه اللمع ٨٨-٨٩، وللمزيد في المسألة ينظر: الإنصاف٧٨/١-٨١، وشرح التسهيل ١٠٧/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٥٨٨/٢-٥٩١، وارتشاف الضرب ١٣٢١/٣، والتذييل والتكميل ١٨١/٦-١٨٢.

(٢) اللمع ١١٥.

(٣) هنا ينتهي كلام أبي علي في: الإيضاح ١٠١.

(٤) النهاية ٨٤٤/٣.

الحدث به، وهذا تارة يكون على جهة الإيجاب، وتارة على غير جهة الإيجاب[1].

وهذا التوضيح هو لب كلام أبي علي، ووافقه الشراح عليه[2]، وذكر عبد القاهر أن "هذا التلخيص مما لم يسبق إليه الشيخ أبو علي"[3].

وذكر ابن أبي الربيع أن النحويين اختلفت عبارتهم، فهم يقولون تارة: ارتفع بإسناد الفعل إليه، وتارة يقولون: ارتفع الفاعل ببناء الفعل له، وتارة يقولون: بتفريغ الفعل له، وتارة يقولون: بإشغال الفعل به. وذكر أن الأستاذ أبا علي الشلوبين يقول: هذه ألفاظ – وإن تعددت – معناها واحد[4].

ويظهر مما تقدّم أن من ذكر أن الإسناد هو الرافع كابن جني إنما ذكره تساهلاً في العبارة.

الموضع السادس: منع (ضربَ غلامُه زيدًا)

ذكر ابن الخباز أن لنحو (ضرب غلامَه زيدٌ) أربع صور، وأشار إلى منع الصورة الرابعة عند النحويين، واختار نص أبي علي لبيان المسألة، قال: "الرابعة: أن تقول: ضربَ غلامُه زيدًا، والنحويون متفقون على منعها، قال أبو علي في (الإيضاح): ولو جعلت (الغلام) الفاعل في هذه المسالة، فقلت: ضرب غلامُه

---

(١) انظر: النهاية ٣/٨٤٤-٨٤٥.

(٢) انظر: المقتصد ١/٣٢٧، وشرح الإيضاح لابن البنا ١٧٣، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٣٦٤.

(٣) المقتصد ١/٣٢٧.

(٤) انظر: الكافي لابن أبي الربيع ٢/٥٨٨-٥٨٩. وكلام المحقق ص٥٨٨ ح٤.

زيَّدًا، لم يجز، كما جاز ذلك[١] في المفعول به"[٢]؛ يعني: ضرب غلامَه زيدٌ. ووافق الشراح أبا علي فيما ذهب إليه[٣].

ثم أورد ابن الخباز إجازة ابن جني لهذه الصورة، قال: "وذكر ابن جني في (الخصائص)[٤] أنه يجوز: ضرب غلامُه زيدًا؛ لأن المفعول كثر تقديمه على الفاعل، حتى صار كالأصل، والشواهد على هذا كثيرة"[٥].

ثم أشار إلى ادّعاء ابن جني موافقة أبي علي في هذا المسألة، وأنكر ابن الخباز ذلك عليه، قال: "وذكر أن أبا علي وافقه في هذه المسألة، ونصرها، وكلامه في (الإيضاح) يخالف ما حكاه عنه، وقد أوردناه"[٦].

الموضع السابع: علة تقديم فاعلَ (نِعْمَ وبِئْس) المضمر على المظهر

ذكر ابن الخباز أن (نِعْمَ وبئس) لا بد لهما من فاعل، وفاعلهما أما أن يكون مظهرًا معرفًا باللام الجنسية، وإما أن يكون مضمرًا. ووضَّح المعنى على كل من الصورتين[٧].

ثم أشار إلى أن أبا علي بدأ بالفاعل المضمر، وأن بعض العلماء عابوه عليه،

---

(١) سقطت كلمة "ذلك" من المطبوع، والتصحيح من المخطوط ٨٥ أ.

(٢) النهاية ٨٤٨/٣. وانظر: الإيضاح ١٠٢.

(٣) انظر: المقتصد ٣٣٢/١-٣٣٣، وشرح الإيضاح لابن البناء ١٧٦، وللعكبري ٣٧١/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٦٠٠/٢.

(٤) انظر: الخصائص، (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض) ٢٩٣/١ وما بعدها.

(٥) النهاية ٨٥١/٣.

(٦) النهاية ٨٥٣/٣.

(٧) انظر: النهاية ١٢٤٠/٤-١٢٤١.

ثم أشار إلى توجيه شيخه أبي حفص لهذا الصنيع من أبي علي، قال ابن الخباز: "وبدأ أبو علي في (الإيضاح) بفاعلهما المضمر قبل المظهر، وعابه بعض المتأخرين، فقال: البداءة بالمظهر أولى؛ لأنه أصل المضمر، ولأنه غير مفتقر إلى تفسير. وقال شيخنا: بدأ أبو علي بالمضمر(١)؛ لأن تعريف حكمه في باب (نِعْمَ وبِئْس) أعم من تعريف حكم المظهر، ألا ترى أنك إذا قلت: (نعم الرجلُ زيد) عُلم أن (الرجل) فاعل، وإذا قلت: (نعم رجلاً زيدٌ) جاز أن يتوهم أن زيدًا فاعل؛ لأنه ليس في الجملة مرفوع غيره"(٢).

أما الشراح فقط اختلف موقفهم على النحو الآتي:

أولاً – اكتفى عبد القاهر بتقديم المظهر على المضمر دون إشارة إلى صنيع أبي علي(٣).

ثانيًا – انتقد العكبري صنيع أبي علي قائلاً: "بدأ أبو علي بما الأولى تأخيره، وهو المضمر، وبيان استحقاقه التأخير من ثلاثة أوجه"، وهي: أن المضمر فرع للمظهر، وأن المضمر حقه أن يذكر بعد مظهره، وأن المظهر يظهر فيه الإعراب الذي هو مقصود الباب. ثم ذكر أنه سيبدأ بالظاهر على ما هو الأصل(٤).

ثالثًا – صنع ابن البناء وابن أبي الربيع كما صنع أبا علي، فقدَّما المضمر على المظهر(٥).

---

(١) في المطبوع: "بالمظهر"، وهو خطأ. انظر: المخطوط ٨٤ أ.

(٢) النهاية ١٢٤١/٤. وانظر: الإيضاح ١١٠.

(٣) انظر: المقتصد ٣٦٣/١-٣٦٤،

(٤) انظر: شرح الإيضاح ٤٥٠/١-٤٥١.

(٥) انظر: شرح الإيضاح ٢١٠-٢١١، والكافي ٦٨٢/٣، ٦٨٦/٣-٦٨٧.

أما ابن الطراوة فقد نص على أن أبا علي لم ينفرد في هذا الباب بشيء فيخصه بالرد، وذكر أن له تعقبًا في هذا الباب ذكره في كتابه (المقدمات)، ولم يوضحه في (الإفصاح)، قال: "باب (نِعْم): لم ينفرد في هذا الباب بشيء فنخصَّه بالرد، ولكنه امتثل ما سمع، واحتمل على ما وجد، وفي الباب متعقّب سلّمناه لـ(المقدّمات)"[1].

الموضع الثامن: توجيه قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾

ذكر ابن الخباز أنه لا بد أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم من جنس الفاعل؛ لأن المبالغة لا تتم إلا بالمجانسة، وقد جاء في التنزيل ما ظاهره غير ذلك، فردّه النحويون إلى المجانسة، نحو قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ﴾[2]، فذكر العلماء فيها توجيهين:

الأول: أن ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في محل رفع، وهو المخصوص بالذم، فلا تتم المجانسة حينئذ بين (المثل) و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾، فيلزم تقدير مضاف محذوف، تقديره: مثل القوم مثل[3] الذين؛ فحذف (المثل) وأقيم ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ مقامه.

الثاني: أن ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في محل جر، والمخصوص محذوف، والتقدير:مثل القوم المكذبين مثلُهم[4].

---

(١) الإفصاح ٤١.

(٢) الجمعة: من الآية ٥.

(٣) سقطت كلمة "مثل" الثانية في المطبوع، والصواب إثباتها. انظر: المخطوط ٨٤ ب.

(٤) انظر: النهاية ١٢٥٦/٤-١٢٥٧. وللمزيد ينظر الوجهان في: الكشاف ١١١/٦، والمحرر الوجيز ٣٠١/٨، والبحر المحيط ٢٦٤/٨، والدر المصون ٣٢٧/١٠-٣٢٨.

ثم ذكر ابن الخباز أن أبا علي أجاز المذهب الثاني في الآية، قال ابن الخباز: "وقال أبو علي في (الإيضاح) عند ذكر هذه الآية: وقد يكون موضع (الذين) جرًّا، والمقصود بالذم محذوفًا، كما كان محذوفًا في قوله – ﷻ -: ﴿ نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ﴾ (١)، ولم يذكر أيوب؛ لتقدم ذكره"(٢).

وهذا الرأي المذكور لأبي علي هو التوجيه الثاني الذي أجازه في الآية، أما التوجيه الأول له فهو أن ﴿ ٱلَّذِينَ﴾ في موضع رفع كما سبق بيانه، وذكره أبو علي قبل التوجيه الذي نقله ابن الخباز.

ووافق الشراح أبا علي في التوجيهين، غير أن عبد القاهر أوجب – على الوجه الثاني القائل بأن ﴿ ٱلَّذِينَ﴾ في محل جر – أن تعرب بدلاً(٣)، في حين أعربها بقية الشراح نعتًا(٤).

الموضع التاسع: جواز تقدم اسم (كان) المنفي على الخبر الواقع بعد (إلا)

ذكر ابن الخباز أنه يجوز أن يقع اسم (كان) وخبرها معرفتين، نحو: كان زيدٌ أخاك، وكان أخوك زيدًا، فإن جِيء بحرف النفي و(إلا) فالجيد تأخير الاسم وجعله بعد (إلا) كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ قَوۡلَهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾(٥).

ثم ذكر جواز تقدم الاسم مؤيدًا له بكلام الفارسي، قال ابن الخباز: "واعلم

---

(١) ص: من الآية ٤٤.

(٢) النهاية ١٢٥٧/٤. وانظر: الإيضاح ١١٣.

(٣) انظر: المقتصد ٣٧١/١-٣٧٢.

(٤) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٢١٧، وشرح الإيضاح للعكبري ٤٦٧/١-٤٦٨، والكافي لابن أبي الربيع ٦٩٩/٣.

(٥) آل عمران: ١٤٧. وانظر: النهاية ١٠٨٠/٤-١٠٨١.

أنهم يجيزون: ما كان زيدٌ إلا أخاك، قال أبو علي في (الإيضاح): إنه قُرئ: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابُ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا[1] ﴾"[2].

واستشهاد أبي علي بالآية على أنها قرئت بالرفع فيكون الاسم مقدمًا، وقرئت بالنصب فيكون الاسم متأخرًا. وإيراد أبي علي في (الإيضاح) للآية لم يكن مرتبطًا بتقدم النفي ومجيء (إلا)، بل كان لبيان أنه إذا اجتمع معرفتان جاز أن تجعل أيهما الاسم، نحو: كان أخوك زيدًا، وكان زيدٌ أخاك. ومثله ورد في الشروح [3].

الموضع العاشر: استشهاد أبي علي ببيت لأبي تمام

تحدث ابن الخباز في باب (كان) وأخواتها عن وقوع المعمولين معرفتين، وعن إضمار الاسم وإعراب المعرفتين بعده على الابتداء والخبر، واستشهد له بشواهد، ثم قال: "وأنشد أبو علي في (الإيضاح) بيتًا لأبي تمام، وهو:

مَنْ كانَ مَرْعى عزمِه وهمومِه روضُ الأماني لم يزَلْ مهزولا[4]

وعِيبَ عليه الاستشهاد به؛ لأن أبا تمام مولّد أخذ اللغة بالتطبع لا

---

(١) النمل: من الآية ٥٦.

والقراءة المشار إليها هي قراءة الحسن. انظر: المحتسب ١٤١/٢، والدر المصون ٦٢٨/٨.

(٢) النهاية ١٠٨٤/٤-١٠٨٥. وانظر: الإيضاح ١١٧.

(٣) انظر: المقتصد ٤٠٥/١، وشرح الإيضاح للعكبري ٥٢٤/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٧٥٧/٣-٧٦٠.

وانظر تفصيل القول في القراءتين واختيار قراءة السبعة في: شرح الإيضاح لابن البناء ٢٤٨-٢٥٠.

(٤) من الكامل. انظر: ديوان أبي تمام ٦٧/٣، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١١٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٣٥/١-١٣٦، والمصباح لابن يسعون ٢٧٧-٢٧٨.

بالطبع"[١].

وفي هذا الموضع مسألتان:

المسألة الأولى: الاعتراض على استشهاد أبي علي بالبيت

استشهد أبو علي ببيت أبي تمام، وهو ممن لا يستشهد بشعره، وكان هذا محل النظر ممن تعرض لهذا الموضع من (الإيضاح)، فأورد ابن الخباز تفصيل عبد القاهر في المسألة، وهو أن الاستشهاد بالمعاني جائز، أما الألفاظ والإعراب فلا يجوز، قال ابن الخباز: "وقال عبد القاهر: الاستشهاد على الألفاظ بالشعر العربي؛ لأن العرب هم المختصون باللفظ، والاستشهاد على المعاني يجوز بكل شعر؛ لأن الأمم مشتركة في الإدراك لاتفاقها في أصل الفعل[٢]، وإن اختلفت في ضعفه وقوته، ألا ترى أن مصنفي كتب نقد الكلام يستشهدون بشعر أبي تمام وأبي عبادة ومنصور والنمري وعلي بن الجهم والمروانين الأصغر والأكبر والمتنبي وأبي العلاء، ومن المعلوم عند أهل العربية أن هؤلاء لا يستشهد بشعرهم على الألفاظ"[٣].

وبعد أن نقل ابن الخباز الحكم نقل سببًا محتملاً لإيراد أبي علي هذا البيت، قال ابن الخباز: "وقال شيخنا: يجوز أن يكون البيت قد كُتب حاشيةً على

---

(١) النهاية ١١٠٦/٤. وانظر: الإيضاح ١١٨.

(٢) هنا ينتهي رأي عبد القاهر، ونصه: "والشيخ أبو علي ليس ممن يحتج ببيت محدث في الإعراب، وإنما يحتج بأشعار المولدين في المعاني فقط؛ لأن ذلك شيء مشترك، فأما حديث اللفظ فللعرب". وما بعده من شرح ابن الخباز.

(٣) النهاية ١١٠٦/٤. وانظر: المقتصد ٤١٢/١.

المسألة، وأُلحق بالمتن"[1]، وقائل هذه العبارة هو الجرجاني في (المقتصد)؛ لورودها فيه بلفظ قريب، ونصه: "وكان شيخنا -رحمه الله- يحمله على أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر، فقال هو أو بعض الحاضرين: ومثل ذا بيت فلان تقريبًا، فألحق ذلك بحاشية الكتاب، ثم وقع في العمود، فأما يكون دونه فبعيد"[2]، وشيخ عبد القاهر هو أبو الحسين محمد بن الحسين ابن أخت أبي علي الفارسي.

فعبارة ابن الخباز: "وقال شيخنا" يحتمل أن يكون نقلها عن الجرجاني والمراد شيخه، ويحتمل أن يكون المقصود بالشيخ شيخ ابن الخباز أبا حفص الضرير الذي اعتاد أن ينقل آراءه، ويرجّحه انقطاع حديث عبد القاهر في النص المنقول عنه، وإتمام ابن الخباز لشرحه، وقد مر بيانه، ويرجّحه أيضًا أنه سبق لابن الخباز أن نقل رأيًا صريحًا عن شيخه أبي حفص، ثم تبين أن الرأي نفسه قاله عبد القاهر قبلُ[3]. والأول أرجح عندي.

وذكر ابن البناء والعكبري أن البيت ليس بحجة في باب الإعراب، وأورد العكبري ثلاثة أقوال لذكر أبي علي هذا البيت: أحدها: ما ذكره عبد القاهر. وثانيها: - وذكره ابن البناء - أنه أورده لأن عضد الدولة كانت تعجبه هذه القصيدة، وهذا البيت من أحسنها، وله مدخل في هذا الباب، فذكره لذلك.

---

(١) النهاية ٤/١١٠٦.

(٢) المقتصد ١/٤١٢-٤١٣.

(٣) انظر: الموضع الأول من المبحث الثالث.

وثالثها: أنه ذكره لحسن معناه، وتبيينًا للمسألة لا احتجاجًا به[1].

وذكر ابن أبي الربيع أنه إنما أتى بالبيت عوضًا عن مثال عنده، استحسانًا للفظه ومعناه؛ كأنه قال: لو قلت: (من كان همه بطنه لم يزل ممقوتًا) لجاز لك في (بطنه) الرفع والنصب[2].

المسألة الثانية: توجيه البيت

أورد ابن الخباز توجيه البيت قائلاً: "والذي استشهد به عليه أبو علي رفع (روض الأماني) ونصبه، فرفعُه إذا جعلت في (كان) ضميرًا يعود على (مَن)، ورفعت (مرعى عزمه) بالابتداء، وجعلت (روض الأماني) خبره. ونصبُه على وجهين:

أحدهما: أن ترفع (مرعى عزمه) بـ(كان) على أنها تامة، وتنصب (روض الأماني) بـ(مرعى) فيكون بمعنى (رعْي)؛ لأن اسم المكان لا يعمل.

والثاني: أن تجعل (كان) ناقصة، ولك فيه وجهان: أحدهما: أن ترفع (مرعى عزمه) بها، وتنصب (روض الأماني) بها أيضًا. والثاني: أن ترفع (مرعى عزمه) بأنه بدل من الضمير المستكن فيها العائد على (مَن) وتنصب (روض الأماني) بأنه خبره"[3].

وأورد بعض الشراح أيضًا هذين التوجيهين على اختلاف في ترتيب

---

(١) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٢٥٥-٢٥٨، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٥٣٧-٥٣٨. وانظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٣٦، والمصباح لابن يسعون ٢٧٧.

(٢) انظر: الكافي لابن أبي الربيع ٣/٧٧٢-٧٧٣. وانظر: شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١١٢، والمصباح لابن يسعون ٢٧٧.

(٣) النهاية ٤/١١٠٦-١١٠٧.

الأقوال[١].

الموضع الحادي عشر: (ليس) بين الحرفية والفعلية

أشار ابن الخباز إلى الخلاف في (ليس)، ورجّح أنها فعل؛ بدليل اتصال علامات الأفعال بها، ثم ذكر رأي أبي علي فيها، واضطرابه في شأنها، على النحو الآتي:

ذكر أولاً رأي أبي علي بأن (ليس) فعل مستدلاً بأنها يضمر فيها، قال ابن الخباز: "وذهب قوم إلى أنها حرف، منهم أبو علي، واضطرب قوله فيها، فصرّح في (الإيضاح) في باب (ما) بأنها فعل عند قوله: فإن أضمرت في (ليس) جازت المسألة، ولا يجوز مع (ما)؛ لأنها ليست بفعل، فيضمر فيها، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ ليس منطلقًا، ولا تقول: عمرٌو ما منطلقًا"[٢].

ثم بيّن ابن الخباز وجه الدلالة في كلام أبي علي، قال: "فقوله عن[٣] (ما): لأنها ليست بفعل، فيضمر فيها = يقضي باعتقاد فعلية (ليس)"[٤].

ثم أشار إلى رأي أبي علي الآخر، فقال: "وصرّح في أول (المسائل الحلبيات) بحرفيّتها"[٥].

ويظهر من النص السابق تفصيل ابن الخباز لرأي أبي علي، وبيان وجه

---

(١) انظر: المقتصد ٤١٣/١، وشرح الإيضاح لابن البناء ٢٥٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٣٥/١-١٣٦، والكافي لابن أبي الربيع ٧٧٢/٣.

(٢) النهاية ١٠٥٦/٤. وانظر: الإيضاح ١٢٢.

(٣) في المطبوع: "غير"، والصواب ما أثبت، وهو المثبت في المخطوط: ٧٢ أ.

(٤) النهاية ١٠٥٦/٤.

(٥) النهاية ١٠٥٦/٤. وانظر: المسائل الحلبيات ٢١٩-٢٢٠.

الاستشهاد من كلامه في (الإيضاح) وشرحه، واستظهر الشرّاح أيضًا من لازم النص القول بفعلية (ليس)[1].

الموضع الثاني عشر: العطف بالرفع على اسم (لكنّ) بعد الخبر

يجوز العطف على موضع اسم (إنَّ) بعد الخبر، فيرفع المعطوف، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو، ووقع خلاف في (لكنَّ) هل يجوز فيها ما جاز في (إنَّ) أم لا؟

نقل ابن الخباز الخلاف مبتدئًا برأي أبي علي، وهو أن (لكنّ) مثل (إنّ) في جواز الحمل على موضع الاسم بعد الخبر، قال: "وأما (لكنَّ) فقال أبو علي: إنها بمنزلة (إن) في العطف على الموضع[2]. وبه قال ابن جني وأكثر النحويين[3]؛ لأن (لكنَّ) لم تغير الجملة عن خبريتها، فهي كـ(إنَّ)، ومنهم من لم يجز العطف على الموضع مع (لكن)"[4].

ثم ذكر ابن الخباز الرأي الثاني وهو المنع، وحجته واستلطفها، وهي أن (لكنّ) صيّرت الجملة محتاجة إلى جملة أخرى، فاختل العطف؛ لأنها عطفت كلامًا غير محتاج إلى ما قبله على كلام محتاج إلى ما قبله، ورجّحه بقوله: "وهذا

---

(١) انظر: المقتصد ٤٣٦/١-٤٣٧، وشرح الإيضاح لابن البناء ٢٤٣-٢٤٥، وشرح الإيضاح للعكبري ٥٦٢/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨١٤/٣-٨١٦. وانظر: أبو طالب العبدي: حياته وآراؤه النحوية ١٠٠.

(٢) هنا ينتهي النقل عن أبي علي. وورد في نص النهاية المطبوع: "لا" بدلاً من "إنّ".

(٣) انظر: الكتاب ١٤٤/٢-١٤٥، واللمع ١٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٧/١.

(٤) النهاية ١٤٠٨/٥. وانظر: الإيضاح ١٢٣-١٢٤.

قويٌّ في نفسي"[1].

وتابع الشراح أبا علي في رأيه وتعليله[2].

الموضع الثالث عشر: منع قول: "إن المصطلح وأخاك مختصم"

ذكر ابن الخباز أن أبا علي منع أن يقال: "إن المصطلح وأخاك مختصم"، وذكر أن هذه المسألة مبنية على قاعدة، وهي أن الأفعال قسمان: منها ما يكتفي بفاعل واحد مثل: قام وقعد، ومنها ما لا بد له من فاعلين، نحو: قاتل، واشترك، واختصم، واصطلح.

ثم ذكر أن المسألة لا تخلو من أربعة أحوال في الصحة والفساد، إما أن تفسد من طرفيها، أو تفسد من أحد الطرفين، أو تصح من الطرفين، وبيّن أن فساد المسألة المذكورة من الطرف الثاني مع صحة الطرف الأول؛ لأنك أتيت بفاعلين لـ(مصطلح)، لكن فسدت لأن (مختصم) لم تثن، فيستوفي الفاعل[3]. أما وجه صحتها الذي ذكره أبو علي: إن المصطلح هو وأخوه وزيدًا مختصمان[4].

ثم ختم المسألة ببيان إشكال في موضع ورود المسألة عند أبي علي، قال: "وذكر أبو علي في (الإيضاح) في باب (إنَّ) منه هذه المسألة، ولعل كثيرًا من

---

(١) النهاية ١٤٠٨/٥.

(٢) انظر: المقتصد ٤٥١/١-٤٥٢، وشرح الإيضاح لابن البناء ٢٨٨-٢٨٩، وشرح الإيضاح للعكبري ٦٠٨/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨٥٣/٣، ٨٦٠.

(٣) انظر: النهاية ١٤٧٦/٥-١٤٧٨.

(٤) انظر: الإيضاح ص١٥٦(تحقيق د.حسن شاذلي). ووقع خلل في المثال في (تحقيق د.كاظم المرجان) ص١٢٤.

المتوهمين يتوهمون اختصاصه بباب (إنَّ)، وليس الأمر كما يتوهمون؛ لأن موضع الفساد والصحة (المصطلح) و(المختصم) من توفية الفاعلين ومنع أحدهما"[١].

وكلام ابن الخباز وجيه، وإيراد أبي علي لها في باب (إنّ) تبعه فيه الشراح، وأفاضوا في شرح الصور المذكورة، ولم يشيروا إلى ما أشار إليه ابن الخباز[٢].

الموضع الرابع عشر: فائدة الخبر في قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾

عرّف ابن الخباز الخبر بأنه الذي يفيد ما لا يفيده المبتدأ، وأورد سؤالاً عن وجه الإفادة في الخبر في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةً﴾ [٣] وقوله: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ [٤]؛ فإن الضمير في ﴿كَانَتۡ﴾ لواحدة، والخبرُ ﴿وَٰحِدَةً﴾، والألفُ في ﴿كَانَتَا﴾ للتثنية، و﴿ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ هو الخبر، ونقل جواب أبي علي عنه بقوله: "قلت: أجاب أبو علي عن هذا، فقال: إنه يفيد العدد متجرِّدًا من الصغر والكبر"[٥].

ثم سأل ابن الخباز شيخه أبا حفص عن معنى كلام أبي علي، فأجابه بأن الحكم مُرتَّب على العدد لا الصفة، ونص ابن الخباز: "وسألت شيخنا عن معنى هذا الكلام، فقال: كانت الجاهلية لا تورّث النساء، وكانت تقول: لا نورث من يبكي العدو ويحمل الطل، وكانوا لأنَفهم من البنات يوأدونهن...

---

(١) النهاية ١٤٧٨/٥.

(٢) انظر: المقتصد ٤٦١/١-٤٦٤، وشرح الإيضاح لابن البناء ٣٠١، وشرح الإيضاح للعكبري ٦٢٠/٢-٦٢١، والكافي لابن أبي الربيع ٨٩٧/٣-٩٠٠.

(٣) النساء: من الآية ١١.

(٤) النساء: من الآية ١٧٦.

(٥) النهاية ١١١١/٤. وانظر: الإيضاح ١٢٥.

فصار المعنى أن النصف مرتَّب ميراثه على مجرد الواحدة، والثلثين مرتَّب ميراثهما على مجرد الاثنتين من غير نظر لا إلى صغر ولا إلى كبر، ولا إلى قدرة ولا إلى عجز كما كانوا يزعمون"[1].

وبمثل توجيه أبي علي وجّه الشراح، وذكر عبد القاهر والعكبري أنه توجيه أبي عثمان المازني، وأنه سأل أبا الحسن الأخفش عنها فلم يأت بمقنع؛ إذ إنه ذكر له أن المعنى: فإن كان مَنْ ترك اثنتين، فوضع ضمير التثنية موضع (مَنْ)، وضعفوه بأنه من حمل الخاص على العام؛ إذ إن ضمير التثنية أخص من (مَنْ)، والأصل عكسه[2].

ولم يكن ابن الخباز دقيقًا في إيراد الآية الأولى في نصه السابق؛ إذ إن استشهاد أبي علي في (الإيضاح) مقتصر على الآية الثانية فقط.

الموضع الخامس عشر: حصول الإفادة في الخبر

في هذا الموضع مسألتان وتفريع:

الأولى: فساد قول: "إنَّ الذاهبةَ جاريتُه صاحبُها"

ابتدأ ابن الخباز المسألة بمنع أبي علي هذا القول وعلّته، قال: "مسألة: لم يجز أبو علي: "إنَّ الذاهبةَ جاريتُه صاحبُها"، وعلله بأن قال: لأنك لا تفيد بالخبر شيئًا لم يستفد من المبتدأ، وحكم الجزء الذي هو الخبر أن يفيد ما لا

(١) النهاية ٤/١١١١-١١١٢.

(٢) انظر: المقتصد ١/٤٦٠-٤٦١، وشرح الإيضاح لابن البناء ٢٩٨، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٦١٩-٦٢٠، والكافي لابن أبي الربيع ٣/٨٩٤-٨٩٥. وللمزيد ينظر: مجالس العلماء ٦١، ومشكل إعراب القرآن ١/٢١٥، والبيان لابن الأنباري ١/٢٨٠، والكشاف ٢/١٨٩، والبحر المحيط ٣/٤٢٣، والدر المصون ٤/١٧٤-١٧٥.

يفيده المبتدأ"[١].

ثم فسّر ابن الخباز كلام أبي علي بإعراب الجملة وأن هذا يؤول إلى أنك كأنك قلت: "إنَّ مالكَ الجارية مالكُها"، وهذا لا فائدة فيه، وتممه بتعليله: "لأن الكلام إنما يؤلف ليحصل من الجزأين معنى ثالث لم يكن حاصلاً من المفردين، كقولك: "زيد ذاهب"، ألا ترى أن معنى الكلمتين متباينان بالوضع، فلما ألفت إحداهما مع الأخرى حصل منهما معنى ثالث"[٢].

واختار الشراح رأي أبي علي[٣]، وزاد ابن البناء أن أبا علي بناها على مسائل الأخفش[٤].

الثانية: الخلاف في قول: "إنَّ الذاهبةَ جاريتُه صاحبُها الظريف"

اختلف العلماء إذا وصف الخبر في الجملة السابقة نحو: إن الذاهبةَ جاريتُه صاحبُها الظريف، هل يجوز مثل هذا التركيب لإفادة الخبر مع وصفه ما لم يفده الاسم؟

ذكر ابن الخباز أن من العلماء من أجازها؛ لحصول الفائدة من اجتماع الصفة والموصوف، وأن منهم من لم يجزها؛ لأن الفائدة حاصلة بالصفة فقط، ولولاها لم تحصل، وهي فضلة[٥].

---

(١) النهاية ١٤٧٢/٥. والإيضاح ١٢٥.

(٢) النهاية ١٤٧٢/٥.

(٣) انظر: المقتصد ٤٥٩/١، وشرح الإيضاح للعكبري ٦١٨/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨٨٠/٣-٨٨٢.

(٤) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٢٩٧.

(٥) انظر: النهاية ١٤٧٣/٥.

ثم ذكر أن مذهب أبي علي هو المنع، وأنه بنى عليها توجيه قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَا ﴾[1]؛ إذ منع أن يكون ﴿ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ ﴾ خبرًا لـ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ صفة ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾؛ لأنه لا يفيد إفادة جديدة، فصار كقول: الذي أكرمته أكرمته. أما من أجاز الإفادة بالمتعلق فإنه أجاز أن يعرب ﴿ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ ﴾ خبرًا؛ لأنه تعلق به ﴿ كَمَا غَوَيۡنَا ﴾، فأفاد بمتعلقه ما لم يفده الخبر[2]. وهذه المسألة لم ترد عند الشراح[3].

تفريع: ضعف: سِير به سيرٌ

ذكر ابن الخباز رأيًا لأبي علي بناه على المسألة المتقدمة، قال: "قال أبو علي: ومن ثم ضعُف: سِير به سيرٌ؛ لأن قولك: (سِير به) قد عُلم منه السير، إلا أن تريد بقولك: (سيرٌ) ضربًا من السير؛ أي: سيرٌ واحدٌ لا سيران"[4].

وشرحه بأنه قد عدمت الفائدة في الجملة الأولى بأنه علم أنه سِير به سيرٌ دون أن يذكر المصدر، فجرى مجرى قولك: "إنَّ الذاهبةَ جاريتُه صاحبُها"، فإن أراد القائل بـ(سير) ضربًا من السير ساغت المسألة، كأنه قال: "سِيرَ به سيرٌ واحدٌ، وسِيرَ به سَيرة"، وذلك جائز بلا خلاف[5].

---

(١) القصص: من الآية ٦٣.

(٢) في الآية قولان آخران ذكرهما ابن الخباز. تراجع الأقوال في إعراب الآية في: الكشاف ٥١٨/٤-٥١٩، والبحر المحيط ١٢٣/٧-١٢٤، والدر المصون ٦٨٨/٨-٦٨٩.

(٣) انظر: المقتصد ٤٥٩/١، وشرح الإيضاح لابن البناء ٣٠١، وشرح الإيضاح للعكبري ٦١٨/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨٨٢/٣.

(٤) النهاية ١٤٧٤/٥. وانظر: الإيضاح ١٢٥.

(٥) انظر: النهاية ١٤٧٤/٥. وانظر: توجيه اللمع ١٠٤.

وبمثل قول أبي علي وتعليله قال الشراح، ونصوا على أن مراده بقوله: "ضعُفَ" أنه لم يجز(١).

الموضع السادس عشر: علة عدم جواز دخول لام الابتداء على معمول الخبر المتأخر

ذكر ابن الخباز أن لام الابتداء تدخل على معمول الخبر، بشرط تقدم الخبر، نحو: إن زيدًا لَطعامَك آكلٌ، وعلّل ذلك بأن اللام إذا دخلت عليه وهو قبل الخبر كانت اللام داخلة على الخبر تقديرًا، أما إن تأخر المعمول فلا يجوز، نحو: إنّ زيدًا آكلٌ لَطعامَك(٢).

ونقل ابن الخباز تعليل أبي علي لعدم دخولها، قال: "قال أبو علي: لأنها دخلت على فضلة وشيء مستغنى عنه. وتفسير هذا أن هذه لام الابتداء، فحكمها أن تدخل على صدر الجملة، وإنما دخلت على الخبر لئلا تجامع (إنّ)، فإذا قلت: إنّ زيدًا آكلٌ لَطعامَك، فـ(طعامَك) منصوب بـ(آكل) وليس بأحد جزأي الجملة"(٣).

وما نقله ابن الخباز هو كلام الفارسي في (الإيضاح) مع تصرف يسير.

وذكر الشراح تعليل أبي علي من أن التأكيد لا يليق بالفضلة، وزاد عبد

---

(١) انظر: المقتصد ٤٥٩/١-٤٦٠، وشرح الإيضاح لابن البناء ٢٩٧، وشرح الإيضاح للعكبري ٦١٨/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨٨٤/٣-٨٩١.

(٢) انظر: النهاية ١٣٩٣/٥.

(٣) النهاية ١٣٩٣/٥-١٣٩٤. وانظر: الإيضاح ١٢٥.

القاهر وابن أبي الربيع تعليلاً آخر وهو أن اللام هي لام الابتداء، وحقها أن تدخل على الاسم أو الخبر؛ لأنهما هما ما يلتبس بهما معنى الابتداء[١].

الموضع السابع عشر: وجه رفع (شرك) ونصبه في بيت يزيد بن الحكم

قال ابن الخباز: "هذا بيت يتعلق بباب (إنّ)، قال أبو علي: أنشدنا علي بن سليمان الأخفش – والبيت ليزيد بن الحكم –:

فليت كفافًا كان خيرُك كلُّه وشرُّك عني ما ارتوى الماءُ مُرتوي[٢]

وهذا البيت يحتمل وجوهًا من القول، وقد ذكر فيه أبو علي وجهين، ونحن نذكرهما، ثم نذكر بعد ذلك ما يحتمله، قال أبو علي: إن حملت العطف على (كان) كان (مرتوي) في موضع نصب، وإن حملته على (ليت) نصبت قوله: (وشرُّك)، و(مرتوي) مرفوعٌ[٣]. وفي كلام أبي علي إشكال وأنا أشرحه"[٤].

ثم ذكر ابن الخباز أن مراد أبي علي بقوله: "إن حملت" أن (شرّك) يجوز فيه الرفع والنصب على تقديرين مختلفين، على النحو الآتي:

- فإن رفعت (شرّك) فعلى العطف على (خيرك)، وخبر (كان) (كفافًا)،

---

(١) انظر: المقتصد ٤٥٧/١-٤٥٨، وشرح الإيضاح للعكبري ٦١٩/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٨٧٩/٣.

(٢) من الطويل، انظر: الحلبيات ٢٦٠، والمسائل العسكرية ١٠٧، وأمالي ابن الشجري ٢٨٠/١-٢٨٥، وخزانة الأدب ٤٧٢/١٠. والإرشاد للكيشي ١٤٨، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١١٥-١١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٤١/١-١٤٥، والمصباح لابن يسعون ٢٨٥-٢٩٥، وأبو طالب العبدي: حياته وآراؤه النحوية ١٠٤-١٠٧.

(٣) الإيضاح ١٢٦.

(٤) النهاية ١٤٧٤/٥-١٤٧٥.

واسم (ليت) ضمير الشأن محذوف، و(مرتوي) منصوب خبر (كان شرّك)، وأسكن للضرورة، والتقدير: ليته كان خيرُك كفافًا، وكان شرُّك مرتويًا.

- وإن نصبت (شرَّك) فإن (كفافًا) اسم (ليت)، وخبرها (خيرُك)، و(كان) زائدة، و(مرتوي) خبر (ليت)، وتقدير الكلام: ليت كفافًا خيرُك، وليت شرَّك مرتوي.

وختم كلامه بأن هذا تفسير ما ذكره أبو علي، وشرحه بمثله الشراح قبله(١). وذكر أخيرًا بأن البيت يحتمل غير ما ذكر، فذكر بعضًا وأعرض عن بعض خيفة الإطالة(٢).

غير أن عبد القاهر لم يرتض تفسير أبي علي، قال: "اعلم أن هذا البيت قد وقع في تفسيره تخليط من جهة النقل، فليس يتصور منه شيء، والصحيح ما أذكره لك". ودفع أن يُحمل البيت على ما أورده أبو علي في (الإيضاح)؛ إذ لا اعتماد عليه، وذكر وجهين يحمل البيت عليهما:

الأول: أن يكون التقدير: ليته كان خيرُك وشرُّك كفافًا؛ فيكون اسم (ليت) ضمير الشأن، والجملة بعده خبره، و(خيرُك) اسم كان، و(شرُّك) معطوفًا عليه، و(كفافًا) خبر، والمعنى: مكفوفين عني؛ لأن الكفاف مصدر يصلح للمفرد والمثنى والجمع.

---

(١) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٣٠٣-٣٠٥، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٦٢٥-٦٢٩، والكافي لابن أبي الربيع ٣/٩٠٧-٩٠٩.

(٢) انظر: النهاية ٥/١٤٧٦.

الثاني: أن يكون التقدير: ليت كفافًا كان خيرَك كله وشرَّك؛ فيكون (كفافًا) اسم (ليت)، والجملة بعده خبره، واسم (كان) ضمير، و(خيرَك) خبر (كان)، و(شرَّك) معطوف عليه.

ثم حكم بأن الأول أوضح، وأن في الثاني تعسفًا[١]. واستحسن ابن البناء الوجه الأول، ووافق العكبري عبد القاهر في ترجيحه، وحكم بأن إعراب عبد القاهر هو الصحيح، وأورده[٢].

وبيّن عبد القاهر أنه على الوجهين ينصب (الماء)؛ لأنه في موضع نصب على أنه ظرف؛ أي: وقت ارتواء الماء مرتو، وخرّجه العكبري على حذف الجر، وأصله: ارتوى بالماء. أما توجيه أبي علي فإنه يجب فيه رفع (الماء)؛ وحُمل على حذف مضاف؛ كأنه أراد: شارب الماء؛ إذ لو كان منصوبًا لبقي (شرّك) بلا خبر في حالتي الرفع والنصب[٣].

الموضع الثامن عشر: ضابط كسر همزة (إنَّ) وفتحها

ذكر ابن الخباز الضابط الذي اختاره أبو علي لفتح همزة (إنّ) وكسرها، وهو أنَّ المكسورة تكون في كلِّ موضع يتعاقب فيه الاسم والفعل، وتكون المفتوحة في كل موضع ينفرد بأحدهما، قال ابن الخباز: "اعتبر أبو علي الفرق بين (إنّ) المكسورة و(أنّ) المفتوحة بأن قال: كل موضع يتعاقب عليه الابتداء

---

(١) انظر: المقتصد ١/٤٦٦-٤٦٧.

(٢) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٣٠٥، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٦٣٠-٦٣١.

(٣) انظر: المقتصد ١/٤٦٦-٤٦٧. وانظر أيضًا: الكافي لابن أبي الربيع ٣/٩٠٨، والنهاية ٥/١٤٧٥-١٤٧٦.

والفعل وقعت فيه (إنّ) المكسورة"[١]. وأشار إلى أنَّ أبا علي ذكر المواضع كالابتداء والوقوع بعد القول والصلة؛ لأن هذه المواضع تقع فيها الجملتان الاسمية والفعلية، وقال بعدها: "فهذا معنى قوله: يتعاقب عليه الابتداء والفعل".

ثم أورد نص أبي علي في (أنّ) المفتوحة، قال: "وقال: كل موضع اختص بالاسم دون الفعل أو الفعل دون الاسم وقعت فيه المفتوحة دون المكسورة". وأشار إلى أن أبا علي ذكر أن (أنّ) تفتح بعد (لو) لاختصاصها بالفعل، وتفتح بعد (لولا) لاختصاصها بالاسم.

ثم ساق إنشاد أبي علي في بعض كتبه[٢] ما ينقض هذا؛ إذ أنشد بيتًا في وقوع (لولا) قبل الفعل، وهو بيت أبي ذؤيب الهذلي:

ألا زعمَتْ أسماءُ ألا أحبُّها فقلت بلى لولا ينازعُني شغلي[٣]

ونصّ ابن الخباز على أنها (لولا) الامتناعية، وأنها دخلت على الفعل، وقال بعدها: "وقال في (الإيضاح): إن الموضع مختص بالاسم"[٤].

واعتذر لأبي علي بأنه بنى القاعدة على الأغلب، وأن مردّ ما ذكره يعود إلى اعتبار الجملة والمفرد؛ لأن الموضع إذا تعاقب عليه الابتداء والفعل وقعت فيه الجملة، وإذا اختص بالفعل دون الاسم أو العكس لم يقع فيه إلا المفرد.

أما ما ذكره من خروج بعض الصور عن القاعدة وكون الحكم أغلبيًا فقد

---

(١) النهاية ١٤٤٤/٥. وانظر: الإيضاح ١٢٧-١٢٨. وذكر ابن الخباز رأي أبي علي أيضًا في الغرة المخفية ٤٤٩/٢.

(٢) لم أقف على الكتاب الذي أورد فيه فيما وقفت عليه من كتب أبي علي.

(٣) من الطويل. انظر: شعر أبي ذؤيب ٣٤.

(٤) النهاية ١٤٤٥/٥. وانظر: الإيضاح ١٢٨.

أشار إليه بعض العلماء، وعدّد بعض المواضع التي تفتح فيه همزة (إنّ)، ولا يسد المصدر مسدها؛ كمجيئها بعد (ما) التوقيتية، وبعد (ظن)، وبعد (لو). وكذلك عدّد بعض المواضع التي تكسر فيه همزة (إنّ) وهي في موضع منفرد لأحدهما، كوقوعها مكسورة بعد (إذا) الفجائية وهي لا يليها إلا الاسم(١).

ووافق عبد القاهر أبا علي؛ إذ بدأ بتأصيل كلامه وتقريره، ثم قال: "فهذا هو العقد، والذي يُشكلُ سببُ ذلك وعلتُه"، ونص بعده على حاصل ما ذكره أبو علي، فقال: "واعلم أن الكسر إنما وجب عند صلاح الموضع للفعل والاسم لأجل أنه إذا كان كذلك اقتضى جملة، والمفتوحة لا تكون جملة"(٢)، ونص عليه ابن البناء أيضًا(٣). وهذا الرأي قال به بعض العلماء(٤).

وذكر العكبري وابن أبي الربيع أن النحويين بحثوا في ضابط الكسر والفتح، ووجدوا أن الضابط في المفتوحة هو أنها إذا وقعت في جملة تقدر بالمفرد الذي هو المصدر كانت مفتوحة، وذكر العكبري أن هذا الضابط أعمّ مواضعها(٥). وهذا الرأي قال به جمع من العلماء (٦).

---

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨١١/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٩٢٢/٣-٩٢٤، ومنهج السالك ٢٨٤/١-٢٨٥، والتذييل والتكميل ٦٨/٥.

(٢) المقتصد ٤٧٦/١-٤٧٧.

(٣) انظر: شرح الإيضاح ٣١٢.

(٤) انظر: الأصول ٢٦٢/٢، وشرح الإيضاح للعكبري ٦٤٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٠/٨.

(٥) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٦٣٦/٢-٦٣٧، والكافي لابن أبي الربيع ٩٢٠/٣-٩٢١.

(٦) انظر: المقتضب ٣٤٠/٢، وشرح السيرافي ٣٣٤/٣-٣٣٥، والمفصل ٣٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨/٢.

الموضع التاسع عشر: علة عدم استحسان وقوع (أنَّ) بعد فعل الرجاء وفعل الطمع

ذكر ابن الخباز أن (أنّ) تأتي للتحقيق، نحو: علمت أنَّ زيدًا قائم، وتقع بعد أفعال العلم، ويجوز أن تقع بعد (ظن) و(حسب) و(خال)، وعلل لذلك بأن الظن ترجيح، فهو أميل إلى العلم، وأن المحسبة والمخيلة للشك، وهو تجويز أحد الأمرين من غير ترجيح ففيه مقاربة للعلم(١).

ثم أشار إلى أن أبا علي لا يستحسن وقوعها بعد فعل الرجاء وفعل الطمع، قال: "ولم يستحسن أبو علي: أرجو أنَّك تقوم، وأطمع أنَّك تعطيني؛ لأن الرجاء والطمع ليسا من الأفعال المتحققة؛ لأن المرجو والمطموع فيه يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون"(٢). وبمثل قول أبي علي قال الشراح(٣).

ثم أورد ابن الخباز بيتًا مخالفًا لما سبق، فيه وقوع (أنْ) المخففة من الثقيلة بعد فعل الخوف، والخوفُ بمنزلة الطمع والرجاء، وليس فيه ما يدل على العلم، قال: "فأما قول أبي محجن الثقفي:

إذا متّ فادفني إلى جنبِ كرمةٍ ... تروّي عظامي بعد موتي عروقُها

ولا تدفِنيّ بالفلاةِ فإنني ... أخافُ إذا ما متُّ ألا أذوقُها(٤)

---

(١) انظر: النهاية ١٣٣٧/٥-١٣٣٨.

(٢) النهاية: ١٣٣٨/٥. وانظر: الإيضاح ١٢٩.

(٣) انظر: المقتصد ٤٨٢/١، وشرح الإيضاح للعكبري ٦٥٠/٢، والكافي لابن أبي الربيع ٩٤٢/٣-٩٤٣.

(٤) من الطويل. انظر: ديوان أبي محجن ٥٥، وأمالي ابن الشجري ٣٨٧/١، ١٥٨/٣، وشرح الإيضاح لابن عصفور ٧٤أ، وخزانة الأدب ٣٩٨/٨.

فإنه أوقع (أنْ) المخففة بعد فعل الخوف، وهو بمنزلة فعل الطمع والرجاء، و(أنْ) المخففة بمنزلة (أنَّ) المشددة، وكما يمتنع وقوع تلك يمتنع وقوع هذه"[١].

فسأل شيخه أبا حفص عن علة هذا الإلحاق، فأجابه بأنه لما كان المخوف متحقق الوقوع- لأن الإنسان لا يذوق شيئًا بعد الموت -شبّه فعله بفعل العلم، فأجاز وقوع المخففة بعدها.

ثم أضاف أن تعليل أبي علي أسهل من أن يروى البيت: "أذوقَها"؛ بالنصب؛ لأنه يكون إصرافًا، وهو عيب من عيوب الشعر[٢]؛ ويظهر لي أن ابن الخباز يريد أن الحمل على تعليل أبي علي السابق - على عدم اطراده وانخرامه برفع الفعل "أذوقُها" في البيت — أسهل من أن يروى بالنصب؛ لوقوع الإصراف بالنصب، وهو عيب، وتجنبه أولى.

وختم كلامه ببيان أن الصواب أن يؤتى بـ(أنْ) الخفيفة المصدرية بعد هذه الأفعال كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي﴾[٣]؛ لعدم دلالتها على التحقيق، وأشار إليها أبو علي قبلُ أيضًا في قوله: "كما لم يحسن أن تقول: أرجو أنَّك تقوم، وأطمع أنَّك تعطيني؛ لأنه مما لم يثبت ولم يستقر، ولكن تقول: أرجو أن

---

(١) النهاية ١٣٣٩/٥.

(٢) انظر: النهاية ١٣٣٩/٥. ورجعت إلى المخطوط ٨٩ ب لمزيد تحرير للنص، وصعبت عليَّ قراءته لرداءة النسخة. وانظر تسمية الإصراف في: شروح سقط الزند ١٢٨١-١٢٨٢، والوافي في العروض والقوافي للتبريزي ٢١٥، الوافي بمعرفة القوافي للأصبحي ١٥٠-١٥١، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ١٥٥-١٥٦. ويسمى الإقواء. انظر: الوافي في العروض والقوافي للتبريزي١٢٦، والشافي لابن القطاع ٧٩، والفصول في القوافي لابن الدهان٨٣.

(٣) الشعراء: من الآية ٨٢.

تقومَ وأطمعُ أنْ تعطيني، وفي التنزيل: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي﴾"[1].

الموضع المتم العشرين: إعراب: "زيدٌ ظننتُه منطلقًا"

في نحو: "زيدٌ ظننته منطلقًا" ذكر ابن الخباز أنه يجوز في الضمير الهاء من (ظننته) أن يعود إلى (زيد) وأن يعود إلى المصدر، فإن عاد إلى المصدر فلك في (زيد) و(منطلق) وجهان: أحدهما – وهو مسألتنا[2] –: أن ترفعهما، فتقول: زيدٌ ظننتُه منطلقٌ. وهذا الوجه استقبحه أبو علي؛ لأن الفعل عُدي إلى المصدر وتعديته إيذان بقوته. ونقل ابن الخباز بعد ذكر هذا الاستقباح وجهًا أقبح منه عند أبي علي، وهو قول أبي علي: "وأقبح من هذا أن تقول: زيدٌ ظننت ظنًّا منطلقٌ"[3].

وبيّن معناه بقوله: "ومعنى هذا الكلام أن الرفع في قولك: (زيدٌ ظننت ظنًّا منطلقٌ) أقبح منه في[4] قولك: (زيدٌ ظننته منطلقٌ) والهاء للظن"؛ وسببه التصريح بلفظ المصدر.

ولما كان الكلام بحاجة إلى بيان وجه الفرق بين المثالين سأل ابن الخباز شيخه أبا حفص عنه، فأجابه بما مضمونه أن المصدر أكثر صراحة ودلالة على معناه من دلالة الضمير الذي يشترك في الدلالة على المصدر وغيره، ونص ابن الخباز: "وسألت شيخنا عن الفرق، فقال: لأن الهاء اسم مضمر، وليست

---

(١) الإيضاح ١٢٩.

(٢) الثاني من الوجهين هو نصبهما: "زيدًا ظننته منطلقًا".

(٣) النهاية ٦/١٦١٧-١٦١٨. وانظر: الإيضاح ١٣١.

(٤) سقطت كلمة "في" من المطبوع، والسياق يقتضيها وهي في المخطوط: ١٠٧ أ.

موضوعة لنفس المصدر، ألا ترى أنها تستعمل في المعنى والعين كقولك: عجبت من قيام قمته ورجل أكرمته، فالأولى للقيام، والثانية للرجل، فإذا جئت بالهاء لم تصرح بالمصدر كل التصريح. وأما قولك: (زيد ظننت ظنًّا منطلقٌ) فقد جئت به بلفظ المصدر الصريح، وهو الظن الذي اشتق منه الفعل الملفوظ، وكأن ذكرك له بمنزلة أن يذكر الفعل مرتين، فيكون قولك: (زيدٌ ظننت ظنًّا منطلقٌ) بمنزلة قولك: زيدٌ ظننت ظننت منطلقٌ. هذا كلامه"[(١)].

واكتفى عبد القاهر وابن البناء بذكر الفرق نفسه[(٢)]، أما ابن أبي الربيع فذكر ما سبق، وزاد بأن بيّن أن ظاهر كلام أبي علي الجواز على قبح، وأن من الناس من حمل كلامه على ظاهره، وفهم أنه يجوّز ذلك على قبح، ولم يرتض هذا الفهم، وذكر أن الراجح عنده أنه لا يريد ذلك، بل يريد أنه لا يجوز، وأنه ظاهر كلام سيبويه[(٣)].

الموضع الحادي والعشرون: توجيه قراءة: ﴿ وَمَاهُوَعَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾

ذكر ابن الخباز أن (الظن) يستعمل بثلاثة معان: الشك، واليقين، والتهمة. وأورد للمعنى الثالث قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾[(٤)]، وأشار إلى أن ﴿ ظَنِين ﴾ قد قرئت بالضاد: ﴿ بِضَنِينٍ ﴾[(٥)]، ومعناها البخيل، ثم أورد معنى

---

(١) النهاية ١٦١٨/٦.

(٢) انظر: المقتصد ٥٠١/١، وشرح الإيضاح لابن البناء ٣٣١-٣٣٢.

(٣) انظر: الكافي لابن أبي الربيع ٩٥٦/٣، ٩٧٠. وانظر: الكتاب ١٢٥/١.

(٤) التكوير: ٢٤.

(٥) هذه هي نافع وعاصم وابن عامر وحمزة، أما قراءتها بالضاد فهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. انظر: السبعة ٦٧٣.

الآية نقلاً عن أبي علي، قال: "ومعنى الآية: أن رسول الله ﷺ لا يبخلُ بما عنده من علم الوحي، فلا يُعْلِم به أحدًا، حتى يأخذ عليه حُلْوانًا كما يفعل الكهان. وهذا كلام أبي علي في (الإيضاح). والحلوان: عطية الكاهن"[١].

وتابع عبد القاهر وابن أبي الربيع أبا علي في بيان معنى القراءة[٢]، أما العكبري فاكتفى ببيان معنى (ظنين)، وأعرض عن توجيه القراءة، ومرد ذلك فيما يبدو أنها وقعت استطرادًا، وأشار إلى معناها في (التبيان) بأنه البخيل[٣].

الموضع الثاني والعشرون: وجه نصب (مسمعًا) في البيت

أورد ابن الخباز ما أنشده سيبويه:

معاويَ إننا بشرٌ فأسجحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا[٤]

بنصب (الحديد) حملاً على موضع الجار والمجرور، ذاكرًا اعتراض بعض العلماء بأن القافية مجرورة، وانتصار بعضهم له بأن القافية منصوبة.

ثم فصّل ابن الخباز الحكم على الاعتبارين مانعًا النصب مع القافية المجرورة بأن فيه ارتكاب عيب من عيوب القافية، ولا يصح ذلك ما وجد مندوحة عنه، قال ابن الخباز: "وأما البيت الذي أنشده سيبويه فإن كان من قصيدة منصوبة فظاهرٌ أمرُه، وإن كان من قصيدة مجرورة فليس للشاعر أن يُغيِّر الإعراب من

---

(١) النهاية ١٥٩٠/٦. وانظر: الإيضاح ١٣٢.

(٢) انظر: المقتصد ٥٠٣/١، والكافي لابن أبي الربيع ٩٧٤/٣-٩٧٥.

(٣) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٦٦٧/٢-٦٦٨، والتبيان في إعراب القرآن ١٢٧٣/٢.

(٤) من الوافر، لعقيبة الأسدي. انظر: الكتاب ٦٧/١، والمقتضب ٣٣٧/٢، ١١٢/٤، وسر الصناعة ١٣١/١، وخزانة الأدب ١٦٥/٤.

غير ضرورة تحمله على تأويل، مع أن في ذلك ركوبَ عيبٍ في القافية، وليس في ذلك خلاف بين النحويين"[١].

واستشهد ابن الخباز تعضيدًا لمنع النصب مع القافية المجرورة بشاهد أنشده أبو علي، قال ابن الخباز: "ألا ترى أن أبا علي أنشد في (الإيضاح):

كأنه واضحُ الأقرابِ في لُقُحٍ أسمى بهنَّ وعزّته الأناصيل[٢]

وقال: يريد: عزّت عليه"[٣]. وذكر ابن الخباز أن هذا الشاهد أورده أبو علي عند قول الشاعر:

لقد عَلِمت أولى المغيرة أنني كررْتُ فلم أنكُلْ عنِ الضربِ مسمعا[٤]

ووجه الاستشهاد فيه إعمال (الضرب) في (مسمع)، وأورد أبو علي سؤالاً: هل يكون على إرادة: أني كررت على مسمع فلم أنكل عن الضرب، فلما حذف الجار وصل (كررت) إلى (مسمع) فنصبه كالبيت المستشهد به في مسألتنا؟ فأجاب بمنع ذلك في البيتين، قائلاً: "فإن ذلك لا يحمل عليه ما وُجد

---

(١) النهاية ٤/١١٢٤-١١٢٥. وانظر: الإيضاح ١٤٦-١٤٧.

(٢) من البسيط، للأخطل. انظر: شعر الأخطل ٥٠، والحلبيات ١٨٦، والمقتصد ١/٥٦٧، وشرح الإيضاح لابن البناء ٣٩٨، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٨١-١٨٤، والمصباح لابن يسعون ٣٤٦-٣٥٣.

(٣) النهاية ٤/١١٢٤-١١٢٥. وانظر: الإيضاح ١٤٦-١٤٧.

(٤) من الطويل، للمرار الأسدي. انظر: شعر المرار ١٦٩، والكتاب ١/١٩٣، والمقتضب ١/١٥٢، والجمل ١٢٤، والإغفال ٢/٦٩، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٣٦-١٣٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٨٠-١٨١، والمصباح لابن يسعون ٣٤١-٣٤٦، وشرح الإيضاح لابن عصفور ٧٥أ.

مندوحة عنه"[1].

والخلاصة هي منع الحمل على الوجه البعيد المخالف متى ما وجدت المندوحة عنه باحتمال وجه أقرب، ولفقدان الضرورة الداعية إليه. واختار الشراح المنع كقول أبي علي[2].

وذكر هذا الرأي أيضًا في (توجيه اللمع)، ونقله عن أبي علي، وذكر أن البيت ينشد "لحقت" و"كررت"، فمن أنشد "لحقت" نصب "مسمعًا"؛ لأن الفعل أولى بالإعمال من المصدر المعرف باللام، ومن أنشد "كررت" نصب "مسمعًا" بالضرب؛ لأن "كررت" لا يتعدى[3].

ونقل ابن بري أن أبا علي في غير (الإيضاح) أجاز نصب (مسمع) بـ(كررت) على إسقاط حرف الجر، كما قال تعالى: ﴿ لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[4].

وهذا المنقول عن أبي علي ذكره في (الإغفال)؛ إذ قال بعد إيراد البيت: "فقد قيل فيه: إن (مسمعًا) مفعول (لحقت) دون (الضرب)"[5]، وقد ورد البيت في (البغداديات) لكن شاهده فيه إعمال المصدر[6].

---

(١) انظر: النهاية ٤/١١٢٥-١١٢٦، والإيضاح ١٤٧.

(٢) انظر: المقتصد ١/٥٦٧-٥٦٨، وشرح الإيضاح لابن البناء ٣٩٧-٣٩٨، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٧٤٩، ٧٥١، والكافي لابن أبي الربيع ٣/١١١٢-١١١٦.

(٣) انظر: توجيه اللمع ٦١١. وانظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٣٩٧-٣٩٨.

(٤) الأعراف: من الآية ١٦. انظر: شرح شواهد الإيضاح ١٣٨، وخزانة الأدب ٨/١٢٩.

(٥) ٢/٦٩-٧٠. والرواية فيه: "لحقت" لا "كررت".

(٦) انظر: ٣٦٧-٣٦٨.

ونقل ابن يسعون ما نقله ابن الخباز، واعتذر له بأن قال: "وليس ينكر على العالم أن يرجع عن قول إلى ما يرى غيره خيرًا منه"(١).

والبيت الذي يناقشه ابن الخباز في باب (كان) وأخواتها ولم يرد في (الإيضاح)، أما شاهدُ أبي علي ففي باب المصادر التي أُعملت عمل الفعل.

الموضع الثالث والعشرون: قسمة المنصوبات

قسّم ابن الخباز المنصوبات قسمين: مفعول، ومشبه بالمفعول، واستغرب تقسيم أبي علي للمنصوبات، ونصه: "وقسّم أبو علي المنصوبات قسمة غريبة، فقال في (الإيضاح) في باب الأسماء المنصوبة: الأسماء المنصوبة على ضربين: أحدهما: ما يجيء بعد تمام الكلام. والآخر: ما يجيء منتصبًا عن تمام الاسم"(٢).

ثم ذكر مأخذه عليه، وهو تكرار المشبه بالمفعول في القسمين، والمقصود به التمييز، قال: "وذكر ما يجيء بعد تمام الكلام المشبه بالمفعول، وذكر أن الذي يجيء بعد تمام الاسم المشبه بالمفعول"(٣).

وعرض للتقسيم الأولى عنده، فقال: "وأسهل من هذا ما ذكره غيره من أن المنصوبات: مفعول، ومشبه بالمفعول؛ لأن قسمة أبي علي توجب ذكر المشبه بالمفعول مرتين؛ مرة فيما يجيء منتصبًا عن تمام الكلام، ومرة فيما يجيء منتصبًا عن تمام الاسم؛ فالذي يجب ذكره من المشبه بالمفعول فيما ينتصب عن تمام

---

(١) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ٣٤٤.

(٢) النهاية ١٦٦٢/٦. وانظر: الإيضاح ١٥٠.

(٣) النهاية ١٦٦٢/٦. وانظر: الإيضاح (ذكره في القسم الأول) ١٥٠، (وذكره في القسم الثاني) ١٧٥، ١٨٠.

الكلام التمييز كقولك: (طاب زيدٌ نفسًا)، وهو الذي يجب ذكره فيما ينتصب عن تمام الاسم كقولك: (هذا راقودُ[1] خلاً)"[2].

والغريب أن ابن الخباز عزا هذه القسمة إلى أبي علي مع علمه بأنه مسبوق بها، قال: "وليست هذه قسمة أبي علي، وإنما هي قسم أبي بكر في (الأصول)"[3]، ولعل سبب هذا اهتمامُه بكتاب أبي علي (الإيضاح) ومقارنته بما في كتابه، حتى صار يعزو إليه ما يعرف أنه قد سبق به ولو كان سبقا من عالم كبير كابن السراج.

الموضع الرابع والعشرون: توجيه قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾

ذكر ابن الخباز أنه إذا اقتصر الفعل (سمع) على مفعول واحد فإن مفعوله يجب أن يكون مسموعًا، نحو: سمعت كلامًا، ويكون الفعل به مستغنيًا عن غيره؛ لأنه قد أخذ مقتضاه. واستشهد له بقوله تعالى: ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ﴾[4] وقوله: ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾[5].

ثم أورد آية ظاهرها خلاف ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾[6]؛ إذ وقع مفعول (سمع) غير مسموع، وهو الضمير الكاف، فاختُلف

---

(١) في المطبوع: "راقد" وهو خطأ. انظر: المخطوط ١١٠ أ.

(٢) النهاية ١٦٦٢/٦-١٦٦٣. وانظر: الإيضاح ١٥٠ (ذكره في القسم الأول)، ١٧٥، ١٨٠ (ذكره في القسم الثاني).

(٣) النهاية ١٦٦٣/٦. وانظر: الأصول ١٥٨/١-١٥٩.

(٤) فاطر: من الآية ١٤.

(٥) إبراهيم: من الآية ٣٩.

(٦) الشعراء: من الآية ٧٢.

في توجيهها على قولين:

الأول: أنه على حذف مضاف، ونقل ابن الخباز توجيه أبي علي بنصه، قال: "قال أبو علي: إنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، أراد: هل يسمعون[١] دعاءكم"[٢].

الثاني: أنه لا حذف لمضاف فيها، قال ابن الخباز: "وقيل: لا يحتاج إلى تقدير مضاف، بل يكون الظرف قد تمت به الفائدة؛ كأنه قال: هل يسمعونكم وقت دعائكم[٣].

واختار عبد القاهر وابن البناء قول أبي علي، وذكر عبد القاهر أنه لا شبهة في تقديره، وذكر أن الذي حسّنه ودل عليه قوله بعده: ﴿ إِذْ تَدْعُونَ ﴾[٤]، أما العكبري فقد أجازه وأجاز أن يكون التقدير: هل يسمعونكم تدعون؛ فحذف لدلالة ما بعده عليه، والدعاء مما يسمع[٥].

الموضع الخامس والعشرون: اختصاص الفعل (سمع) عن بقية أفعال الحواس

ذكر ابن الخباز أن الفعل (سمع) يختص عن بقية أفعال الحواس بأنه يتعدى إلى مفعولين ثانيهما مسموع، نحو: سمعت زيدًا يتكلم، وسمعت عبد الله يقرأ. وأشار إلى أن هذا هو رأي أبي علي وإلى مخالفة عبد القاهر له، قال: "ولم يُجز أبو علي: سمعت زيدًا يضرب أخاك، قال: لأن العرب سمعت ما هو مسموع.

---

(١) في المطبوع: "يسمعونكم"، وهو خطأ، والصواب ما أثبت. انظر: المخطوط ١١٧ ب.

(٢) النهاية ١٧٣٨/٦. وانظر: الإيضاح ١٥٣.

(٣) انظر: النهاية ١٣٧٨/٦.

(٤) انظر: المقتصد ٥٩٩/١، وشرح الإيضاح لابن البناء ٤٣٧.

(٥) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٨٢٠/٢.

وأجاز عبد القاهر: سمعت زيدًا كلامًا"[١].

وسأل ابن الخباز شيخه أبا حفص عن وجه إجازة عبد القاهر، فأجابه بأنه على نزع الخافض، ونصه: "وسألت شيخنا قلت: تقول: (سمعت زيدًا كلامًا) أيكون فيه أصل المبتدأ والخبر؟ فتوقف، وقال: فيه إشكال، والذي عندي فيه أنه إذا قال: (سمعت زيدًا كلامًا) ينبغي أن يكون أصله: سمعت من زيدٍ كلامًا، كما تقول: سمعت منه خبرًا طيبًا، فحذف حرف الجر؛ لأنه معلوم الموضع"[٢].

ويظهر لي أن هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب.

ورأي عبد القاهر المشار إليه مذكور في (المقتصد)، وذكر رأيًا آخر نبّه عليه العكبري، وهو أن الجملة الواقعة بعد مفعول (سمع) في نحو: (سمعت زيدًا يقول) هي في موضع الحال؛ لأن الجمل لا تكون مفعولاً إلا في باب (علمت) وأخواتها، و(سمع) ليس منها. وذكر العكبري أن التحقيق في المسألة هو أن الأصل: سمعت قول زيد، إلا أنهم أرادوا أن يذكروا (قال) و(يقول) ليبينوا المقول، نحو: سمعت زيدًا يقول: عمرٌو منطلقٌ، فحكاية الجملة بعد (يقول) أحسن من حكايتها بعد (قول) في نحو: سمعت قول زيدٍ: عمرٌو منطلقٌ، فصارت جملة (يقول) جارية مجرى المفعول الثاني في تعليق الفائدة به[٣].

ووافق ابن البناء أبا علي فيما ذهب إليه[٤].

---

(١) النهاية ١٧٣٧/٦. وانظر: الإيضاح ١٥٣، والمقتصد ٥٩٧/١-٥٩٨.

(٢) النهاية ١٧٣٧/٦.

(٣) انظر: المقتصد ٥٩٧/١-٥٩٨، وشرح الإيضاح للعكبري ٨٢٠/٢.

(٤) انظر: شرح الإيضاح لابن البناء ٤٣٧.

الموضع السادس والعشرون: إعراب (اليمين) في البيت

أورد ابن الخباز بيت (الإيضاح):

صددتِ الكأسَ عنا أمَّ عمرٍو وكانَ الكأسُ مجراها اليمينا[1]

وذكر أنه يجوز في إعراب (مجراها): أن تكون مبتدأ، وأن تكون بدلاً. وعلى القول بإعرابها بدلاً ففي نصب (اليمين) ثلاثة أوجه، نقلها عن أبي علي، قال ابن الخباز: "وإن كان بدلاً ففي نصب (اليمين) ثلاثة أوجه: أحدها: أنه خبر (كان) من غير حذف مضاف؛ كأنه قال: وكان مجرى الكأس اليمين؛ على أن اليمين نفس المجرى. والثاني: أن يكون خبر (كان) على حذف المضاف، فالتقدير: وكان مجرى الكأس مجرى اليمين، فتحذف المضاف، وتقيم المضاف إليه مقامه. والثالث: أن تجعله ظرفًا، ويكون في موضع نصب بأنه خبر (كان). وهذه الوجوه ذكرها أبو علي في (الإيضاح)[2]".

وفي هذا النص أمران:

الأول: أن ابن الخباز جعل الوجوه ثلاثة، أما أبو علي فقد جعلها وجهين، بأن جمع الأول والثاني في وجه واحد، ونصه: "... على وجهين: أحدهما: أن يجعل المجرى اليمين على الاتساع، أو يريد المجرى مجرى اليمين، فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه"[3]. وفعلُ أبي علي أدقُّ.

---

(١) من الوافر، لعمرو بن كلثوم، وعزي إلى غيره. انظر: ديوان عمرو بن كلثوم ٦٥، والكتاب ٢٢٢/١، ٤٠٥، والإفصاح للفارقي ٢٨٧، وشروح الإيضاح وشواهده المذكورة في المسألة.

(٢) النهاية ١٠٩٨/٤-١٠٩٩. وانظر: الإيضاح ١٦٦-١٦٧.

(٣) الإيضاح ١٦٦-١٦٧، وانظر: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ٤٣٢-٤٣٧.

أما الجرجاني وابن بري فقد جمعا الوجوه وجعلاها أربعة[1]، وأما العكبري فزاد خامسًا فيها، وهو أن تضمر في (كان) ضمير الشأن، فيكون (الكأس) مبتدأ، و(مجراها) مبتدأ ثان، و(اليمين) خبر الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر (الكأس)، و(الكأس) وخبره في موضع نصب خبر (كان)[2].

الثاني: أن ابن الخباز أورد البيت في باب (كان) وأخواتها، أما أبو علي فقد أورده في باب الظرف من المكان.

الموضع السابع والعشرون: توجيه نحو: "لا أبا لك"

في قولهم: "لا أبا لك" إشكال ثبات الألف في (أب) والاسم غير مضاف، وذكر ابن الخباز أن فيه ثلاثة أقوال:

الأول: أن يكون على لغة من يلزمها الألف.

والثاني: أن يكون الأصل: "لا أبَ" فمطلت الفتحة، ونشأت عنها الألف، وضعّفه ابن الخباز بأن الإشباع من الضرورات.

والثالث: – هو رأي أبي علي – قال ابن الخباز فيه: "والثالث: – وفيه التنظير والتنقير – أن يكون كما قال أبو علي: إن الأب منصوب بـ(لا)، واللام مقحمة غير معتد بها من أجل ثبات الألف في (الأب)، ومن أجل تهيئة الاسم لعمل (لا) فيه معتد بها. وهذا كلام يفتقر إلى بيان، وأنا أكشفه بعون الله"[3].

ثم أخذ ابن الخباز يشرح هذا القول، فبدأ ببيان أن الألف في (لا أبا لك)

---

(١) انظر: المقتصد ٦٥٤/١-٦٥٦، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٧٢-١٧٤.

(٢) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٩٠١/٣-٩٠٢.

(٣) النهاية ١٥٢٥/٥. وانظر: الإيضاح ١٩٦-١٩٧.

هي الألف اللاحقة على لغة من يعرب بالحروف، والأصل: لا أباك، وأورد أبياتًا منها بيت أنشده أبو علي:

أبالموتِ الذي لا بُدَّ أني مُلاقٍ لا أباك تخوّفيني[1]

وبيّن ابن الخباز أن سبب إقحام اللام بين (أب) والكاف أن الإضافة هنا إلى الضمير وهو معرفة، فيلزم منه تعريف المضاف، وقد تقرر أن اسم (لا) النافية للجنس المضاف لا يضاف إلا إلى نكرة، فدخلت اللام؛ ليبقى الاسم على تنكيره.

وعرض إلى سبب اختيار اللام دون (مِنْ)، ثم بيّن أن هذه اللام معتد بها من وجه وغير معتد بها من وجه آخر، فأما وجه الاعتداد فهو أنها فصلت الاسم عن المضاف إليه المعرفة، فبقي الاسم نكرة. وأما وجه عدم[2] الاعتداد أنه كان يلزم من فصلها عن المضاف إليه أن يقال: لا أبَ لك. ثم ختم كلامه بقوله: "وهذا يفسّر قول أبي علي"[3].

وابن الخباز مسبوق في كل ما تقدم ممن وقفت عليهم من الشراح[4].

ويتفرع عن هذه المسألة مسألة أوردها ابن الخباز في موضع آخر، وهو قول:

---

(١) من الوافر. مختلف في نسبته، عزي لأبي حية ولعنترة وللأعشى. انظر: مجاز القرآن ٣٥٢/١، والمقتضب ٣٧٥/٤، والخصائص ٣٤٥/١، وأمالي ابن الشجري ١٢٨/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢١١-٢١٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٨٠/١-٢٨١، والمصباح لابن يسعون ٥٠٧-٥١٢.

(٢) سقطت كلمة "عدم" من المطبوع، والسياق يقتضيها، وهي في المخطوط: ١٠١ ب.

(٣) النهاية ١٥٢٨/٥.

(٤) انظر: المقتصد ٨٠٩/٢-٨١٠، وشرح الإيضاح للعكبري ١٢١٨/٣-١٢٢٣.

"لا غلامين لك ظريفين"، فتجعل (ظريفين) صفة (غلامين)، فذكر ابن الخباز أنه لو اضطر شاعر إلى حذف اللام لوجب أن يصف المضاف بالنكرة أيضًا وإن كان مضافًا إلى معرفة؛ لأن اللام ثابتة منوية ولو حذفت للضرورة، قال: "ولو اضطر شاعر إلى أن يقول: (لا غلاميك) أو (لا أباك)، فينبغي على قول أبي علي لو وصفه أن يصفه بالنكرة وإن كان مضافًا إلى المعرفة؛ لأن أبا علي قال في (الإيضاح): وربما[1] حذف الشاعر هذه اللام للحاجة، والتقدير بها الثبات. هذا كلامه، وأنشد:

أبالموتِ الذي لا بُدَّ أني مُلاقٍ لا أباك تخوّفيني

فإذا كان التقدير في اللام الثبات وإن كانت محذوفة فينبغي أن يكون الحكم بعد حذفها كالحكم قبل حذفها؛ لأن الفاصل منوي"[2].

ولم يتعرض عبد القاهر ولا العكبري إلى هذه الصورة، ولكنهما عرضا لما ذكره أبو علي، وهو قولهم: "لا غلامين ظريفين لك"؛ وبيّن أنه لا يجوز هنا حذف النون من أيٍّ منهما؛ فلا يجوز حذفها من (غلامين)؛ لأن النون إنما حذفت من (غلامي زيد) على تقدير سقوط اللام، وهنا قد وقع الفاصل بينهما بالصفة. ولا يجوز حذف النون من (ظريفين) لأن الموصوف هو الذي يضاف لا صفته[3].

---

(١) في الإيضاح: "وربما"، وهي غير واضحة في المخطوط ١٠٣ ب.

(٢) النهاية ٥/١٥٥٩-١٥٦٠. وانظر: الإيضاح ١٩٧.

(٣) انظر: الإيضاح١٩٧، والمقتصد٢/٨١١-٨١٢، وشرح الإيضاح للعكبري٣/١٢٢٣-١٢٢٥.

الموضع الثامن والعشرون: توجيه قول: "لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ"

أورد ابن الخباز قول: "لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ"، وأجاز أن تكون الباء بمعنى (في)، وأن تكون زائدة، وأجاز في جملة (بعده النار) أن تكون في محل جر صفة لـ(خير) المجرورة، وأن تكون في محل نصب أو رفع صفة لـ(خير) اسم (لا). وذكر أن ظاهر كلام ابن السراج يجيز أن تكون الجملة صفة لـ(خير) المجرور، و(خير) المنفي على كلتا حالتي الباء[(١)].

ورأي ابن الخباز كرأي ابن السراج كما هو ظاهر، ثم ذكر أن أبا علي يرى خلاف ما سبق؛ إذ أجاز وجهين فقط، قال ابن الخباز: "وظاهر كلام أبي علي في (الإيضاح) ليس كذلك؛ لأنه قال في آخر الباب الثالث من أبواب (لا): وتقول: (لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ)، فيجوز أن تجعل الباء الخبر كما تقول: (لا عيب به)، والجملة صفة للاسم المجرور، فإن جعلت الجملة وصفًا لـ(خير) المنفي كانت الباء في قولك: (بخير) للنفي، كما تقول: (لست بزيدٍ). هذا كلام أبي علي"[(٢)].

وفسّر ابن الخباز كلام أبي علي بقوله: "فقد آذن أن الباء إذا كانت بمعنى (في) كانت الجملة وصفا لـ(خير) المجرور، وإذا كانت زائدة كانت الجملة وصفًا لـ(خير) المنفي، وإن لم يجز الوجهين الآخرين ففي الفرق عسرٌ، وقد عرّفتك أن الظاهر كلام ابن السراج بما ذكرته".

والخلاصة أن الأوجه المذكورة لم يجز منها أبو علي إلا وجهين فقط، ولم

---

(١) انظر: النهاية ٥/١٥٧٧-١٥٧٨. وانظر: الأصول ١/٤٠٧.

(٢) النهاية ٥/١٥٧٨. وانظر: الإيضاح ١٩٩.

يرتض ذلك ابن الخباز؛ لصعوبة التفريق بينها وبين ما أجاز قبولاً وردًا.

ووافق أبا علي عبدُ القاهر والعكبري في إجازة الوجهين[١].

الموضع التاسع والعشرون: نوع الإضافة في نحو: "صلاة الأولى"

ذكر ابن الخباز أن من أحوال اسم (لا) النافية للجنس أن يكون مضافًا، ويجب حينئذ أن يكون المضاف إليه نكرة، ولا يجوز أن يقال: لا بقلةَ الحمقاءِ في دارك، ولا صلاةَ الأولى في مسجدك؛ لأن هذه معارف، وأنها أسماء صريحة غير جارية على الفعل ولا متحملات للضمير[٢].

ثم أورد اعتراضًا على هذا مبنيًا على كلام أبي علي، قال: "فإن قلت: فقد قال أبو علي: إن إضافتها غير محضة في كتاب (الإيضاح)، وجعل القسم الأول[٣] من الإضافة غير محض"[٤].

وأجاب عنه بأن مقصد أبي علي بقول: "غير محضة" هو خروج الكلام عن حده ومقتضاه كما ورد في كلام أبي علي، وأن هذا من إضافة الصفة إلى الموصوف، ونصه: "قلت: لم يعنِ أبو علي بكونها إضافة غير محضة أنها غير معرفة، ولكنه عنى أن الكلام مخرج عن حده؛ لأن هذا في الظاهر كإضافة الصفة إلى الموصوف؛ إذ الأصل أن يقال: البقلة الحمقاء والصلاة الأولى، والإضافة عنده على أن (الأولى) ليست هي (الصلاة)، و(الحمقاء) ليست هي

---

(١) انظر: المقتصد ٨٢١/٢، وشرح الإيضاح للعكبري ١٢٤١/٣-١٢٤٢.

(٢) انظر: النهاية ١٥١٤/٥-١٥١٥.

(٣) كذا في المطبوع، وهو غير واضح في المخطوط ١٠١/أ. والصواب: "الثاني" من قسمي الإضافة، أو "الرابع" من أقسام الإضافة غير المحضة.

(٤) النهاية ١٥١٥/٥. وانظر: الإيضاح ٢١٣.

(البقلة)، ولكنه على أنهما غيرهما؛ كأنك قلت: صلاة الساعة الأولى، وبقلة الحبة الحمقاء"[١].

وابن الخباز موافق في شرحه لما ذكره الشراح قبله[٢].

الموضع المتم الثلاثين: إعراب "مصبوح" في بيت حاتم الطائي

ذكر ابن الخباز أن محل اسم (لا) النافية للجنس مع اسمها هو الرفع، وأن الصفة قد تحمل على المحل، وأورد قول الشاعر:

ورَدَّ جـازرُهم حَرْفًـا مُصَـرَّمـةً ... في الرأسِ منها وفي الأصلابِ تمليحُ

وقـالَ رائـدُهم سـيَّان سـيرُكم ... مثلانِ مثلٌ لِمَنْ يرعى وتسـريحُ

إذا اللّقاحُ غدَتْ مُلْقى أصـرّتُها ... ولا كريمَ منَ الوِلْـدانِ مصـبوحُ[٣]

وعلّق عليه بأمرين:

الأول: تغليط رواية البيت، قال ابن الخباز: "وههنا بيت أنشده ابن السراج وأبو علي والزمخشري، وغلطوا فيه، أما غلط ابن السراج وأبي علي فهو أنهم جعلوا العجز آخر الصدر ... وأنشده أبو علي وأبو بكر:

---

(١) النهاية ١٥١٥/٤. وانظر: الإيضاح ٢١٣-٢١٤.

(٢) انظر: المقتصد ٨٩٤/١-٨٩٥، وشرح الإيضاح للعكبري ١٣٧٥/٤.

وفي كون هذه الإضافة محضة أو غير محضة خلاف. ينظر للاستزادة: الأصول ٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، وتوجيه اللمع ٢٧٠، وارتشاف الضرب ١٨٠٥/٤-١٨٠٦، والمساعد ٣٣٢/٢.

(٣) من البسيط، عزي إلى حاتم الطائي وإلى رجل من النبيت. انظر: ديوان حاتم ٢٩٣-٢٩٤، والكتاب ٢٩٩/٢، والمقتضب ٣٧٠/٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٥-٢٠٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٧١/١.

وردّ جازرهم حرفًا مصرّمةً ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ"[١].

الثاني: بيان الغرض، وهو إعراب (مصبوح)، قال: "والغرض منه رفع (مصبوح)، فأجازوا فيه وجهين: أحدهما: أن يكون صفة محمولة على محل (لا) مع المنفي، والثاني: أن يكون خبرًا. وفي كونه خبرًا بُعدٌ؛ لأن الشاعر ليس بحجازي"[٢].

وأشار الشراح جميعًا إلى الأمر الثاني فقط، وهو جواز إعراب (مصبوح) بالوجهين المذكورين، أما أمر رواية البيت واختلافها فقد اختلف موقفهم على ثلاثة أنحاء:

الأول: أورد أكثر الشراح البيت بلا إشارة إلى أي خلاف فيه[٣].

الثاني: أورد القيسي ما في البيت من خلاف، مقرًا بإثبات البيتين في (الإيضاح)؛ إذ ذكر أن أبا علي أنشد:

إذا اللّقاحُ غدَتْ مُلْقى أصرّتُها ولا كريمَ منَ الوِلْـدانِ مصـــبوحُ

ورَدَّ جــازرُهم حَرْفًــا مُصَـــرَّمــةً في الرأسِ منها وفي الأصلابِ تمليحُ

وأفاض في شرح البيتين، وإعراب (مصبوح) على الوجهين، ثم ختم ببيان خلل إيراد البيت في بعض نسخ (الإيضاح)، قال: "ووقع هذا البيت في كتاب سيبويه، وفي نسخ من (الإيضاح):

---

(١) النهاية ٥/١٥٤٤، ١٥٤٥. وانظر: الإيضاح ١٩٤.

(٢) النهاية ٥/١٥٤٥. وانظر: الإيضاح ١٩٤.

(٣) انظر: المقتصد ٢/٨٠٣، وشرح الإيضاح للعكبري ٣/١٢٠٨، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٠٥-٢٠٦.

وردّ جازرهم حرفًا مصرّمةً ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ

والصحيح ما وقع هنا" [١]. وهو في هذا مماثل لما ذكره ابن الخباز.

الثالث: أورد ابن يسعون أولاً الأبيات التي تفرق فيها بيت (الإيضاح)، وأقر بعدها بثبوت البيت المروي، ولم ينكر ذلك، وعزاه إلى اختلاف الروايات، قال: "هكذا الرواية هنا، وتقسَّم بيت (الإيضاح) كما ترى، وكما في (الإيضاح) ثبت في كتاب سيبويه، ثم في (الفرخ) لأبي عمر، ومن هناك نقلاه، ولا ينكر اختلاف الروايات في كثير من أشعارهم"[٢].

الموضع الحادي والثلاثون: تعريف النحو

ذكر ابن الخباز أن للنحو معنيين: لغوي، وصناعي. فبدأ بالمعنى اللغوي وعرّفه، ثم عرّف المعنى الصناعي بقوله: "وأما المعنى الصناعي فقد قال أبو علي في الجزء الثاني من (الإيضاح): إنه علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[٣].

ثم أخذ ابن الخباز يشرح مفردات هذا التعريف كلمةً كلمةً، ذاكرًا أن النحو جنس، وعرّف المقاييس لغة، وبيّن متعلق الباء، وعرّفها اصطلاحًا: بأنها ما ينقل من صور كلام العرب وتأليفاته، وعرّف المستنبطة: بأنها المستخرجة، والاستقراء بأنه التتبع[٤].

---

(١) إيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٧١-٢٧٣.

(٢) المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح ٤٩٧.

(٣) النهاية ١/٣٨-٣٩. وانظر: التكملة ٣.

(٤) انظر: النهاية ١/٣٩. وانظر: شرح التكملة للعكبري ١/١٠٥-١٠٧.

ويظهر من نص أبي علي أنه عدَّ (التكملة) الجزء الثاني من (الإيضاح)، بل إنه قال في تتمة نصه السابق: "وقد ذكرت ذلك بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من هذا الكتاب الموسوم بكتاب (الإيضاح)"؛ وهذا من أقوى ما استدل به المستدلون على أنهما كتاب واحد لا كتابان مختلفان[1].

الموضع الثاني والثلاثون: تعريف الحما

سأل ابن الخباز شيخه عن وجه الإتيان بضمير المؤنث مع (حمو) وعدم الإتيان بضمير المذكر، فأجابه بأن الأحماء هم الأقارب من جهة الزوج، ثم استدل بنص لأبي علي، قال ابن الخباز: "وسألت الشيخ: لِمَ يقال: حموها؟ فقال: لأن الأحماء من جانب الزوج، والأختان من جانب المرأة. وقال أبو علي في باب المقصور والممدود في (التكملة): الحما: أبو زوج المرأة"[2].

الموضع الثالث والثلاثون: وقوع لفظ جمع التكسير أقل من لفظ الواحد

ذكر ابن الخباز أن التغييرات التي تحدث في الاسم عند جمعه جمع تكسير ثلاثة أقسام، منها أن يكون لفظ الجمع أقل من لفظ المفرد، ومثل له بنحو: إزار وأُزُر، وغرْفة وغُرَف.

وأورد رأيًا لعبد القاهر، وهو أنه لا بد من أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد، وأنه أورد على نفسه مثل: (إزار وأُزُر) فأجاب بأن (أُزُر) أكثر لفظًا من (إزار)؛ لأن فيه ضمتين، و(إزار) فيه الألف زائدة فهو في تقدير (إزَر). وذكر أيضًا بأن (غُرَف) مع (غرْفة) مثل حال (إزار وأزُر)؛ لأن تاء

---

(١) تراجع المصادر المثبتة في المبحث الثاني من التمهيد.

(٢) النهاية ٤٣٤/٢. وانظر: التكملة ٧٨، وشرح التكملة للعكبري ٣٩٥/١.

التأنيث زائدة، فالتقدير في المفرد: (غُرْف)، وهو أخف من (غُرَف)[1].

ثم اعترض عليه ابن الخباز بنقل نص لأبي علي يُسقط قوله، قال: "وهذا الذي قاله عبد القاهر لا يطرد له؛ لأن أبا علي – رحمه الله – قال: إن (تُهَمًا) جمع (تُهَمة) فيمن حرك الهاء في الواحد. وعبد القاهر جعل التاء في حكم المطرح، فصار لفظ الواحد ك(تُهَم)، فأي ثقل في الجمع يباين به الواحد؟!"[2].

وفي هذا النص أمور، هي:

الأول – سقوط حجة عبد القاهر بما نقله ابن الخباز عن أبي علي؛ إذ لا ثقل في لفظ الجمع يختلف فيه عن لفظ المفرد؛ على تحريك الهاء في مفرد (تُهَمة).

الثاني – لم يعترض عبد القاهر على القسم الثاني عند شرحه له، بل أورده وشرح مثاله، قال: "والثاني: أن ينقص نحو: إزار وأزُر، ألا ترى أن في (إزار) ألفًا، وليس في (أُزُر)"[3]، وقد يكون له رأيان في المسألة.

الثالث – أن التقسيم الثلاثي ذكره أبو علي بتفصيله في (التكملة) في باب (جمع التكسير)، ومثّل للقسم الثاني الذي ينقص فيه لفظ الجمع عن لفظ الواحد بـ(إزار وأزُر) و(حِمار وحُمُر)، وليس فيها التمثيل بـ(غُرْفة وغُرَف)[4].

الرابع – أن الرد بجمع (تُهَمة) المنقول عن أبي علي أورده أبو علي في

---

(١) انظر: النهاية ٢/٥٩٣-٥٩٤.

(٢) النهاية ٢/٥٩٤. وانظر: التكملة ١٥٧.

(٣) المقتصد في شرح التكملة ١/٨١٣.

(٤) انظر: التكملة ١٤٧. وانظر: شرح التكملة للعكبري ٢/٦١١.

(التكملة) في باب (جمع ما لحقته التاء من الأبنية التي على ثلاثة أحرف)، ونصه: "و(الفُعَلة) تكسر على (فُعَل) نحو: تُخَمة وتُخَم، وتُهَمة وتُهَم"[١].

الموضع الرابع والثلاثون: إطلاق (الحرف) على الاسم والفعل

ذكر ابن الخباز إطلاقَ لفظ (الحرف) على الاسم والفعل واستعماله عند العلماء كسيبويه والزجاجي وعلماء الكلام، ووضَّح أن أبا علي صنع مثل هذا، وأن هذا الفعل سائغ، قال: "وقال أبو علي في (التكملة): وزعموا أن في حرف عبد الله: ﴿ فاقطعوا أيمانهما[٢]﴾"[٣]. ومسوغ هذا الإطلاق النظر إلى الاشتقاق اللغوي؛ لأن كل واحد من الاسم والفعل قطعة من اللفظ"[٤].

ولم يلتفت إلى هذه الإلماحة عبد القاهر والعكبري[٥]؛ لبعدها عن مضمون النص وشاهده.

---

(١) التكملة ١٥٧. وانظر: المقتصد في شرح التكملة ٨٤٩/١، وشرح التكملة للعكبري ٦٥٩/٢.

(٢) المائدة: من الآية ٣٨. وقد أثبت المحقق: "أيديهما"، وهو خطأ. انظر: المخطوط ٩ أ.

(٣) انظر: شواذ ابن خالويه ٣٩، والدر المصون ٢٦٢/٤.

(٤) النهاية ١٢٩/١-١٣٠. وانظر: التكملة ١٧٦.

(٥) انظر: المقتصد في شرح التكملة ٩٣٠/٢، وشرح التكملة للعكبري ٧٤٦/٢-٧٤٧.

الموضع الخامس والثلاثون: علة ظهور علامات الإعراب في نحو (ظبْيْ) بخلاف المنقوص

أورد ابن الخباز سؤالاً عن دخول علامات الإعراب في نحو (ظَبْيٍ) وعدم منعه منها كما امتنع المنقوص من الرفع والجر. وأورد الجواب عنه من ثلاثة وجوه، كان ثانيها لأبي علي، قال ابن الخباز: "الثاني: أن حرف العلة إنما يزداد ثقله إذا تحرك ما قبله؛ لما بين حروف العلة وبين الحركات من المجانسة، وإلى هذا أشار أبو علي في (التكملة) بقوله: لأنه إذا أُسكنت العين لم تجتمع الأمثال، فاحتملت الياء والواو الحركات، لضعف ما قبلهما من السكون"(١).

وأحال عبد القاهر في شرحه إلى تقدمه في صدر الكتاب، قاصدًا (الإيضاح)(٢).

وذكر ابن الخباز الوجه الثالث وهو أنك لو قلت: هذا ظبْي، وأسكنت كالمنقوص لاجتمعت ثلاث سواكن: الياء، وحرف الإعراب، والتنوين. والعرب لا تجمع بين ساكنين، فكيف تجمع الثلاثة؟ ولا وجه للتخلص من هذا، ثم أشار بعده إلى تسوية أبي علي بين المشدَّد وغيره، قال: "وسوّى أبو علي بين المشدَّد وغيره، وقاس المشدَّد على المخفَّف، فقال: والمدغم فيهما كذلك، نحو: كرسيّ ووليّ ومرميّ وعتوّ وعدوّ؛ لأن المدغم يكون ساكنا، فسكون الياء الأولى من (كرسيّ ومرميّ) والواو الأولى من (عتوّ ومغزوّ) كسكون الباء في

(١) النهاية ٤٢٥/٢. وانظر: التكملة ٢٦٧. وفيه: "بالسكون" بدلاً من: "من السكون".

(٢) انظر: المقتصد في شرح التكملة ١٥٢٧/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٥٦/١-١٥٧. وانظر: شرح التكملة للعكبري ١٢٠٨/٢.

(ظبْي) والزاي في (غزْو). هذا كلامه في (الإيضاح)"[1].

وذكر ابن أبي الربيع أن أبا علي نبّه على هذا؛ لأنه خاف أن يُتخيَّل أنه بمنزلة ما آخره واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة؛ لأنهما صارا بالإدغام كحرف واحد[2].

والملحوظ هنا أن ابن الخباز يحيل في المسألة الواحدة إلى موضعين متباعدين؛ لاستحضاره الكتاب في كل مواضع تأليفه.

المبحث الرابع: نصوص (الإيضاح) في كتب ابن الخباز الأخرى

أورد ابن الخباز نصوصًا من كتاب (الإيضاح) في كتبه الأخرى، وأعني بها: (توجيه اللمع) و(الغرة المخفية) و(الفريدة في شرح القصيدة)؛ أوردها مستدلاً مؤيدًا لما اختاره، أو شارحًا له، وجعلتها في ثلاثة مطالب كالآتي:

المطلب الأول: نصوص (الإيضاح) في (توجيه اللمع)

وقفت على أربعة مواضع نقل فيها ابن الخباز نص (الإيضاح) في كتابه (توجيه اللمع)، وهي:

الموضع الأول: اختصاص حرف الباء في القسم بدخوله على الضمير

ذكر ابن الخباز أن الباء هي أصل حروف القسم، واختصت بأنها تدخل على الظاهر والمضمر، نحو: بالله لأفعلن، وبك لأعبدنَّك، واستشهد ببيتين أنشدهما لأبي زيد، ثانيهما ورد في (الإيضاح) مؤكدًا أصالة الباء في القسم،

---

(١) النهاية ٤٢٥/٢. وانظر: الإيضاح ٧٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٥٨/١، وشرح الإيضاح للعكبري ١٥٩/١.

(٢) انظر: الكافي ٢١٠/٢.

قال: "وأنشد أبو زيد أيضًا – وهو من أبيات (الإيضاح)-:

رأى برقًا فأوْضَعَ فوقَ بَكْرٍ فلا بِكَ ما أسَالَ ولا أغَامَا[1]"[2].

ورجّح عبد القاهر والعكبري ما ذهب إليه أبو علي[3].

الموضع الثاني: عدّة أقسام (حتى)

ذكر ابن الخباز أن ابن جني جعل (حتّى) على أربعة أضرب: حرف جر، وعاطفة، وحرف ابتداء، وناصبة للفعل المضارع. ولم يرتضِ ابن الخباز هذا التقسيم، واختار أنها على ثلاثة أضرب كقسمة أبي علي، قال ابن الخباز بعد ذكر تقسيم ابن جني: "وهذا التقسيم بناء على الظاهر؛ لأن ناصبة الفعل المضارع جارة على مذهبه ومذهب سائر البصريين. والقولُ إنها على ثلاثة أضرب: جارة، وعاطفة، وحرف ابتداء. كذلك قسّمها أبو علي في (الإيضاح)"[4].

واكتفى عبد القاهر بشرح قسمة أبي علي الثلاثية، ولم يتعرض إلى القسمة الرباعية[5]، أما العكبري فقد أشار إلى القسمة الرباعية وخالفها مرجّحًا ما

---

(١) البيت من الوافر، لعمرو بن يربوع، ويعزى إلى شمر بن الحارث. انظر: النوادر ٤٢٢، والإغفال ٢١٣/١-٢١٤، والمسائل العسكرية ١٠١، والشيرازيات ٧١/١، والمصباح لابن يسعون ٥٣٩-٥٤٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٢٥-٢٢٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣١٨/١-٣٢١.

(٢) توجيه اللمع ٥٥٦. وانظر: الإيضاح ٢٠٢ وفيه: "أرى" بدلاً من: "رأى". وفي تحقيق د.حسن شاذلي ص٢٦٨: "رأى".

(٣) انظر: المقتصد ٨٣٨/٢، وشرح الإيضاح للعكبري ١٢٩٠/٣، ١٣٣٤.

(٤) توجيه اللمع ٢٥٥. وانظر: الإيضاح ٢٠٣-٢٠٤، واللمع ١٦٢.

(٥) انظر: المقتصد ٨٤١/٢-٨٤٣.

رجّحه أبو علي[1].

الموضع الثالث: (مُذْ ومُنْذُ)

ذكر ابن الخباز أن (مُذْ ومُنْذُ) من الكلمات المشتركة بين الأسماء والحروف؛ فمن جر بهما كانا حرفين، ومن رفع ما بعدهما كانا اسمين، ثم شرع في بيان المعنى متكئًا على كلام أبي وشارحًا له، قال ابن الخباز: "فإن رفع ما بعدهما فلهما معنيان – ذكرهما أبو علي في (الإيضاح)، وحكاهما عن أبي بكر-:

المعنى الأول: الأمد، كقولك: ما رأيته مذ يومان، وما زارنا منذ ليلتان، كأنك قلت: أمدُ انقطاع الرؤية يومان، وأمد انقطاع الزيارة ليلتان.

ولا يقع في هذا الموضع إلا النكرة؛ لأن الغرض السؤال عن عدة المدة التي انقطعت فيها الرؤية. هذا قول أبي علي، ثم قال: فإن خصَّص لم يمتنع؛ يعني: أنك إذا قلت: ما رأيته مذ اليومان جاز؛ لأن التخصيص فيه ليس يخرجه بأن يكون عدة، وإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، فـ(مذ يومان) جملة من مبتدأ وخبر. مذهب أبي علي أن (مذ) مبتدأ، و(يومان) خبره"[2].

ثم ذكر المعنى الثاني وهو ابتداء المدة. ثم انتقل إلى الحديث عن كون (مُذْ ومُنْذُ) حرفين، وذكر استدلال أبي علي على أنهما يكونان حرفين بقولنا: منذ كم سرت؟ لأنهما قد أوصلا الفعل إلى (كم) كما أن الباء في قولك: بمن تمر؟ كذلك[3].

---

(١) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ١٢٩٣/٣.

(٢) توجيه اللمع ٢٥١. وانظر: الأصول ١٣٧/٢، والإيضاح ٢٠٧-٢٠٨، واللمع ١٥٩-١٦٠.

(٣) انظر: توجيه اللمع ٢٥١-٢٥٢. وانظر: الإيضاح ٢٠٧، والغرة المخفية ١٧٩/١-١٨٠.

وفصّل عبد القاهر والعكبري القولَ في المعنى وما يقع بعدهما، والتمثيل لكل صوره[١].

الموضع الرابع: التفريق بين الإضافة بمعنى اللام وبمعنى (مِنْ)

ذكر ابن الخباز أن الإضافة المحضة تأتي بمعنيين: معنى اللام، ومعنى (مِنْ). وذكر أن الفاصل بين النوعين أن المضاف بمعنى اللام لا يمكن أن يسمى باسم المضاف إليه؛ فالدار مثلاً لا تسمى زيدًا في نحو (دار زيدٍ)، أما المضاف الذي بمعنى (مِنْ) فإنه يسمى باسم المضاف إليه، فالباب – في نحو: باب ساجٍ – من ساجٍ ساجٌ. ثم ختم بيانه هذا بقوله: "أورده أبو علي في (الإيضاح)"[٢].

ثم أورد رأي عبد القاهر في إضافة معنى ثالث، وهو معنى (في)، كقولهم: فلان ثبت الغدرِ؛ أي: ثبتٌ في الغدر. وأورد ما يشعر بعدم ترجيحه، وهو أنه لا يمتنع حمله على معنى اللام؛ بأن تكون صفته بالثبوت مختصة بهذا المكان[٣].

وحديث عبد القاهر في شرح هذا الموضع اقتصر فيه على المعنيين اللذين ذكرهما أبو علي، ولم يزد عليهما معنى (في)[٤]، بل إني وجدته في موضع آخر قد أنكر أن تكون الإضافة بمعنى (في)، وذلك في الآية التي يستشهد بها عليها، وهي قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[٥]. ولم أهتد إلى مصدر نسبة القول

---

(١) انظر: المقتصد ٢/٨٥٦-٨٦١، وشرح الإيضاح للعكبري ٣/١٣٢٠-١٣٢٧.

(٢) توجيه اللمع ٢٦٦. وانظر: الإيضاح ٢١٠.

(٣) انظر: توجيه اللمع ٢٦٦.

(٤) انظر: المقتصد ٢/٨٧٠-٨٧١، ٨٨١-٨٨٢.

(٥) سبأ: من الآية ٣٣. انظر: المقتصد ١/٦٤٩. وانظر الحديث عن الآية في: الكشاف ٥/١٢٥، والدر المصون ٩/١٩٠.

إلى عبد القاهر بإضافة معنى (في).

أما العكبري فإنه اقتصر على ذكر المعنيين اللذين ذكرهما أبو علي أيضًا[١].

وقد نقل ابن الخباز في هذا الكتاب نصوصًا لأبي علي، ولم يعزها إلى كتاب معين، وعند المطابقة وجدت أنها مأخوذة من (الإيضاح)، وغايته من إيراد هذه النصوص تأييد ما قرّره في شرحه لكلام ابن جني، وقد مرّ بعضها في مواضع سابقة[٢]، ومنها أيضًا:

أولاً – ذكر ابن الخباز أن المضارع المنفي بـ(لم) ماضٍ في المعنى دون اللفظ؛ بدليل جواز: لم يقم زيد أمس، ثم قال: "قال أبو علي: ولو كان المعنى كاللفظ لم يجز هذا، كما لا يجوز: يقوم زيدٌ أمس"[٣].

ثانيًا – ذكر ابن الخباز أولوية المفعول به في النيابة عن الفاعل على المصدر، وختم المسألة والباب بقول أبي علي، قال: "ولو قلت: ضُرِب زيدٌ الضربَ لم يستقم أن ترفع الضرب وتنصب زيدًا؛ لأن الضرب مصدر، ولبس بمفعول به كالدرهم"[٤].

ثالثًا – شرح ابن الخباز تعريف التمييز، ووضحه بنحو: (له عشرون) بأنه محتمل كل جنس يصلح أن يدخل عليه العدد، فإذا قلت: (درهمًا) فقد خلصته من سائر الأجناس، ثم قال: "وهذا معنى قول أبي علي: جملة التمييز أن يحتمل

---

(١) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٣/١٣٤٧-١٣٤٨.

(٢) انظر مثلاً: الموضع الخامس عشر من المبحث الثالث، والموضع الثاني والعشرين من المبحث الثالث، والموضع الثاني من المطلب الثاني من المبحث الرابع.

(٣) توجيه اللمع ٦١. وانظر: الإيضاح ٢٥٠، والنهاية ٢/٦١٠.

(٤) توجيه اللمع ١٠٨. وانظر: الإيضاح ١٠٨.

الشيء وجوهًا فتبينه بأحدها"[١].

رابعًا – ذكر ابن الخباز النوع الثاني من التمييز وهو مميز المساحة، ثم أورد كلام أبي على ما كان على معنى المساحة، قال: "وقال أبو علي في قولنا: (ما في السماء قدر راحةٍ سحابًا) قدر الراحة مقدار يجوز أن يكون من السحاب ومن غيره، فإذا قال: (سحابًا) بيّن به ذلك المبهم"[٢].

خامسًا – ذكر ابن الخباز في إعراب المستثنى في الاستثناء التام المنفي جواز وجهي النصب والإتباع، ثم أورد تعليل أبي علي للنصب، قال: "قال أبو علي في تعليل النصب: لأن الكلام قد تم ههنا في النفي كما تم في الإيجاب"[٣].

سادسًا – ذكر ابن الخباز أن بدل الغلط على وجهين: الغلط، والبداء، والبداء هو أن تذكر الرجل أولاً في نحو: رأيت رجلاً حمارًا، ثم يبدو لك بداء في تركه وذكر الحمار، وأورد قول أبي علي: "وحق هذا أن تستعمل فيه (بل)، فيقال: مررت برجلٍ بل حمارٍ"[٤].

المطلب الثاني: نصوص الإيضاح في (الغرة المخفية)

وقفت على ستة مواضع نقل فيها ابن الخباز نص (الإيضاح) في كتابه (الغرة المخفية)، وهذه المواضع هي:

---

(١) توجيه اللمع ٢٠٦. وانظر: الإيضاح ١٧٣.

(٢) توجيه اللمع ٢٠٨. وانظر: الإيضاح ١٨٠.

(٣) توجيه اللمع ٢١٨. وانظر: الإيضاح ١٧٦.

(٤) توجيه اللمع ٣٠٨. وانظر: الإيضاح ٢٢١. وللمزيد ينظر: ص٢١٢، ٢٢١، ٢٤١، ٢٧٣، ٣٧٠، ٤٧٢، ٦٤٦، ٦٦٤.

الموضع الأول: إعمال المصدر المنوَّن عمل فعله

ذكر ابن الخباز أحكام المصدر العامل، ومنها أن منصوبه لا يتقدم عليه، ولا يفصل بينه وبينه بأجنبي، ثم نقل نصًّا من (الإيضاح) كاشفًا لها، قال: "ومسألة (الإيضاح) تكشف هذا، وهي: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمرًا اليومَ عندَ زيدٍ"(١)، وهذا المثال ذكره أبو علي في المصدر المنون، وعلّق ابن الخباز على هذه المسألة بالآتي:

أولاً – إعراب الجملة، قال: "أعجبني: فعل ومفعول، وضربٌ: فاعله، وزيدٌ: فاعل ضرْب، وعمرٌو: مفعوله".

ثانيًا – منع تقديم معمولي المصدر الفاعل والمفعول، قال: "ولا يجوز تقديم زيد على ضرْب؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فما ظنك بالمصدر؟ ولا يجوز تقديم عمرو على ضرْب؛ لأن المصدر مقدر بـ(أن) والفعل، وما في حيّز (أن) لا يتقدم عليها".

ثالثًا – التفصيل في حكم تقديم الظرفين (اليوم عند زيد) بذكر أربع صور، وهي في قوله: "وأما قولك: اليوم عند زيد، فإن جعلت الظرفين متعلقين بـ(أعجبني) جاز ذكرهما بعده إلى جانبه وقبله. وإن علقتهما بـ(ضرْب) لم تقدمهما عليه لما ذكرنا. وإن علقت (اليوم) بـ(أعجبني) و(عند زيد) بالمصدر لم يجز، لفصلك بالأجنبي، فإن أردت ذلك فقدّم (عند زيد) على (اليوم). وإن علقت (اليوم) بـ(ضرْب) و(عند زيد) بـ(أعجبني) جاز؛ لأنك لم تفصل".

رابعًا – ختام المسألة بقوله: "فهذا ما يجوز في هذه المسألة، فقس عليها

---

(١) الغرة المخفية ٤٩٩/٢. وانظر: الإيضاح ١٤٢.

أمثالها".

والملحوظ أنه في تفصيل حكم التقديم اختصر كلام أبي علي وقدّم فيه وأخّر، وقد يكون مرد ذلك أن (الغرة المخفية) مراد به الاختصار. وفصّل كتفصيل أبي علي الشراح(١).

الموضع الثاني: نصب "القرفصاء" بالفعل المذكور في نحو: "قعَدَ القُرْفصاءَ"

ذكر ابن الخباز عند الحديث عن المصدر في تعداده أول المنصوبات أن أسماء الأنواع الخاصة من الفعل كالقهقرى وهو الرجوع إلى الخلف إذا قرنت بفعلها الدال على الجنس فإن النصب يكون بالفعل نفسه عند أبي علي، نحو: رجع القهقرى، وقعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ونقل نصه، قال: "فنصبها عند أبي علي بالأفعال أنفسها، قال في (الإيضاح) – لما ذكر: قعد القُرْفصاء – : لأن (قعد) إذا تعدى إلى القعود الذي يشمل القرفصاء وغيره فقد تعدى إلى القُرْفصاء في الجملة؛ إذ كان ضربًا من القعود"(٢).

وفصّل ابن الخباز الخلاف في المسألة ناصب (القرفصاء والقهقرى والصماء) في (توجيه اللمع) وفي (النهاية)، وأشار إلى أن في المسألة ثلاثة أقوال: أولها: أنها منصوبة بالفعل، ونقل نص أبي علي السابق وتعليله أيضًا، وزاد آخره: "وكذلك الرجوع والاشتمال" في إشارة إلى المثالين الآخرين. وثانيها: أنها صفات

---

(١) انظر: المقتصد ١/٥٥٦-٥٥٨، وشرح الإيضاح للعكبري ٢/٧٣٤-٧٣٥، والكافي لابن أبي الربيع ٣/١٠٧٩-١٠٨٢.

(٢) الغرة المخفية ١/ ٢٥٢. وانظر: الإيضاح ١٥١. وللمزيد ينظر: الكتاب ١/٣٤-٣٥، والأصول ١/١٦٠-١٦١.

مصادر محذوفة؛ كأنك قلت: قعد القِعدة القرفصاء. وثالثها: أنها منصوبة بفعل من لفظه وإن لم يستعمل، كأنك قلت: تقرفص القرفصاء[١].

وأجاز عبد القاهر وابن البناء القولين الأولين[٢]، وعرض العكبري للثلاثة بلا ترجيح[٣].

(١) توجيه اللمع ١٦٠-١٦١. وانظر: النهاية ٦/١٧٠٠-١٧٠١.

(٢) انظر: المقتصد /٥٨٦-٥٨٧، وشرح الإيضاح لابن البناء ٤٢٣-٤٢٤.

(٣) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ٢/٨٠٣-٨٠٥

الموضع الثالث: التمثيل للمنادى النكرة غير المقصودة

أورد ابن الخباز أنواع المنادى، ومنها النكرة، كقولك: يا رجلاً، ثم أورد تمثيل أبي علي له واستحسنه، قال: "ومثّله أبو علي في (الإيضاح) بقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، ويا غلامًا أجزني. وهذا مقصد حسن؛ لأن الأعمى المنادي على هذا الوجه لا يقصد واحدًا معينًا؛ لأن غرضه من يُنقذه من حيرته"(١).

ولم يعرض لهذا المثال عبد القاهر ولا العكبري(٢).

الموضع الرابع: نفي كون (إمّا) عاطفة

أورد ابن الخباز (إما) في حروف العطف، وذكر الشبه بينها وبين (أو) والفرق بينهما. ثم أورد بعده نص أبي علي في (الإيضاح) عن (إما) وأنها ليست بحرف عطف، وتعليله لرأيه بأمرين، قال: "وليست (إمَّا) بحرف عطف؛ لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفردًا على مفرد أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إما زيدًا وإما عمرًا، فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول: وإما عمرًا، فتدخل عليها الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى. هذا كلامه"(٣).

ولم يعلق ابن الخباز عليه بأي تعليق، وهذا مخالف لطريقته، ويبدو أنه في كتابه (الغرة المخفية) لا يميل إلى الإطالة، وسبق له أن نص على هذا في مسألة أحال فيها إلى كتابه (الكفاية)، قال فيها: "وقد ذكرت هذه الأبواب مسرودة المسائل في كتاب (الكفاية)، وتعليلها يطيل ذيل القول، وهذا الإملاء

---

(١) الغرة المخفية ٥١٥/٢. وانظر: الإيضاح ١٨٧.

(٢) انظر: المقتصد ٧٥٤/٢، وشرح الإيضاح للعكبري ١١١٨/٣.

(٣) الغرة المخفية ٣٨٦/١. وانظر: الإيضاح ٢٢٤.

مختصر"[1].

وفي (توجيه اللمع) عدّها من حروف العطف، وساق رأي أبي علي ودليليه المذكورين في نفي كونها من حروف العطف[2].

وفصّل عبد القاهر الحديث في بيان، وأيّد أبا علي قائلاً: "وقد استمر النحويون على جعل (إمَا) من حروف العطف ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي؛ ولهذا قال في أول الباب: إن حروف العطف تسعة، وهم يقولون: إنها عشرة؛ لعدهم (إما) في جملتها، وذلك سهو ظاهر"[3].

أما العكبري فقد فصّل الخلاف في (إما) وذكر حجج الفريقين بلا ترجيح، أما ترجيحه رأي أبي علي فقد كان في غير هذا الكتاب[4].

الموضع الخامس: علة منع (حمراء) من الصرف

ذكر ابن الخباز أن ما فيه ألف التأنيث الممدودة نحو (حمراء) لا ينصرف في النكرة ولا في المعرفة، وأنها أقاموها مقام علتين فرعيتين؛ للزومها الكلمة من أول الأمر، فقام لزومها مقام تأنيث آخر، ثم نص على رأي أبي علي بأن العلة في منعها هو اجتماع الوصف والتأنيث، ولم يرتض رأيه هذا، قال: "وقال أبو علي في (الإيضاح): وحمراء لا ينصرف؛ لاجتماع الوصف والتأنيث. وهو غريب

---

(١) الغرة المخفية ٦٩٨/٢.

(٢) انظر: توجيه اللمع ٣١١، ٣٢١.

(٣) المقتصد ٩٤٥/٢.

(٤) انظر: شرح الإيضاح ١٤٩٧/٤-١٤٩٩، والمتبع في شرح اللمع ٤٣٨/٢-٤٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٢٦/٢.

منه؛ لأنه ليس من مذهبه، بل مذهب الكوفيين"[١].

وفصّل عبد القاهر المسألة، ونصّ على أن (فعلاء) لا تنصرف اسمًا أو صفةً نحو: حمراء وصحراء، وعلّله بأن كل ما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة لا يصرف؛ لقيامه مقام السببين، وكون الوصف في (حمراء) يؤكد منع الصرف، ولو لم يكن كان منع الصرف قائمًا فيه[٢]. أما العكبري فلم يعلِّق على رأي أبي علي في هذه المسألة[٣].

الموضع السادس: علة منع (مفاعل ومفاعيل) في الجمع من الصرف

ذكر ابن الخباز من الأسماء الممنوعة من الصرف ما كان جمعًا لا يقبل التكسير: (مفاعِل، ومفاعيل)، ثم أورد تعليل أبي علي لسبب منعه وشرح كلامه، قال: "قال أبو علي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: لأنه جمع، وليس في الآحاد الأُوَل له مثال. فمعنى كلامه: أن الجمع علة، وأن عدم النظير قائم مقام علة أخرى"[٤].

وشرحه عبد القاهر بأنه لما لم يمكن جمعه مرة أخرى تكرر فيه السبب، فكأنه قد جُمع مرتين؛ لأن الجمع المكرر لا يكون إلا على وزن (مفاعل ومفاعيل)، ويعنى بالوزن هنا وزن اللفظ لا وزن التصريف[٥]، وذكر العكبري هذه العلة في المنع، وذكر علة أخرى وهي أنه لا نظير له في الآحاد، فصار

---

(١) الغرة المخفية ٢١٤/١. وانظر: الإيضاح ٢٢٩.

(٢) انظر: المقتصد ٩٨٤/٢.

(٣) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ١٥٤٧/٤.

(٤) الغرة المخفية ٢١٤/١. وانظر: الإيضاح ٢٣٦.

(٥) انظر: المقتصد ١٠٢٦/٢.

كالأعجمي نحو: إبراهيم الذي لا نظير له في العربي[1].

المطلب الثالث: نص (الإيضاح) في (الفريدة في شرح القصيدة)

وجدت مسألة واحدة أحال فيها إلى (الإيضاح) إحالة مقتضبة، قال: "قال أبو عثمان:

لعلّ أبو نعمان عمرًا كأنما يُراعى بذا بكرٍ زيادٌ وما عَبَّا

اللام في قوله: (لعل) جواب قسم محذوف؛ كأنه قال: والله لعلّ، ومنه مسألة (الإيضاح): والله لكذب. و(علّ) فعل من العلَل وهو الشرب..." [2].

ومسألة (والله لكذب) المشار إليها أوردها ابن الخباز في غير هذا الكتاب، وهي أن جواب القسم إذا تصدّر باللام وكان الفعل ماضيًا فالجيد أن يؤتى معه بـ(قد)، ويجوز طرحها، ومنه: والله لكذب[3].

---

(١) انظر: شرح الإيضاح للعكبري ١٦٠٤/٤-١٦٠٦.

(٢) الفريدة في شرح القصيدة ٦٧-٦٨. وانظر: الغرة المخفية ٢٠١/١، والإيضاح (تحقيق د.حسن شاذلي) ٢٧٧. والبيت المذكور من بحر الطويل.

(٣) انظر: توجيه اللمع ٥٦٢-٥٦٣، والغرة المخفية ٢٠١/١. وانظر: الكتاب ١٠٥/٣، والمقتضب ٣٣٤/٢، والمقتصد ٨٦٥/٢، والمفصل ٣٣٢، وشرح الإيضاح للعكبري ١٣٤٥/٣.

الخاتمة:

وصل البحث إلى نتائج، أهمها:

أولاً – رصد البحث مظاهر عامة ومظاهر خاصة تبرز عناية ابن الخباز بكتاب (الإيضاح)، أهمها مدارسة ابن الخباز (الإيضاح) مع شيخه أبي حفص: قراءةً، واستشراحًا، وعرضًا لنسخته التي شرح (الإيضاح) فيها بنسخة شيخه.

ثانيًا – وقف البحث على عشرة مواضع من (شرح الإيضاح) المفقود لابن الخباز، أحدها كان من نقل ابن الخباز نفسه، والمواضع الباقية جمعت من مصادر أخرى، وظهر فيها اهتمام ابن هشام بكتاب (شرح الإيضاح) لابن الخباز؛ إذ نقل عنه في كتابيه (مغني اللبيب) و(حواشي التسهيل) ستة مواضع مختلفة من الكتاب.

ثالثًا – بلغت المواضع التي نقل فيها ابن الخباز نصوص أبي علي في (الإيضاح) في كتبه الأخرى ستة وأربعين موضعًا، أوردها شارحًا وموضحًا لغامضها ومستدلاً بها، وتعدّ هذه المواضع رافدًا مهمًا في كشف الضوء عن (شرح الإيضاح) المفقود.

رابعًا – طول نفَس ابن الخباز في الشرح والتعليق في كتابه (النهاية) الذي يُشعر القارئ بأنه مؤلف في (شرح الإيضاح) في مواضعه التي تعرض لها.

خامسًا – توحي كثرة نصوص (الإيضاح) في كتب ابن الخباز وإطالة النقاش فيها بكبر (شرح الإيضاح) وتوسّعه؛ فهو الكتاب المعنيُّ أولاً بتحرير عبارة (الإيضاح) وتوضيحها.

سادسًا – حرص ابن الخباز على نقل كلام أبي علي بحروفه، وبيان مبتدئه ومنتهاه، وتفسير مشكله، وبيان غامضه.

سابعًا –وافق ابن الخباز أبا علي في أغلب المواضع المدروسة، ولم يخالفه إلا قليلاً.

ثامنًا – عناية ابن الخباز بشرح عبد القاهر (المقتصد) وإجلاله له، وتعرضه لآرائه في كثير من المسائل. ولم يتعرض لغيره من الشرّاح، مع تصريحه بأنه وقف على بعض الشروح ولم يسمِّ أصحابها.

تاسعًا – لم يُطِل ابن الخباز في (الغرة المخفية) نقاش نصوص أبي علي، ومردّ ذلك رغبته في الاختصار الذي وضع له الكتاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع:

المخطوطة:

- حواشي التسهيل، لابن هشام، مكتبة مراد ملا، برقم (١٦٥٨) ورقم (١٦٥٩).
- شرح الإيضاح لابن عصفور، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم (١١٧٠٣/ف).
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز، جامعة برنستون، برقم (١٥٦ب).

الرسائل والدوريات:

- أبو طالب العبدي: حياته وآراؤه النحوية، للدكتور عبد الرحمن الحميدي، مجلة الدراسات اللغوية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج١، ع٣، ١٩٩٩م، الصفحات (١٠-١٢٨).
- شرح إيضاح أبي علي الفارسي للعكبري، تحقيق د.عبد الرحمن الحميدي، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف أبي علي الحسن بن أحمد البناء (ت٤٧١هـ)، رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم، ٢٠١٨م.
- كتاب (الإيضاح): مكانته وخصائصه للدكتور يحيى مير علم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الثامن والستون، الجزء الثاني، ص٣٠٣-٣١٦.
- جهود الأقدمين في خدمة كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي للدكتور يحيى مير علم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الحادي والسبعون، الجزء الثالث، ص٥٦٨-٦٠٢.
- المرار بن سعيد الفقعسي: حياته وما بقي من شعره، د.نوري القيسي، مجلة المورد، المجلد الثاني، العدد الثاني، حزيران ١٩٧٣م/ ١٣٩٣هـ . دار الحرية، مطبعة الحكومة، بغداد.

المطبوعة:

- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مكتبة

الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين الكيشي، تحقيق د.عبد الله البركاتي، ود.محسن العميري، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د.عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق د.عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تحقيق د.حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- الأنموذج في النحو لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق سامي المنصور، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م[1].

(١) هذه هي الطبعة المعتمدة للإحالة في البحث، وعند العودة إلى غيرها يُذكر اسم المحقق.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي القيسي، تحقيق د.محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د.إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م.
- الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت ، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحرير د.عمر الأشقر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق د.رياض عبدالحميد ومحمد حسان، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة،
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة، للفيروز آبادي، حققه محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د.طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ.
- تحفة الأريب في نحاة مغني اللبيب، للسيوطي، تحقيق د.حسن الملخ ود.سهى نعجة، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة،

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧-١٤٢٢هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، للزركشي، تحقيق أبي عمرو الحسيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، للزركشي، تحقيق د. عبد الله ربيع، وأ.د.سيد عبد العزيز، مكتب قرطبة، مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، للزركشي، دراسة وتصحيح وتعليق أبي عامر عبد الله شرف الدين الداغستاني، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.
- التكملة للفارسي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م(١).
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. كاظم المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- توجيه اللمع، لابن الخباز، تحقيق أ.د. عبدالله عمر الحاج، مكتبة المتنبي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

(١) هذه هي الطبعة المعتمدة للإحالة في البحث، وعند العودة إلى غيرها يُذكر اسم المحقق.

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق د.إميل يعقوب، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤-١٤١٩هـ/ ١٩٨٤-١٩٩٩م.
- حروف المعاني والصفات، تأليف أبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ١٤٠٢هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٦-١٩٨٨م.
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
- ديوان الهذليين، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحي بن مدرك الطائي، تحقيق د.عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- ديوان عمرو بن كلثوم، تحقيق د.إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- رصف المباني في شروح حروف المعاني، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة .
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة

الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ /١٩٩١م.
- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح الأنموذج في النحو لمحمد بن عبد الغني الأردبيلي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق د.محمد عبد النبي، مكتبة الإيمان، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م/ ١٤٢٧هـ.
- شرح تكملة أبي علي الفارسي، للعكبري، تحقيق د.فوزية العتيبي ود.حورية الجهني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د.صاحب أبو جناح.
- شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تحقيق د.عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، تحقيق د.تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- شروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شعر أبي ذؤيب الهذلي، ضمن (ديوان الهذليين) نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية، القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.
- شعر الأخطل، صنعة السكري روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق د.فخر

الدين قباوة، دار الفكر بدمشق، ودار الفكر ببيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق د.صلاح الدين المنجد، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت، ١٩٦٠م.
- عقود الجمان في شعراء هذا الزمان = قلائد الجمان
- علل النحو، للوراق، تحقيق د.محمود الدريويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني، تحقيق د.محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، لابن الخباز، تحقيق حامد العبدلي، دار الأنبار، بغداد الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الفريدة في شرح القصيدة في عويص الإعراب، لابن الخباز، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الفصول في القوافي، لسعيد بن المبارك بن الدهان، تحقيق د.صالح العايد، دار إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الفوائد السنية في شرح الألفية، للحافظ البرماوي، تحقيق عبد الله رمضان موسى، مكتبة دار النصيحة، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
- قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، لكمال الدين أبي البركات المبارك بن الشعار، تحقيق كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م/ ١٤٢٦هـ.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة د.فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الكشاف، للزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق د.غازي مختار، دار الفكر

المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق د.حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري، تحقيق د.عبد الحميد الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د.محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإعلام، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل، دار سزكين، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق الرحالة الفاروق وآخرون، وزارة الشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب (البديع) لابن خالويه، عني بنشره برجستراسر، عالم الكتب، بيروت.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، لليافعي اليمني، وضع حواشيه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠-١٩٨٤م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار المنارة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د.محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- معاني القرآن للفراء بتحقيق الشيخ محمد علي النجار وآخرين، دار الكتب المصرية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، حققه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، أعده محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د.عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، لابن عصفور، تحقيق رفيع السلمي، مركز الملك فيصل، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
- المفصل في علم العربية للزمخشري، دراسة وتحقيق د.فخر صالح قدارة، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.
- المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق أحمد بن عبد الله درويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مدني كليزر، نيو هافن، جمعية الأمريكان الشرقية، ١٩٤٧م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق د.محمد بن إبراهيم البنا، دار

الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لتغري بردي، تقديم محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نكت الهميان في نكت العميان، للصفدي، وقف على طبعه أ.أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، مصر، ١٣٢٩هـ.
- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز، تحقيق د.عبدالجليل محمد العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، بلا تاريخ.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د.محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ١٩٨١م.
- الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الوافي بمعرفة القوافي، للأصبحي العنابي، تحقيق د.نجاة نولي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الوافي في العرض والقوافي، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

θbt AlmSAdr wAlmrAjç:
AlmxTwTh:
- HwAŝy Altshyl، lAbn hŝAm، mktbh mrAd mlA، brqm (1658) wrqm (1659).
- ŝrH AlĂyDAH lAbn çSfwr، jAmçh AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyh، brqm (11703/f).
- AlnhAyh fy ŝrH AlkfAyh، lAbn AlxbAz، jAmçh brnstwn، brqm (156b).

AlrsAŶl wAldwryAt:
- Âbw TAlb Alçbdy: HyAth wĀrAŵh AlnHwyh، lldktwr çbd AlrHmn AlHmydy، mjlh AldrAsAt Allγwyh bmrkz Almlk fySl llbHwθ wAldrAsAt AlĂslAmyh، mj1، ç3، 1999m، AlSfHAt (10-128).
- ŝrH ĂyDAH Âby çly AlfArsy llçkbry، tHqyq d.çbd AlrHmn AlHmydy، rsAlh dktwrAh، bklyh Allγh Alçrbyh bjAmçh AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyh.
- ŝrH AlĂyDAH lÂby çly AlfArsy، tÂlyf Âby çly AlHsn bn ÂHmd AlbnA' (t471h-)، rsAlh dktwrAh bklyh Allγh Alçrbyh wAldrAsAt AlAjtmAçyh bjAmçh AlqSym، 2018m.
- ktAb (AlĂyDAH): mkAnth wxSAŶSh lldktwr yHyŶ myr çlm، mjlh mjmç Allγh Alçrbyh bdmŝq، Almjld AlθAmn wAlstwn، Aljz' AlθAny، S303-316.
- jhwd AlÂqdmyn fy xdmh ktAb AlĂyDAH lÂby çly AlfArsy lldktwr yHyŶ myr çlm، mjlh mjmç Allγh Alçrbyh bdmŝq، Almjld AlHAdy wAlsbçwn، Aljz' AlθAlθ، S568-602.
- AlmrAr bn sçyd Alfqçsy: HyAth wmA bqy mn ŝçrh، d.nwry Alqysy، mjlh Almwrd، Almjld AlθAny، Alçdd AlθAny، HzyrAn 1973m/ 1393h- . dAr AlHryh، mTbçh AlHkwmh، bγdAd.

AlmTbwçh:
- AlĂtqAn fy çlwm AlqrĀn، llsywTy، tHqyq mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym، dAr AltrAθ، AlqAhrh، AlTbçh AlθAlθh، 1405h1985/-m.
- ArtŝAf AlDrb mn lsAn Alçrby lÂby HyAn، tHqyq d.rjb çθmAn mHmd، mktbh AlxAnjy، AlTbçh AlÂwlŶ، 1418h1998/ -m.
- AlĂrŝAd ĂlŶ çlm AlĂçrAb lŝms Aldyn Alkyŝy، tHqyq d.çbd Allh AlbrkAty، wd.mHsn Alçmyry، mçhd AlbHwθ Alçlmyh، jAmçh Âm AlqrŶ، AlTbçh AlÂwlŶ، 1410h-.
- ĂŝArh Altçyyn fy trAjm AlnHAh wAllγwyyn lçbd AlbAqy bn çbd Almjyd AlymAny، tHqyq d.çbd Almjyd dyAb، mrkz Almlk fySl llbHwθ wAldrAsAt AlĂslAmyh، AlryAD، AlTbçh AlÂwlŶ، 1406h1986 /-m.
- AlÂSwl fy AlnHw lAbn AlsrAj، tHqyq d.çbd AlHsyn Alftly، mŵssh AlrsAlh، byrwt، AlTbçh AlθAnyh، 1407h1987 /-m.
- ĂçrAb AlqrĀn lÂby jçfr AlnHAs، tHqyq zhyr γAzy zAhd، çAlm Alktb، mktbh AlnhDh Alçrbyh، AlTbçh AlθAlθh، 1409h1988 /-m.
- AlĂγfAl lÂby çly AlfArsy، tHqyq d.çbd Allh bn çmr AlHAj ĂbrAhym، Almjmç Alθqafy، Âbw Dby، AlTbçh AlÂwlŶ 1424h2003 /-m.
- AlĂfSAH fy ŝrH ÂbyAt mŝklh AlĂçrAb lÂby nSr AlfArqy، tHqyq sçyd AlÂfγAny، mŵssh AlrsAlh، byrwt، AlTbçh AlθAlθh، 1400h1980 /-m.
- AlĂfSAH bbçD mA jA' mn AlxTÂ fy AlĂyDAH lAbn AlTrAwh، tHqyq d.HAtm AlDAmn، çAlm Alktb، byrwt، AlTbçh AlθAnyh، 1416h1996 / –m.
- ÂmAly Abn Alŝjry، tHqyq d.mHmwd mHmd AlTnAHy، mktbh AlxAnjy، AlqAhrh، AlTbçh AlÂwlŶ، 1412h1992 /-m.
- AlĂnSAf fy msAŶl AlxlAf byn AlnHwyyn wAlbSryyn wAlkwfyyn lÂby AlbrkAt AlÂnbAry، tHqyq mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd، dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby.
- AlÂnmwðj fy AlnHw lmHmwd bn çmr Alzmxŝry، tHqyq sAmy AlmnSwr، AlTbçh AlÂwlŶ، 1420h1999 /-m.

- AlĂyDAH lÂby çly AlfArsy، tHqyq d.kAĎm bHr AlmrjAn، çAlm Alktb، byrwt، AlTbçh AlθAnyh، 1416h1996 /-m( ).
- AlĂyDAH AlçDdy lÂby çly AlfArsy، tHqyq d.Hsn ŝAðly frhwd، dAr Alçlwm، AlTbçh AlθAnyh، 1408h1988 /-m.
- ĂyDAH ŝwAhd AlĂyDAH lÂby çly Alqysy، tHqyq d.mHmd bn Hmwd AldçjAny، dAr Alγrb AlĂslAmy، byrwt، AlTbçh AlÂwlŶ، 1408h1987 /-m.
- AlĂyDAH fy ŝrH AlmfSl lAbn AlHAjb، tHqyq d.ĂbrAhym mHmd çbd Allh، dAr sçd Aldyn، dmŝq، AlTbçh AlÂwlŶ، 1425h2005/-m.
- AlĂyDAH fy çll AlnHw lÂby AlqAsm AlzjAjy، tHqyq d.mAzn AlmbArk، dAr AlnfAŶs، byrwt ، AlTbçh AlxAmsh، 1406h1986 /-m.
- AlbHr AlmHyT fy ÂSwl Alfqh، llzrkŝy، tHryr d.çmr AlÂŝqr، wzArh AlÂwqAf wAlŝŵwn AlĂslAmyh، qTr، AlTbçh AlθAnyh، 1413h1992 /-m.
- AlbdAyh wAlnhAyh، lAbn kθyr، tHqyq d.ryAD çbdAlHmyd wmHmd HsAn، dAr Abn kθyr، dmŝq، byrwt، AlTbçh AlθAnyh 1431h2010/-m.
- AlbrhAn fy çlwm AlqrĀn، llzrkŝy، tHqyq mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym، dAr AltrAθ، AlqAhrh،
- byyh AlwçAh fy TbqAt Allγwyyn wAlnHAh llsywTy، tHqyq mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym، Almktbh AlçSryh، byrwt.
- Alblγh fy trAjm ÂŶmh AlnHw Allγh، llfyrwz ĀbAdy، Hqqh mHmd AlmSry، jmçyh ĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy، Alkwyt، AlTbçh AlÂwlŶ، 1407h1987 /-m.
- AlbyAn fy γryb ĂçrAb AlqrĀn lÂby AlbrkAt AlÂnbAry، tHqyq d.Th çbd AlHmyd Th، AlhyŶh AlmSryh AlçAmh llktAb، 1400h1980 /-m.
- AltbyAn fy ĂçrAb AlqrĀn llçkbry، tHqyq çly AlbjAwy، dAr Aljyl، byrwt، AlTbçh AlθAnyh، 1407h1987 /-m.
- Altbyyn çn mðAhb AlnHwyyn AlbSryyn wAlkwfyyn lÂby AlbqA' Alçkbry ، tHqyq d.çbd AlrHmn Alçθymyn ، mktbh AlçbykAn ، AlryAD ، AlTbçh AlÂwlŶ ، 1421h-.
- tHfh AlÂryb fy nHAh mγny Allbyb، llsywTy، tHqyq d.Hsn Almlx wd.shŶ ngjh، çAlm Alktb AlHdyθ، AlÂrdn، AlTbçh AlθAnyh، 1429h2008 /-m.
- tðkrh AlnHAh lÂby HyAn AlÂndlsy، tHqyq d.çfyf çbd AlrHmn، mŵssh AlrsAlh، byrwt، AlTbçh AlÂwlŶ، 1406h1986 /-m.
- Altðyyl wAltkmyl fy ŝrH Altshyl lÂby HyAn AlÂndlsy، tHqyq d.Hsn hndAwy، dAr Alqlm، dmŝq، AlTbçh AlÂwlŶ، 1417-1422h-.
- tshyl AlfwAŶd wtkmyl AlmqASd، tHqyq kAml brkAt، dAr AlktAb Alçrby llTbAçh wAlnŝr، 1387h1967 /-m.
- tŝnyf AlmsAmç bjmç AljwAmç ltAj Aldyn Alsbky، llzrkŝy، tHqyq Âby çmrw AlHsyny، dAr Alktb Alçlmyh، byrwt، AlTbçh AlÂwlŶ، 1420h2000/-m.
- tŝnyf AlmsAmç bjmç AljwAmç ltAj Aldyn Alsbky، llzrkŝy، tHqyq d. çbd Allh rbyç، wÂ.d.syd çbd Alçzyz، mktb qrTbh، mSr، AlTbçh AlθAnyh، 2006m.
- tŝnyf AlmsAmç bjmç AljwAmç ltAj Aldyn Alsbky، llzrkŝy، drAsh wtSHyH wtçlyq Âby çAmr çbd Allh ŝrf Aldyn AldAγstAny، dAr Tybh AlxDrA'، mkh Almkrmh، AlTbçh AlÂwlŶ، 1439h2018 /-m.
- Altkmlh llfArsy، tHqyq d.Hsn ŝAðly frhwd، çmAdh ŝŵwn AlmktbAt bjAmçh Almlk sçwd، AlryAD، AlTbçh AlÂwlŶ، 1401h1981 /-m( ).
- Altkmlh، lÂby çly AlfArsy، tHqyq d. kAĎm AlmrjAn، çAlm Alktb، AlTbçh AlθAnyh، 1419h1999 /-m.
- tmhyd AlqwAçd bŝrH tshyl AlfwAŶd، lnAĎr Aljyŝ، tHqyq d.çly mHmd fAxr wĀxryn، dAr AlslAm، AlqAhrh، AlTbçh AlÂwlŶ 1428h2007/-m.
- twjyh Allmç، lAbn AlxbAz، tHqyq Â.d. çbdAllh çmr AlHAj، mktbh Almtnby، Almmlkh Alçrbyh Alsçwdyh، AlTbçh AlÂwlŶ، 1438h2017 /-m.

- Aljml fy AlnHw lÂby AlqAsm AlzjAjy، tHqyq d.çly twfyq AlHmd، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، AlTbçħ AlxAmsħ، 1417h1996 /-m.
- AljnŶ AldAny fy Hrwf AlmçAny llHsn bn qAsm AlmrAdy، tHqyq d.fxr Aldyn qbAwħ wmHmd ndym fADl، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، lbnAn، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1413h1992 /-m.
- jwAhr AlÂdb fy mçrfħ klAm Alçrb، lçlA' Aldyn AlĂrbly، tHqyq d.Ămyl yçqwb، dAr AlnfAŶs، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1412h1991/-m.
- AlHjħ llqrA' Alsbçħ lÂby çly AlfArsy، tHqyq bdr Aldyn Alqhwjy wbŝyr HwyjAty، dAr AlmÂmwn lltrAθ، dmŝq، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1404-1419h1999-1984 /-m.
- Hrwf AlmçAny wAlSfAt، tÂlyf Âby AlqAsm çbd AlrHmn AlzjAjy، tHqyq d.Hsn ŝAðly frhwd، dAr Alçlwm، 1402h- .
- xzAnħ AlÂdb wlb lbAb lsAn Alçrb lçbd AlqAdr AlbγdAdy، tHqyq çbd AlslAm hArwn، mktbħ AlxAnjy، AlqAhrħ، AlTbçħ AlθAlθħ، 1409h1989 /-m.
- AlxSAŶS lAbn jny، tHqyq mHmd çly AlnjAr، AlhyŶħ AlmSryħ AlçAmħ llktAb، AlTbçħ AlθAlθħ، 1406-1408h1988-1986 /-m.
- Aldr AlmSwn، llsmyn AlHlby، tHqyq d.ÂHmd AlxrAT، dAr Alqlm، dmŝq، 1406h-.
- dywAn Âby tmAm bŝrH AlxTyb Altbryzy، tHqyq mHmd çbdh çzAm، dAr AlmçArf، mSr، AlTbçħ AlθAlθħ.
- dywAn AlŝmAx bn DrAr AlðbyAny، Hqqh wŝrHh SlAH Aldyn AlhAdy، dAr AlmçArf، mSr.
- dywAn Alhðlyyn، mSwrħ çn Tbçħ dAr Alktb AlmSryħ، AlqAhrħ، 1385h1965/-m.
- dywAn ŝçr HAtm bn çbd Allh AlTAŶy wÂxbArh، Snçħ yHyŶ bn mdrk AlTAŶy، tHqyq d.çAdl slymAn jmAl، mktbħ AlxAnjy، AlqAhrħ، AlTbçħ AlθAnyħ، 1411h-/ 1990m.
- dywAn çmrw bn klθwm، tHqyq d.Ămyl bdyç yçqwb، dAr AlktAb Alçrby، byrwt، AlTbçħ AlθAnyħ، 1416h1996 /-m.
- rSf AlmbAny fy ŝrwH Hrwf AlmçAny، tHqyq d.ÂHmd mHmd AlxrAT، mTbwçAt mjmç Allγħ Alçrbyħ bdmŝq، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1395h1975 /-m.
- rwH AlmçAny fy tfsyr AlqrĀn AlçĎym wAlsbç AlmθAny، lÂby AlfDl mHmwd AlÂlwsy AlbγdAdy، dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby، byrwt.
- Alsbçħ fy AlqrA'At lAbn mjAhd، tHqyq d.ŝwqy Dyf، dAr AlmçArf، AlqAhrħ، AlTbçħ AlθAlθħ .
- sr SnAçħ AlĂçrAb، lAbn jny، tHqyq d.Hsn hndAwy، dAr Alqlm، dmŝq، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1405h1985 /-m.
- ŝðrAt Alðhb fy ÂxbAr mn ðhb، lAbn AlçmAd AlHnbly، tHqyq çbd AlqAdr AlÂrnAŵwT wmHmwd AlÂrnAŵwT، dAr Abn kθyr، dmŝq wbyrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1412h1991/ -m.
- ŝrH ÂbyAt mγny Allbyb lçbd AlqAdr AlbγdAdy، tHqyq çbd Alçzyz rbAH wÂHmd ywsf dqAq، dAr AlmÂmwn lltrAθ، AlTbçħ AlθAnyħ، 1407h1988 /-m.
- ŝrH AlÂnmwðj fy AlnHw lmHmd bn çbd Alγny AlÂrdbyly، tHqyq d.Hsn ŝAðly frhwd، dAr Alçlwm، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1411h1990 /-m.
- ŝrH Altshyl lAbn mAlk، tHqyq d.çbd AlrHmn Alsyd wd.mHmd bdwy، dAr hjr، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1410h1990 /-m.
- ŝrH Altshyl، llmrAdy، tHqyq d.mHmd çbd Alnby، mktbħ AlĂymAn، mSr، AlTbçħ AlÂwlŶ، 2006m/ 1427h-.
- ŝrH tkmlħ Âby çly AlfArsy، llçkbry، tHqyq d.fwzyħ Alçtyby wd.Hwryħ Aljhny، mktbħ Alrŝd، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1442h2020 /-m.
- ŝrH jml AlzjAjy lAbn çSfwr، tHqyq d.SAHb Âbw jnAH.
- ŝrH ŝwAhd AlĂyDAH lAbn bry، tHqyq d.çyd mSTfŶ drwyŝ، AlhyŶħ AlçAmħ lŝŵwn AlmTAbç AlÂmyryħ، AlqAhrħ، 1405h1985 /-m.

- ŝrH ktAb sybwyh، lÂby sçyd AlsyrAfy، tHqyq ÂHmd Hsn mhdly wçly syd çly، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1429h2008 /-m.
- ŝrH AlmfSl lAbn yçyŝ، çAlm Alktb، byrwt.
- ŝrH Almqdmħ Aljzwlyħ Alkbyr llŝlwbyn، tHqyq d.trky bn shw Alçtyby، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، AlTbçħ AlθAnyħ، 1414h1994 /-m.
- ŝrwH sqT Alznd، tHqyq mSTfŶ AlsqA wĀxryn، AlhyŶħ AlmSryħ AlçAmħ llktAb، 1406h1986/-m.
- ŝçr Âby ðŵyb Alhðly، Dmn (dywAn Alhðlyyn) nsxħ mSwrħ çn Tbçħ dAr Alktb، AldAr Alqwmyħ، AlqAhrħ، 1385h1965 /-m.
- ŝçr AlÂxTl، Snçħ Alskry rwAyth çn Âby jçfr mHmd bn Hbyb، tHqyq d.fxr Aldyn qbAwħ، dAr Alfkr bdmŝq، wdAr Alfkr bbyrwt، AlTbçħ AlrAbçħ، 1416h1996 /-m.
- Alçbr fy xbr mn γbr، llðhby، tHqyq d.SlAH Aldyn Almnjd، dAŶrħ AlmTbwçAt wAlnŝr، Alkwyt، 1960m.
- çqwd AljmAn fy ŝçrA' hðA AlzmAn = qlAŶd AljmAn
- çll AlnHw، llwrAq، tHqyq d.mHmwd Aldrywyŝ، mktbħ Alrŝd، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1420h1999 /-m.
- Alçmdħ fy mHAsn Alŝçr wĀdAbh، lAbn rŝyq AlqyrwAny، tHqyq d.mHmd qrqzAn، dAr Almçrfħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1408h1988/-m.
- Alγrħ Almxfyħ fy ŝrH Aldrħ AlÂlfyħ، lAbn AlxbAz، tHqyq HAmd Alçbdly، dAr AlÂnbAr، bγdAd AlTbçħ AlÂwlŶ، 1410h1990 /-m.
- Alfrydħ fy ŝrH AlqSydħ fy çwyS AlĂçrAb، lAbn AlxbAz، tHqyq d.çbd AlrHmn Alçθymyn، mktbħ AlxAnjy، AlqAhrħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1410h1990 /-m.
- AlfSwl fy AlqwAfy، lsçyd bn AlmbArk bn AldhAn، tHqyq d.SAlH AlçAyd، dAr ĂŝbylyA، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ 1418h1998/-m.
- AlfwAŶd Alsnyħ fy ŝrH AlÂlfyħ، llHAfĎ AlbrmAwy، tHqyq çbd Allh rmDAn mwsŶ، mktbħ dAr AlnSyHħ، Almdynħ Alnbwyħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1436h2015/-m.
- qlAŶd AljmAn fy frAŶd ŝçrA' hðA AlzmAn، lkmAl Aldyn Âby AlbrkAt AlmbArk bn AlŝçAr، tHqyq kAml slmAn Aljbwry، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 2005m/ 1426h-.
- AlkAfy fy AlĂfSAH çn msAŶl ktAb AlĂyDAH lAbn Âby Alrbyç، tHqyq wdrAsħ d.fySl AlHfyAn، mktbħ Alrŝd، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1422h2001 /-m.
- AlktAb lsybwyh، tHqyq çbd AlslAm hArwn، çAlm Alktb، AlqAhrħ، AlTbçħ AlθAlθħ، 1408h1988 /-m.
- AlkŝAf، llzmxŝry، tHqyq Alŝyx çAdl ÂHmd çbd Almwjwd wAlŝyx çly mçwD، mktbħ AlçbykAn، AlTbçħ AlÂwlŶ 1418h1998/-m.
- AllbAb fy çll AlbnA' wAlĂçrAb lÂby AlbqA' Alçkbry، tHqyq d.γAzy mxtAr، dAr Alfkr AlmçASr bbyrwt، wdAr Alfkr bdmŝq، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1416h1995 /-m.
- Allmç fy Alçrbyħ lAbn jny، tHqyq d.Hsyn mHmd mHmd ŝrf، çAlm Alktb، AlqAhrħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1399h1979 /-m.
- Almtbç fy ŝrH Allmç lÂby AlbqA' Alçkbry، tHqyq d.çbd AlHmyd Alzwy، mnŝwrAt jAmçħ qArywns، bnγAzy، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1994m.
- mjAz AlqrĀn lÂby çbydħ mçmr bn AlmθnŶ، tHqyq d.mHmd fŵAd szkyn، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، AlTbçħ AlθAnyħ، 1401h1981 /-m.
- mjAls Alçlm A' llzjAjy، tHqyq çbd AlslAm hArwn، wzArħ AlĂçlAm، Alkwyt، AlTbçħ AlθAnyħ، 1984m.
- AlmHtsb fy tbyyn wjwh ŝwAð AlqrA'At wAlĂyDAH çnhA، lAbn jny، tHqyq çly Alnjdy nASf wçbd AlftAH ĂsmAçyl، dAr szkyn، AlTbçħ AlθAnyħ، 1406h1986 /-m.
- AlmHrr Alwjyz fy tfsyr AlktAb Alçzyz، lAbn çTyħ AlÂndlsy، tHqyq AlrHAlħ AlfArwq wĀxrwn، wzArħ Alŝŵwn AlĂslAmyħ، qTr، AlTbçħ AlθAnyħ، 1428h2007/-m.

- mxtSr fy ŝwAð AlqrĀn mn ktAb (Albdyç) lAbn xAlwyh، çny bnŝrh brjstrAsr، çAlm Alktb، byrwt.
- mrĀħ AljnAn wçbrħ AlyqĎAn fy mçrfħ mA yçtbr mn HwAdθ AlzmAn، llyAfçy Alymny، wDç HwAŝyh xlyl AlmnSwr، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1417h1997 /-m.
- AlmsAçd çlŶ tshyl AlfwAŶd lAbn çqyl، tHqyq mHmd kAml brkAt، jAmçħ Âm AlqrŶ، mkħ Almkrmħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1400-1405h1984-1980 /-m.
- AlmsAŶl AlHlbyAt lÂby çly AlfArsy، tHqyq d.Hsn hndAwy، dAr Alqlm bdmŝq، wdAr AlmnArħ bbyrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1407h1987 /-m.
- AlmsAŶl AlŝyrAzyAt lÂby çly AlfArsy، tHqyq d.Hsn hndAwy، dAr knwz ĂŝbylyA، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1424h2004 /-m.
- AlmsAŶl Alçskryħ lÂby çly AlfArsy، tHqyq wdrAsħ d.mHmd AlŝATr ÂHmd، mTbçħ Almdny، AlqAhrħ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1403h1982 /-m.
- AlmsAŶl Almŝklħ Almçrwfħ bAlbγdAdyAt lÂby çly AlfArsy، tHqyq SlAH Aldyn çbd Allh AlsnkAwy، wzArħ AlÂwqAf wAlŝŵwn Aldynyħ، bγdAd، 1983m.
- mŝkl ĂçrAb AlqrĀn lmky Alqysy، tHqyq d.HAtm AlDAmn، mŵssħ AlrsAlħ، byrwt، AlTbçħ AlθAlθħ، 1407h1987 /-m.
- mçAny AlqrĀn llfrA' btHqyq Alŝyx mHmd çly AlnjAr wĀxryn، dAr Alktb AlmSryħ، 1374h1955 /-m.
- mçAny AlqrĀn wĂçrAbh llzjAj، tHqyq d.çbd Aljlyl çbdh ŝlby، dAr AlHdyθ، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1414h1994 /-m.
- mçtrk AlÂqrAn fy ĂçjAz AlqrĀn، llsywTy، Hqqh ÂHmd ŝms Aldyn، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1408h1988/-m.
- mçjm mSTlHAt AlnHw wAlSrf wAlçrwD wAlqAfyħ، Âçdh mHmd ĂbrAhym çbAdħ، mktbħ AlĀdAb، AlqAhrħ، 2001m.
- mγny Allbyb çn ktb AlÂçAryb، lAbn hŝAm AlÂnSAry، tHqyq wŝrH d.çbdAllTyf AlxTyb، Almjls AlwTny llθqAfħ، Alkwyt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1421h2000 /-m.
- AlmftAH fy ŝrH ÂbyAt AlĂyDAH، lAbn çSfwr، tHqyq rfyç Alslmy، mrkz Almlk fySl، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1436h2015 /-m.
- AlmfSl fy çlm Alçrbyħ llzmxŝry، drAsħ wtHqyq d.fxr SAlH qdArħ، dAr çmAr، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1425h-.
- AlmqtSd fy ŝrH AlĂyDAH lçbd AlqAhr AljrjAny، tHqyq d.kAĎm bHr AlmrjAn، wzArħ AlθqAfħ wAlĂçlAm، AlçrAq، 1982m.
- AlmqtSd fy ŝrH Altkmlħ lçbd AlqAhr AljrjAny، tHqyq ÂHmd bn çbd Allh drwyŝ، jAmçħ AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyħ، AlryAD، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1428h-/ 2007m.
- AlmqtDb llmbrd، tHqyq mHmd çbd AlxAlq çDymħ، çAlm Alktb، byrwt .
- mnhj AlsAlk fy AlklAm çlŶ Âlfyħ Abn mAlk lÂby HyAn AlÂndlsy، tHqyq mdny klyzr، nyw hAfn، jmçyħ AlÂmrykAn Alŝrqyħ، 1947m.
- ntAŶj Alfkr fy AlnHw، lÂby AlqAsm Alshyly، tHqyq d.mHmd bn ĂbrAhym AlbnA، dAr AlryAD، AlTbçħ AlθAnyħ، 1404h1984 /-m.
- Alnjwm AlzAhrħ fy mlwk mSr wAlqAhrħ، ltγry brdy، tqdym mHmd Hsyn ŝms Aldyn، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt، AlTbçħ AlÂwlŶ، 1413h1992/-m.
- Alnŝr fy AlqrA'At Alçŝr lAbn Aljzry، tHqyq çly mHmd AlDbAç، dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt.
- nkt AlhmyAn fy nkt AlçmyAn، llSfdy، wqf çlŶ Tbçh Â.ÂHmd zky bk، AlmTbçħ AljmAlyħ، mSr، 1329h-.
- AlnhAyħ fy ŝrH AlkfAyħ، lAbn AlxbAz، tHqyq d.çbdAljlyl mHmd AlçbAdy، AlÂkAdymyħ AlHdyθħ llktAb AljAmçy، blA tAryx.

- AlnwAdr fy Allγħ، lÂby zyd AlÂnSAry، tHqyq d.mHmd ςbd AlqAdr ÂHmd، dAr Alŝrwq، byrwt، 1981m.
- AlwAfy bAlwfyAt، llSfdy، tHqyq ÂHmd AlÂrnAŵwT wtrky mSTfŶ، dAr ĂHyA' AltrAθ Alςrby، byrwt، AlTbςħ AlÂwlŶ، 1420h2000 /-m.
- AlwAfy bmςrfħ AlqwAfy، llÂSbHy AlςnAby، tHqyq d.njAħ nwly، jAmςħ AlĂmAm mHmd bn sςwd AlĂslAmyħ، AlryAD، 1418h1997 /-m.
- AlwAfy fy AlςrD wAlqwAfy، Snςħ AlxTyb Altbryzy، tHqyq d. fxr Aldyn qbAwħ، dAr Alfkr، dmŝq، AlTbςħ AlrAbςħ 1407h1986/-m.

***